

١

ندوة علماء الأزهر

سلسلة الدين والدولة



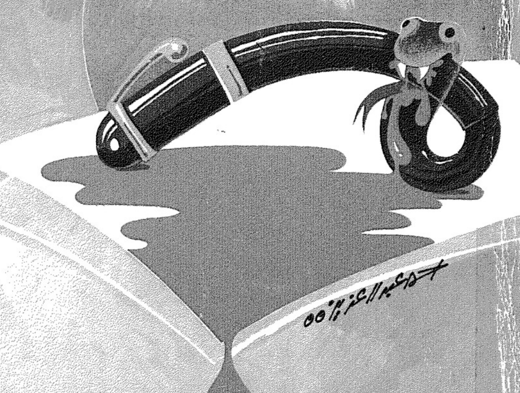
من قتل فرج فودة ؟

إعداد

الدكتور عبد الغفار عزيز

رئيس قسم الدعوة بجامعة الأزهر

ورئيس ندوة العلماء



من قتل فرج فودة؟

اعداد

الدكتور عبد الغفار عزيز

أستاذ ورئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين

جامعة الأزهر



مدينة نصر - القاهرة

ت - فاكس / ٢٦٣٧٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

" إن الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون "

البقرة : ١٥٩

"ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون "

المائدة : ٣٤

"فلا وربــك لا يؤمنون حتى يحكـموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليماً"

النسـاء : ٦٥

" وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبينا "

الأحزاب : ٣٦

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

دعوة حق

مقتل الدكتور فرج فودة
وموقف ندوة العلماء

يقول علماء الاجتماع (من المحال توفير الحرية المطلقة فى وقت واحد لكل الأفراد وذلك لاختلاف الرغبات على الشىء الواجب) ويقولون : (إن الحرية الصحيحة الممكنة هى أن يكون لكل إنسان الحق فى أن يفعل ما يشاء دون أن يترتب على فعله إخلال بواجب مفروض عليه أو انتقاص لحرية غيره) وإذا كانت الحرية الفكرية ضرورية للإنسان وهى من أخص صفاته إلا أن الاجتماع المدنى قد وضع بعض القيود لحريتنا الفكرية وذلك للحد مما قد توصل إليه من نتائج سيئة أو فهم خاطىء أو تفسير غير سديد وضرورة المحافظة عليها هى التى قضت بتقييدها حتى لاتنحط إلى درجة الإباحة فتنتج الاستبداد بالغلو فى استعمال القوة .

ونحن نؤمن بحرية الفكر المقيدة بهذه القيود والتى يجب أن يراعى فيها ظروف وأحوال المخاطبين من القراء أو المستمعين ، باستعمال الأسلوب المناسب لأحوال المخاطبين وعدم مصادمتهم فى معتقداتهم كما علمتنا علوم أصول ومناهج الدعوة وأساليبها الصحيحة ، حتى تؤتى ثمارها على الوجه المطلوب امتثالاً لقول المولى سبحانه (فذكر إن نفعت الذكرى) وإذا كان بعض الناس يرى أن الفقيد الدكتور فرج فودة قد بالغ كثيراً فى استعمال حقه فى حرية التفكير والتعبير ، فنحن نرى أنه كان بالإمكان على الرغم من ذلك عدم وصول الأمر إلى حد اغتياله إذا ما فهم بعض المشرفين على صحفنا ومجلاتنا القومية حق المعارضين لفكره وآرائه ، فى الرد على هذا الفكر ومناقشته بالحجة والبرهان ، على الأقل لامتصاص غضب الرافضين لهذا الفكر والناقمين على تسهيل عرض هذا الفكر من خلال وسائل الإعلام ، ظانين أن هذا الفكر هو فكر الدولة الرسمى ويمثل وجهة نظرها ، والذى يرون فيه مخالفة كثير من أحكام الإسلام وتعاليمه ، والذى قد لايبدو هكذا إذا ما كان الحوار متاحاً بين الدكتور فرج وغيره من الكتاب والعلماء المسلمين ومع كل هذا فقد كلفتنى ندوة العلماء التى اتشرف برئاستها بنشر البيان التالى لتوضيح موقف الندوة من قضية اغتيال الدكتور فرج :

يستنكر أعضاء ندوة العلماء حادث اغتيال الدكتور فرج فودة والذى قالت عنه الصحف أن أحد قتلته قد اعترف بأنهم قتلوه بسبب آرائه ومعتقداته الفكرية ، وترى الندوة أن هذا العمل يتنافى مع كل المبادىء والقيم الإنسانية والدينية ، وأنه لايصح مطلقاً مجرد ترويع إنسان بسبب ما يعتقده من آراء وأفكار ولذا فإنهم يرون أن قتل هذا الرجل بهذه الصورة وبهذا الأسلوب ولهذه الأسباب إنما هو عمل غير مشروع يجب أن يعاقب عليه مرتكبوه ، وأن يوقع عليهم ما يستحقونه من عقاب .

وقد كان الرجل يدعو إلى المحاورة والمناقشة ويسلك الطريق الصحيح لعملية الحوار والتى كان بعضها يتم علناً وأمام الجماهير ، وإن كنا نأسف لموقف بعض الصحف والمجلات القومية التى كانت ترفض نشر الردود على بعض ما يكتبه حول الإسلام وما يسمى بقضايا التطرف والذى كان يمكن أن يقنع الشباب المتشدد بالتزام هذا الأسلوب ويبين لهم ولعامة الناس بأن الدولة لا تتبنى هذا الفكر ولا تفرق بين كتاب الأمة ومفكريها .

وفى النهاية لا يسعنا نحن أعضاء ندوة العلماء إلا أن ندعو الله تعالى أن يجنب أمتنا الفتن ، وأن يوحد صفوف أبناء الأمة ، وأن يهدى شبابنا إلى معرفة الطريق الصحيح للحوار والمناقشة .

د . عبد الغفار عزيز

« نشر بجريدة الوفد فى ١٩٩٢/٦/١٢ م »



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

" وبعـــــد "

فقد كان من المفروض ألا ينشر هذا الكلام بعد وفاة صاحبه- على الأقل عملا بالقاعدة القانونية وهى (سقوط الدعوى بوفاة المدعى عليه) إلا أن حادثة اغتيال الدكتور فرج أظهرت أمورا كثيرة لم تكن معلومة لنا. بل لم تكن متوقعة بأى حال من الأحوال ، فقد ظهرت عشرات الأقلام التى تدين اغتيال الرجل- ونحن معهم ندين الاغتيال أيضاً ، وكنا نتمنى أن تكون الدولة هى التى تتولى محاكمته ،وأن تدينه باعتباره من عتاة المتطرفين ، وتقيم عليه الحكم الشرعى الذى يستحقه، إلا أن كثيرا من هذه الأقلام لم تكتف بمجرد إدانة الاغتيال ، وإنما طالب بعضها بضرورة تقديم أعضاء ندوة العلماء وأنا منهم إلى المحاكمة ، وضرورة ضم أسمائنا إلى قائمة المتهمين لأننا كما يقول هؤلاء ، المحرضون الحقيقيون على هذا الاغتيال- وأن بيان الندوة بالاعتراض

على تأسيس حزب المستقبل الذى نشرته جريدة النور قبل وفاة المفكر الكبير (!!!) بخمسة أيام فقط كان فيه- كما يقولون- تحريض سافر للشباب على اغتياله ، لأنه- كما تقول مجلة روز اليوسف وصحف أخرى قومية وحزبية - كان عبارة عن محاكمة علنية عقدها علماء الأزهر لفرج فوده انتهت بإدانته وأن الندوة نشرت حيثيات الحكم فى هذا البيان الذى نشرته النور.

ولم تكن مطالبة البعض بتقديم أعضاء الندوة للمحاكمة سبباً من أسباب التفكير فى إصدار هذا الكتاب لأننا لم نفعل شيئا سوى القيام بواجبنا كدعاة تجاه ديننا وأمتنا الإسلامية . كما أن هذا الكلام لايديننا بقدر مايؤكد للناس عودة الأزهر إلى سابق عهده ، وخروجه من القمقم الذى ظل محبوسا فيه طوال سنوات الإرهاب الحكومى ، الذى ظل يحكم مصر منذ قيام الثورة وحتى عودة الحرية التى غابت شمسها عن مصر حتى طلعت فى عهد الرئيس مبارك- حفظه الله.

وصدقونى لو قلت لكم إن هذا القول وهذا الاتهام ، سيدفعنا لتوسيع نشاطنا واستعمال وسائل أخرى غير تأليف الكتب ، وإصدار البيانات للرد على الأفكار الضالة والمنحرفة ، بعد أن اكتشفنا من خلال كتابات العلمانيين الذين علقوا على حادث الاغتيال بأن هناك مخططاً لهجمة شرسة على الإسلام وأبعاده الاجتماعية والسياسية. وستشمل الأزهر.

وكل من يقف فى وجه العلمانية والعلمانيين، والتى بدى واضحا أنها مستوردة من الداخل والخارج معاً. وأن اغتيال فرج فوده العلمانى سيعمل على التحرك السريع والعمل المنظم ، قبل ضياع هذه الفرصة واستغلال هذه القضية التى تعطيهم المبرر لتنفيذ مخططهم الذى كانوا ينتظرون إشارة البدء لتنفيذه.

لقد وجدنا كتّاباً آخرين يثنون على كتابات الدكتور فرج فوده- ويطالبون بضرورة إعادة نشرها وطبعها من جديد- وبعضهم يؤيد ما كانت تحمله مقالاته وكتبه من كلمات مع أن أقل ماتوصف به أنها بذاءات لاتليق بكاتب يطلقون عليه اسم المفكر الاسلامى الكبير(!!) وبعضهم يقول :- يجب أن نعمل على نشر فكر الفقيد ! بين الناس وإعادة طبع كتبه وبيعها بأسعار رمزية- وتلقين الشباب هذا الفكر الناضج المتفتح الذى يحارب الجهل والتخلف والجمود (هكذا) !.

بالإضافة إلى مطالبة البعض بضرورة تكريمه باعتباره رائداً من رواد التنوير فى مصر ، والمطالبة بضرورة إنشاء جمعية فكرية تحمل اسمه. مع إطلاق اسم (هذا الشهيد العظيم) على بعض الشوارع والمدارس فى مصر (ولاحظوا هنا كلمة شوارع ومدارس- وليس شارعاً واحداً أو مدرسة واحدة).

وقد تبين لنا بعد نشر هذا التخريف أن الأمر جد خطير، وأن هناك

أبالسة كثيرين يعملون للإفساد ويدعون إليه وقد يرى البعض أنهم قليلون- ولذا فعلينا أن نسكت عنهم ونتركهم يوسوسون لأنفسهم حيث لن تنفع وسوساتهم مع المؤمنين المخلصين ، وهم الغالبية من أبناء شعبنا المتدين ، الذى لايقبل فكرا منحرفا ، ولايؤيد ضلالاً واضحاً ، حتى وإن نسب إلى الكبار من الكتاب والمفكرين.

إلا أننا نعرف أن الشرّ له أتباع وأعوان. وأن الفكر الشاذ أو المنحرف يمكن أن يسود ويستمع إليه. إذا تكررت الدعوة إليه- واستطاع دعاته أن يخدعوا الناس بحلو كلامهم ، وسلاسة أسلوبهم ، والتأكيد لمن يخدعونهم على صدق دعاواهم ورغبتهم فى الإصلاح.

وهنا تكمن الخطورة، وتتحتم الحركة وضرورة المواجهة قبل أن يعم الفساد وتتعقد الأمور، وترسخ أقدام المنكر رسوخا يصعب معه العلاج- وصدق الله حين يقول:

(ولولا دفع الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين)[1] .

والمعروف أن الشر له أتباع وأعوان ، كما أن الخير له أتباع ومريدون وقد يزيد أتباع الشر عن أتباع الخير. إذا قصّر الناس فى فريضة الأمر

---

(١) البقرة آيه ٢٥١

بالمعروف والنهى عن المنكر.

وفكر الدكتور فرج بعد انتشاره بهذه الصورة ، وتبنى كثير من صحفنا القومية والحزبية لهذا الفكر ، ونشره بين الناس بالإضافة إلى مطالبة أتباعه وأعوانه بإعادة طبع ونشر هذا الفكر- الذى قد يطالب بتدريسه لطلاب المدارس والجامعات فى مصر- لابد وأن يعرف الناس حقيقته، ومايرمى إليه، وموقف الإسلام من هذا الفكر الضال المنحرف، والذى لايمكن أن يقال بأن حرية الفكر والتعبير تسمح بقوله أو نشره. فسنرى أن الحرية ليست مطلقة وأنها مقيدة بقيود من أجل بقائها واستمرارها والمحافظة عليها- ولايمكن أن تصل إلى ماوصل إليه هذا الفكر التخريفى ، الذى سنعرض لكم بعضا منه فى هذا الكتاب- والذى قد لايكون معروفا لدى الكثيرين الذين لم يسمعوا إلا المدح والثناء على الذين نذروا حياتهم- كما قال هو- وقيل عنه لتصحيح الفكر الإسلامى ونبذ مافيه من خرافات (!!!) ومن هنا كان لابد من عرض ما سماه تصحيحا للفكر الإسلامى- مع تعليقات خفيفة عليه واطلاعكم على نماذج من فكره التصحيحى الخطير(!!) و الذى لم يسمح لنا بالرد عليه. فقد رفضت الصحف والمجلات ردودنا عليه مع أنها أفسحت له المجال للكتابة فيها بصفة منتظمة ، وتركته يلقى التهم هنا وهناك ،ويشوه صورة الإسلام تشويها لايمكن لمسلم أن يقبله ، كما جعل يسب رموز

الاسلام سبا لايليق ، ويخاطب علماء الأمة بسخرية واستهزاء ، ويتهمهم في ذممهم وشرفهم ، وحين انتشر فكره - ووجدنا أن السكوت عليه زاد في شراسته وطول لسانه تشكلت ندوة العلماء من مجموعة من أساتذة جامعة الأزهر المتخصصين في علوم الدعوة ، والممارسين لهذا العمل- واتفق أعضاؤها على ضرورة القيام بتصحيح المفاهيم الخاطئة والرد على مايثار حول الإسلام من شبهات ، وكذا محاورة الشباب في بعض مايعتقدونه من أفكار متشددة وآراء نتجت عن فهم خاطىء لبعض النصوص.

وقد اتفقنا (أعضاء الندوة) على الرد على كل ماكتبه العلمانيون على أن نبدأ بالمقالات الصحفية أولا ، للرد على ما يكتبه فرج فودة في مجلة أكتوبر وجريدة الأحرار ، وعلى أن يتم الرد في نفس الصحف ، ثم نبدأ بتأليف الكتب للرد على مؤلفات بقية العلمانيين من أمثال فؤاد زكريا ومحمد سعيد العشماوى ودكتور محمد فرحات ، واتفقنا أيضا على عمل حوارات مع من يرغب من هؤلاء العلمانيين، على أن نبدأ أيضا بفرج فوده باعتباره أظهرهم وأكثرهم شهرة ، والذى كان يتحدى العلماء أن يناظروه.

وقد وسّطنا الأستاذ/ محمد عامر رئيس تحرير جريدة الحقيقة للاتفاق مع الدكتور فرج على الحوار.. ورفض الدكتور فرج عقد مناظرات أو

حوارات معنا- ونشرت جريدة الحقيقة فى صفحتها الأولى أن الدكتور فرج رفض محاورة ندوة العلماء بحجة اعتكافه فى رمضان!!

وأرسلت الندوة مقالاً إلى أكتوبر للرد على مقال كبير كتبه الدكتور فرج فوده.. يتحدى فيه من يستطيع الرد على شبهاته التى أثارها ليثبت عدم إمكانية تطبيق الشريعة- وكان المقال مقالا علميا جادا لاتوجد به أى كلمة خارجه ، وهو عبارة عن إجابة على كل تساؤلاته وشبهاته. وذهبت مع الدكتور محمود حماية أستاذ ورئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين فرع أسيوط ، وهو أمين الندوه وأحد أعضائها- وسلمنا المقال للأستاذ إسماعيل منتصر وهو المسئول عن النشر واتصلت بنفسى ثلاث مرات بمنزل الأستاذ/ صلاح منتصر رئيس تحرير أكتوبر- وسجلت له على جهاز الرد على المكالمات رجائى فى نشر المقال- وظللنا على اتصال بالمجلة حتى أفهمونا بعد أكثر من شهر بأن المقال لن ينشر- وأن علينا أن نبحث عن مجلة أو صحيفة أخرى لنكتب فيها- وأرسلنا نفس الرد إلى مجلة حريتى وهى مجلة حكومية ، فنشرت المجلة مشكورة خلاصة هذا الرد الذى ستجدونه فى هذا الكتاب. والذى ادعى الأستاذ/ صلاح منتصر. بعد مقتل فرج فوده ولومه على عدم نشر المقال، بأنه مقال تضمن كلاما لايليق، الأمر الذى جعله غير صالح للنشر(!!!)

ونحن نتحدى أن يثبت الأستاذ منتصر أن مقالنا كان به كلمة واحدة

غير لائقة- أو أنه اشتمل على غير الردود العلمية والتى ستلاحظونها حين تقرؤون خلاصتها المنشورة فى مجلة حريتى.

وهكذا كان الحوار مع فرج فوده ممنوعا وكان الرد على كتاباته حتى فى صحف أخرى معارضة، إما مرفوضا تماما خوفا من المشاكل كما يقولون ، أو مشروطا بعدد قليل من الأسطر شرطوا ألا يشار فيها من قريب أو بعيد على أنها رد على فكر الدكتور الذى تبين أنه كان يهدد رؤساء التحرير الذين يفسحون المجال لذكر اسمه والرد على فكره.

وإن كان البعض يقول بأن تعليمات عليا صدرت لبعض الصحف الحكومية والمعارضة بعدم الرد على مقالات الدكتور فرج ولذا فإن معظم ماكتبناه للرد على الفقيد ! لايزال فى أرشيف الندوة وفى أدراج مكاتب أعضائها. اللهم إلا بعض البيانات التى تفضلت جريدتى الحقيقة والنور بنشرها بالاضافة إلى المقال الذى نشرته مجلتى حريتى التى تفضل رئيس تحريرها الجرىء الأستاذ/ محمد فوده ونشره بعد رفض نشره بأكتوبر. والذى تفضل مشكورا فوعد بفتح أبواب المجلة لمقالات أعضاء الندوة ، وأثنى ثناء كبيرا على قيام هذه الندوة التى قامت أساسا لمناقشة أفكار الشباب. بل دعا العلماء والمفكرين للانضمام لهذه الندوة التى ذكر أنه يتوقع لها النجاح فى عملها باعتبارها عملا شعبيا غير مقيد بأوامر أو تعليمات .

الحوار إذن كان ممنوعاً- وكان الحوار من طرف واحد- كما ذكر الأستاذ جلال كشك فى مقاله بالأخبار فى ١٩٩٢/٦/٢٢- فلم يسمح لنا نحن علماء المسلمين بالرد على مايثيره فرج فوده حول الإسلام، أو حتى مايتهمنا به ، مع أنه كان من حق أمير الجهاد ونائبه الذى ادعى عليهما فرج فوده أنهما أسقطا العدة واستهزءا بالقرآن ، كان من حقهما أن يردا عليه ويحاوروه فيما قاله وادعاه.

أين الحوار إذن ؟..والأستاذ صلاح منتصر يرفض هذا الحوار ويمتنع عن نشر مقال كتبه عدد من علماء المسلمين وراجعوه أكثر من مرة واتفقوا على ألا يزيد مافيه عن مجرد الرد العلمى المؤدب والمهذب ، لأنهم يعرفون أن المسلم لايكون سباباً ولاشتاما كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والغريب أن الأستاذ صلاح منتصر يقول فى جريدة الأهرام الصادرة فى ١٩٩٢/٦/١٠ (هل البطولة أن يعلن صاحب رأى أفكاره وينشرها على صفحات الورق فى النور ، فيجبن الذين يعارضونه فى الرد عليه. ويبعثون من يختفى فى الظلام ويطلقون عليه الرصاص ويقتلونه؟) ثم يقول من منع الحوار ورفضه؟ (ولم يكن فرج فوده يرفض مناقشة معارضيه . بل كان يرحب بالحوار الذى يقوم على الاحترام الكامل لمحاوريه ، إيمانا منه باحترام وتقدير كل صاحب رأى وفكر).

وقد صدّق بعض الكتاب هذا الكلام- فقائله كاتب كبير ومفكر عظيم- فقالوا مثلما قال الأستاذ صلاح ، وزاد بعضهم فادعى أن التيار الاسلامى صمم على قتله بعد إفحام من ناظروه فى الاسكندرية ومعرض الكتاب ، وانتصاره عليهم انتصارا ساحقا جعلهم لايفكرون مرة أخرى فى الحوار أو المناظرة(!!!!).

والذى حضر المناظرتين أو شاهدهما على شرائط الفيديو يعرف تماما أن العكس هو الصحيح ، وأن ممثلى التيار الاسلامى فى المناظرتين أفحموه ومن شاركوه فى تمثيل الدولة المدنية- وأنه لم يكن منهجيا فى هذا الحوار الذى لم يتعرض العلمانيون فيه إلى صلب الموضوع ، وهو التدليل على عدم إمكانية تطبيق الشريعة وإقامة الحكم الاسلامى والدولة الاسلامية- وإنما ركزوا فى الحوار على محاولة تشويه رموز الاسلام وحكام المسلمين السابقين. مع أنه لاعلاقة بين الاسلام كدين وحكامه حتى ولو كانوا مسلمين .

الحوار الممنوع والكذب على الناس وخداعهم لنشر أفكار فرج فوده الكفرية ، وغيرها من أفكار العلمانيين التخريبية ، هو الذى دفعنى إلى سرعة نشر هذا الكتاب والذى كتبته على عجل لانقاذ الناس من هذا الفكر ، والرد على دعاوى شياطين الإنس من أتباعه وزملائه- الذين يقولون:- (إن فرج فوده كان من رواد التنوير واصلاح المجتمع عن طريق

من الجهل والخرافات) (!!!).

وسيتلو إن شاء الله هذا الكتاب كتب أخرى ترد على شبهات كل العلمانيين فى مصر وتناقش أفكارهم . مع استعداد ندوة العلماء لمحاورتهم ومناظرتهم إما فى لقاءات عامة ، أو على صفحات المجلات والصحف ولكن بشرط السماح لنا بالرد والحوار، وألا يكون الحوار من طرف واحد كما كان فى عهد الراحل الكبير (!!!).

وقد سمينا هذا الكتاب- **من قتل فرج فودة ؟** حتى يعرف الناس أن إخراج هذا الكتاب فى هذا الوقت بالذات إنما قصد به بيان الحقيقة للناس فقط. وليس تشفياً فيه أو فرحاً باغتياله ، وإنما لبيان الأسباب الحقيقية لقتل الدكتور فرج ومنها- الحوار الممنوع وأسباب أخرى يمكن للقارىء معرفتها أثناء قراءته لهذا الكتاب ، فقد استنكرت الندوة اغتياله وطالبت بمحاكمة القتلة لافتياتهم على حق السلطة العامة وأصدرت بيانا بعد اغتياله ، نشرته جريدة الوفد- ويسعدنى نشر صورة البيان الذى ضمنته مقالى الأسبوعى (دعوة حق) بجريدة الوفد الصادرة - يوم الجمعة فى هذا الكتاب .

وسيتضمن هذا الكتاب بعض المقالات والبيانات التى كتبها بعض أعضاء الندوة والتى أسسها السادة الأساتذة:-

١- الأستاذ الدكتور/ عبد الغفار عزيز أستاذ ورئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين بالقاهرة ورئيس الندوة

٢- الأستاذ الدكتور/ محمود حماية أستاذ ورئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين بأسيوط ، أمين الندوة.

٣- الأستاذ الدكتور/ حلمى صابر الأستاذ بكلية الدعوة بالقاهرة عضواً

٤- الأستاذ الدكتور/ محمد عبد المنعم البرى الأستاذ بكلية الدعوة بالقاهرة عضوا

عدا عضوية عدد كبير من أساتذة جامعة الأزهر والعاملين فى حقل الدعوة الإسلامية من خريجى الأزهر ، والذين لايرغبون الآن فى ذكر أسمائهم حتى يتم تسجيل الندوة رسمياً.

هذا وإن ندوة العلماء ترجو الله تعالى أن يجعل عملها خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقها لخدمة الإسلام والمسلمين.

د . عبد الغفار عزيز

مدينة نصر - القاهرة - فى ليلة الجمعة

الثامن من المحرم عام ١٤١٣ - الموافق التاسع من يوليو عام ١٩٩٢

فكر
الدكتور فرج فودة
من خلال كتبه ومقالاته

هل الحرية مطلقة ؟

يقول علماء الاخلاق إن من المحال توفير الحرية المطلقة فى وقت واحد لكل الأفراد بسبب اختلاف الرغبات على الشئ الواجب .

وإذا كانت الحرية الصحيحة الممكنة هى أن يكون لكل إنسان الحق فى أن يفعل ما يشاء ، فقد شرطوا لذلك ألاَّ يترتب عل فعله إخلال بواجب مفروض عليه ، أو انتقاص لحرية غيره .

كما أن الاجتماع المدنى قد وضع بعض القيود لحريتنا الفكرية ، لأن ضرورة المحافظة عليها تقضى بتقييدها حتى لا تنحط إلى درجة الإباحة فتنتج الاستبداد بالغلو واستعمال القوة .

وإذا جاز للدكتور فرج فوده أن يعبر عن رأيه كما يشاء حتى فيما يتعلق بالعقيدة والشريعة التى تلتزم الدولة بحمايتها والمحافظة عليها ، اعتماداً على هذا الحق فى حرية التعبير والتفكير فإن الجماعات الاسلامية التى كان يحاربها الدكتور فرج ويعتدى على حرمات الدين ، كوسيلة من وسائل صدّها ومقاومتها .. لهم الحق أيضاً انطلاقاً من هذا المبدأ ، أن يكون لهم حرية التفكير والتعبير والاعتقاد ، ولهم الحق أيضا فى أن ينشروا فكرهم ، وأن تفسح الدولة لهم صحفها ووسائل إعلامها ليعبروا عن آرائهم بحرية كما يفعل هو .

وعلى الدولة أيضا أن تتركهم يمارسون نشاطهم تحت مسمى حرية

العقيدة أياً كان موقفهامن أفكارهم ، لأنها لن تكون على أى حال كالتطرف الذى يروجه الدكتور فرج ، بل يمكن أن يدخل أغلبها تحت مسمى الاجتهاد فى الدين الذى تسمح به شريعة الإسلام ، طالما أنهم لا ينكرون ما علم من الدين بالضرورة .

مع أن الفقيد الدكتور فرج فوده (المسلم)كان كلامه يتضمن إنكار كثير مما علم من الدين بالضرورة ..الأمر الذى يخرجه من جماعة المجتهدين إلى جماعات أخرى لهم أسلوب خاص فى التعامل معهم ، ويمكن تقديمهم للمحاكمة ، على أساس أنه يترتب على أفعالهم وأقوالهم إخلال بواجب مفروض عليهم ، كما تؤدّى أعمالهم إلى استثارة وغضب جماهير المسلمين فى الداخل والخارج ، ومع ملاحظة أن أنصار هذا الفكر (الفرّجاوى) قليلون جداً ، مخدوعون بما يكتبه أو هم من المستفيدين من اعتناق وترويج هذا الفكر المرفوض من عامة المسلمين .

لا نقر اجتهاد المتشددين ونشر فكرهم

ولا يعنى هذا أن كل من ينتمى لمن كان يسميهم د. فرج فودة (التيار الإسلامى) يقرون اجتهاد بعض الجماعات الإسلامية فى كل ما يعتقدونه أو يدعون إليه ، أو حتى يوافقون على السماح لهم بنشره ، وبخاصة أن معظمهم إن لم يكن جميعهم ، لا يملكون حق أو شروط الاجتهاد ، وإنما أردنا فقط أن نبين أن ما كان يحلله د. فرج فودة لنفسه لا يصح أن

يُحرِّمه على الآخرين .

وليس له أن يستعدى السلطة عليهم ويطالبها بحبسهم والقضاء عليهم لأن الحق معهم : لو طالبوا بمعاملته بمثل ما يريده لهم .

ولذا فإن الحوار كان هو أفضل الطرق لعلاج هذه المشكلة ، لأن الأوراق قد اختلطت على الناس ، ولم يعد هناك من يعرف بالضبط من هم أصحاب الحق وأصحاب الباطل ؟

وهل ما كان يفعله د. فرج فودة وما يفعله إخوانه من العلمانيين هو من باب الحرية الفكرية التى يمكن أن يسمح بها ؟ أم أنه يدخل تحت باب الحرية الممنوعة التى يترتب عليها إخلال بواجب المحافظة على الدين وقيم المجتمع وأخلاقياته؟؟

ثم من يوقف من ؟!! وحامى هذه الحرية والمشرف على ممارستها وهى الدولة قد وقعت فى الحمى وتورطت فيما لا يصح التورط فيه ، حيث لم تلتزم هى الأخرى بضوابط الحرية وأخلاقياتها.

فرج فودة من عتاة المتطرفين

وإذا جاز لنا أن نطلق على الشباب المتشدد فى الدين اسم (المتطرفين) ، فإن الفقيد فرج فودة يعتبر من عتاة المتطرفين - بمايعلنه

من رفضه المطلق لتطبيق الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة . وبما يدعو إليه جهارا من محاصرة كافه مظاهر التدين فى مختلف أجهزة الدولة. وبما يسخر له قلمه من تشويه أعلام الإسلام وتزييف تاريخه وتحريض الأمه بمختلف فعالياتها السياسية والفكرية والشعبية على التيار الإسلامى بمختلف فصائله معتدلين ومتشددين .

هذا ولا يخفى أن التطرف إلى الدين أفضل من التطرف عن الدين . فالأول قرب والثانى جفاء وبعد . وشتان ما بينهما .

ولا شك أن د. فرج فودة بما قدمه من أفكار نشرها فى كتبه وفى بعض الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية ، أو عرضها من خلال وسائل الإعلام ، قد خرج على مقياس الاعتدال ، وخالف العرف وكذا القانون الذى حدد لمصر هويتها الإسلامية وضرورة المحافظة على القيم والأخلاق .

التحريض على من يخالفونه فى الرأى

والغريب أن الفقيد فرج فودة ، رغم تعصبه لآرائه كان يدعو إلى وأد الفكر المعارض له ، بل يحرض الدولة على القضاء على أصحابه وعدم السماح لهم بعرض أفكارهم ، حتى وصل الأمر به إلى حد الدعوة إلى

منع علماء الأمة من أداء واجبهم نحو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ومعاتبة الدولة فى السماح لهم بعرض الإسلام فى وسائل الإعلام ، وشرح وجهة نظر الدين فى حلّ قضايا المجتمع ، ويرى أن موافقة الإذاعة والتليفزيون على إذاعة الأذأن يحوّل الإعلام الوطنى كما يقول إلى إعلام إسلامى يشكل خطراً على مدنيّة الدولة من ناحية وعلى الوحدة الوطنية من ناحية أخرى .

وسنعرض بعد ذلك بعض نصوص من كتاباته وأفكاره التى نثبت بها أنه كان من عتاة المتطرفين ، وأنه كان أولى بالمنع والمحاسبة والعقاب من أولئكم الذين اتهمتهم الدولة بالتطرف الدينى .

خطورة فكره المتطرف

وكان على الفقيد أنْ يعرف أن الحرية الفردية التى تختص بكل فرد من الأفراد ، إن كانت تعْطى لكل إنسان الحق فى أن يعمل ما يراه، فقد شرط لها ألا تؤدى إلى ما نهى عنه الشرع أو خالف النظام . ولابد لمن يعْطى حق الحرية أن يُحْكم النظر فى تقدير فعله .

يقول علماء الاجتماع :- إن شذوذ أفكار بعض الناس يؤثر فى غيرهم تأثيراً سيئا يبقى طويلاً وينتقل بالعدوى والوراثة . ويقولون :- إن مصادر شقاء النوع الانسانى كثيرة ومتفاوتة ، والتطرف أو الشذوذ

يأتى فى المرتبة الأولى منه ، ولذا كانت الشكاية منه عظيمة دائمة .

ويقولون : إن من يكون دليل قافلة تجهل الطريق قد يصل بها إلى وجهتها ، أو يضل الطريق فتضل معه وتهلك جميعها ، ومن بين من يتصدرون للكتابة كثيرون شأنهم مع الناس شأن الدليل الذى يضل الطريق فينفثون فى العقول ما يعقمها ، وفى الأفكار ما يُبعدها عن الطريق القويم .

والناس يقبلون الآراء المتطرفة أو الشاذة إما لاتفاقها مع ما يرون وإما للثقة برأى الكاتب أو المفكر ، والكاتب أو المفكر لايرى الحقيقة دائماً ، بل يكون ما يراه ويحكم به مماثلاً للصورة التى يتمثلها فكره ، عند تأثر نفسه بعوامل الحياة المؤثرة فيها .

وهكذا كان د. فرج فودة. كانت له أقوال شاذة وأفكارخطيرة يقدمها بأسلوب سلس وقلم رشيق ، ولاشك أن كثيراً من هذه الأفكار التى عرضها أو كتبها قد أعجبت آخرين، وأثرت فى كثيرين ممن لم يقرأوا غيرهذا الفكر ، أو يعرض عليهم ما يعارضه ويثبت خطأه وفساده . لأن كثيراً من الناس ينظرون إلى القول كأنه الحقيقة ، ولا يبحثون عن البواعث على النطق به فيؤثر فيهم ويمتزج بأفكارهم .ثم يردده الناس بعد ذلك وكأنه رأيهم الخاص وحكمهم الخالص ، فيؤيدونه بما شاءوا من الأدلة. ولا يرجعون عنه ولو ظهر خطؤه.

ومن هنا : كان لابد للعلماء أن يتحركوا وأن يدركوا خطورة الأمر وأن يعرفوا أن السكوت على هذه الكتابات وغيرها من كتابات العلمانيين ليس من مصلحة الإسلام أو المسلمين ، وأن هناك ضرورة للرد عليها بعد أن تضمنت كثيراً من الشبهات .ووصلت إلى حد تشويه الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة واتهامهم بتهم لا يصح أن يتهم بها عامة الناس ، حتى وصلت الجرأة إلى التطاول على ابن عباس رضى الله عنهما ، واتهامه بالاستيلاء على أموال المسلمين بالباطل ، بالإضافة إلى تهكمه على العشرة المبشرين بالجنة ، ونقدهم نقداً لاذعاً ، ليصل بذلك إلى ضرورة إغلاق ملف الشريعة فيما يتصل بالدولة وسياسة الحكم ، وإطلاق العنان للإرادة البشرية بلا حدود ، وسنعرض فى هذا الكتيب بعضاً من هذه النصوص .

لماذا تفرغ للكتابة فى الدين ؟

ومع أن الدكتور فرج فودة قد تخصص فى الاقتصاد الزراعى،إلا أننا لاحظنا أنه لم يكتب فى مجال تخصصه ، وتفرغ تفرغاً كاملاً لتأليف الكتب وكتابة المقالات التى تركز على موضوع الشريعة الإسلامية والتى قلنا إنها تخصصت فى التعرض لهذه الشريعة ، وتشويه صورة الإسلام ورموزه بما لا يحتمله عقل ولا نقل ، ووصل بكتاباته إلى حد تأويل

بعض آيات القرآن الكريم وإنكار الكثير من أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم الصحيحة ، والتأكيد على قصر العمل بكثير من أحكام الشريعة على عصر النبى صلى الله عليه وسلم ، وعلى أن الأوامر التى كانت تصدر من خلال القرآن أو السنة ، كانت أوامر شخصية لا يطالب بها إلا من نزلت فى شأنهم أو قيلت فى حقهم [1].

تجرؤه على الفتيا فى الدين

والغريب أنه كان يفتى بجرأة فى كثير من قضايا الدين إلى حد إباحته للزنا فى الإسلام ، ويستدل على ذلك بقول الله تعالى :

(ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً)

ويرى أن عملية الإكراه والإجبار هى الممنوعة ، أما إن تم ذلك من غير إجبار فلا شئ فى ذلك . بل يتجرأ على بعض كبار الصحابة ، ويدعى أن بعضهم كان يطلب ممن تعجبه الاستمتاع بها لأيام معدودات. نظيرإعطائها مقابل ذلك [2]. كما أنه يدعى أن هناك قاعدة إسلامية تقول :« *يجوز ارتكاب معصية اتقاء فتنة* » [3] . ويستدل بهذه

(١)أعلن هذا فى حوارخاص تم تسجيله معه فى ٨٩/٧/٢٩.

(٢)نفس الحوار المسجل معه فى ٨٩/٧/٢٩.

(٣) راجع : حوارات حول الشريعة - أحمد جودة - ص :١١

القاعدة على ضرورة رفض تطبيق الشريعة الإسلامية .

ونجده بعد أن يذكر هذه القاعدة يقول : « لذلك فأنا أقول : إذا كان عدم *تطبيق الشريعة معصية ، فلتكن معصية نسعد بارتكابها ، اتقاء* لما هو أسوأ ، وهو الفتنة الطائفية . الدولة الدينية سوف تقود للحكم بالحق الإلهى ، وهوحكم جاهل ، وكثيراً ما أدى لمظالم ، ومفاسد يقشعر منها البدن ، وسوف يؤدى إلى نفس الشئ فى العصر الحالى » [1] .

تهجمه على الإسلام ورفضه تطبيق الشريعة

كان الدكتور فرج يعلن دائماً رفضه المطلق لتحكيم الشريعة الإسلامية ، ويقول : « ببساطة ، أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فوراً أو حتى خطوة خطوة ، لأنى أرى أن تطبيق الشريعة لا يحمل فى مضمونه إلا مدخلاً للدولة الدينية ...من يقبل بالدولة الدينية يقبل تطبيق الشريعة ، ومن يرفض الدولة الدينية يرفض تطبيق الشريعة » وكان يغالط حين يتحدث عن الدولة الدينية ، لأنه يعرف أن الإسلام ليس فيه ما يسمى بالدولة الدينية ، ولا يسمح أن يحكم إنسان دولة الإسلام باسم الحق الإلهى كما يقول .

---

(١) المرجع السابق ص: ١٤: ١٥ .

وسنرى إن شاء الله فى هذا الكتاب ومن خلال الرد الذى أصدرته ندوة العلماء على الدكتور فرج فودة حين أثار هذه القضية ، والذى نشرت مجلة (حريتى) خلاصة له فى ١٠ مايو ١٩٩٢ أنه لا شئ اسمه : حكم الناس باسم الحق الإلهى ، وإنما الحكم مدنى بمرجعية دينية كالدستور والقانون بالنسبة للقوانين الوضعية ، وأن ما كان فى الشرع حكماً قاطعاً ، فهو كالدستور الثابت الذى لا يتغير ، وما كان من موارد الإجتهاد أو تركته الشريعة عفوا، فإنما أحالته إلى الخبرة البشرية باعتباره من شئون دنيانا ، وهو الذى يمكن أن يصول فيه الناس ويجولون فى إطار مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية .

وفى محاورة مع الدكتور فرج فودة يقول لمن يحاوره : « وأنا شخصياً أرفض تماماً الدولة الدينية أياً كان شكلها ، وبالتحديد فى المجتمع المصرى ، أرفض قيام دولة إسلامية دينية » .

ولو كان الدكتور فرج فودة يرفض التطرف فحسب ، ويقبل بدولة تحكمها شريعة السماء إذا كانت معتدلة ، لكان ذلك مقبولاً ، لكنه يرفض أن تكون هناك أى علاقة دينية بالنظام السياسى القائم ، ويمكن الرجوع فى ذلك إلى كتابه (حوار حول العلمانية) وكتبه الأخرى .

إذن فالقضية ليست قضية التطرف أو الاعتدال فى تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية وإنما الرفض من حيث المبدأ لحاكمية الشريعة

و الدولة الإسلامية .

يقول فى كتابه "الطائفية إلى أين ؟" : " إن الدعوة لإقامة دولة دينية فى مصر تمثل ردة حضارية شاملة بكل المقاييس .وليس لمثل هذا الرأى علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنظرة إلى الإسلام ذاته. فكاتب هذه السطور (فرج فودة) يرى أن الإسلام الدولة كان عبئاً على الإسلام الدين : وهو يرى أن الإسلام دين وليس دولة ، ويثبت هذا فى كتبه ويدعو المعترضين إلى إثبات العكس بالبينة [1] ".

ادعاؤه تفوق القانون الوضعى على الشريعة الإسلامية

ولو جاز لإنسان أن يقول هذا الكلام -مع أن الإيمان بأن الإسلام دين ودولة ركن من أركان هذا الدين ، ولا يحق لأحد أن ينكر ذلك - فليس له أبداً أن يعلن بكل جرأة وهو المسلم وهوالذى يعلن إنتماءه لدين الإسلام تفوق القانون الوضعى على الشريعة الإسلامية ، ففى حوار أجرى معه : سئل هذا السؤال : وسط الفساد الأخلاقى الذى يسود العالم ويتسرب إلينا فى مصر ونراه حولنا فى تدهور الأخلاقيات والمعاملات ، أليس من الأفضل أن يكون لجمهرة الناس دين يسترشدون به إلى الصواب، وينتهون به عن الخطأ ؟ ويجيب الدكتور فرج فودة قائلاً :

---

(١) حوار حول قضايا إسلامية . ص : ١٧٣

"أنا أرى أن حجم الانحلال الموجود في المجتمع المصرى أقل بكثير اليوم على مدى التاريخ الإسلامى كله . ورأيى أن القانون الوضعى يحقق صالح المجتمع فى قضايا الزنا مثلاً ، أكثر مما ستحققه الشريعة لو طبقت.(!!)"(١) .

ويقول أيضاً فى كتابه (الحقيقة الغائبة) بعد أن يقول مثل هذا الكلام : « والنتيجة ببساطة أن القانون الحالى يعاقب على جرائم يعثر على الشريعة أن تعاقب عليها ، ويعكس احتياج المجتمع المعاصر بأقدر مما تفعل الشريعة (!!) » .

أسس الدولة العلمانية التى يتبناها فرج فودة

كان الدكتور فرج فودة يعلن فى جميع المناسبات رفضه المطلق للدولة الدينية الإسلامية ورفضه لتطبيق الشريعة ، ويطرح بديلاً عن ذلك (الدولة العلمانية) ، التى تتمثل أسسها كما ذكر هو فى كتابه (حوار حول العلمانية) فيما يلى :-

أولاً : إن حق المواطن هو الأساس فى الإنتماء . بمعنى إننا ننتمى جميعاً إلى مصر بصفتنا مصريين - مسلمين كنا أم أقباط (٢) .

(١) حوار حول قضايا إسلامية . ص :١٧٨ - ١٧٩

(٢) هذا لا يمنعه الإسلام مع عدم الاخلال بأحكام الولاء والبراء فى الإسلام .

ثانياً : إن الأساس فى الحكم للدستور (١) الذى يساوى بين جميع المواطنين ، ويكفل حرية العقيدة دون محاذير أو قيود .

ثالثاً : إن المصلحة العامة والخاصة هى أساس التشريع (٢) .

رابعاً: إن نظام الحكم مدنى يستمد شرعيته من الدستور(٣) ويسعى لتحقيق العدل من خلال تطبيق القانون (٤) .

ويلتزم بميثاق حقوق الإنسان.

ونلاحظ هنا أن أسس الدولة العلمانية التى كان يتبناها الدكتور فرج فودة وذكرها فى كتابه (حوار حول العلمانية) ص ٢٧ ، يمكن أن تتلخص فى الكفر بحاكمية الشريعة ومرجعية القرآن والسنة فى الشئون العامة ، وإطلاق العنان للإرادة البشرية، بل الأهواء البشرية بلا حدود ولا قيود .

---

(١)يكون الدستور هو الاساس فى الحكم إذا كان ملتزما بمرجعية الشريعة.

(٢) لا تصلح المصلحة وحدها اساسا للتشريع لتفاوت البشر فى تقديرها فلابد إذن من مرجعية عليا ترد إليها الأمور عند التنازع .

(٣)الإسلام نظام الحكم فيه مدنى ، لكنه يستمد شرعيته من الدستور الذى يستمد أحكامه من الشريعة.

(٤) لابد أن يكون القانون ملتزماً أيضا بأحكام الشريعة ولا يخرج عنها.

عداوته المفرطة لكثير من الشعائر الإسلامية

يدعى أنصار الدكتور فرج فودة ، وإخوانه من العلمانيين ، أن الدكتور فرج فودة كان يحارب التطرف الدينى ، وأنه كان يريد تصحيح المفاهيم الدينية ، مع أن كتاباته المبثوثة فى كتبه، ومقالاته التى كان يكتبها ، وندواته التى يعقدها ، تدل دلالة واضحة على أن الأمر لم يكن محاورة مع المتطرفين، أو محاربة لهم ولفكرهم المتشدد فى الدين ، وإنما تظهر من كتاباته عداوته المفرطة لكثير من الشعائر الإسلامية، وسخريته الدائمة من كثير من أحكام الإسلام ، وآراء وفتاوى كبار العلماء والفقهاء، بل إنكاره لكثير من أحاديث الرسول التى رواها البخارى ومسلم ، وتلقتها الأمة بالقبول ، وأصبحت من القضايا المتواترة التى لا شك فيها ، ولا شبهة يمكن بها الاعتراض عليها .

وقد كان يعتمد وللأسف على آراء ضعيفة روتها بعض كتب التاريخ أو الأدب ، وأثبت المحققون أنها من المدسوسات على تاريخنا الإسلامى، وألّفت فيها كتب تدلل على تلفيقها وكذبها ، إلى حد أنه كان يستخلص من هذه الآراء الضعيفة والمردودة ، ما يدفعه للهجوم على كبار الصحابة كأبى بكر ، وعثمان ، وعلى وابن عباس ، وغيرهم من كبار الصحابة الذين اتهمهم فى ذممهم وشرفهم ، وأراد أن يمحو من أذهان الشباب صور الحب والتقدير لأقرب الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبخاصة العشرة المبشرين بالجنة ، الذين كان يتهكم عليهم تهكماً شديداً

، وكـأنه يدعـو المسلمين إلى إمكان التـحلل من القـيم والأخـلاق وعـدم الالتزام بما يدعـوهم إليـه الإسلام الذى لم يلتـزم بتعـاليمـه وأحكامـه من دونوه وعاصروا الرسول وساعدوه فى نشره بين الناس .

اعتراضه على وجود برامج دينية فى وسائل الإعلام

ومـا من أحـد ينكر أن أسـاس الدين هو الدعـوه للأخلاق ، وأن الأمـر بالمعـروف والنـهى عن المنكر وتعليم النـاس أمـور دينهم ودنيـاهم إنما هو مسئـولية المسلمين جـميعـاً ، ويعتـبر فـرض عين على الدولة التي يجب عليـهـا رعـاية هذا الدين ،وفـرض عين على العلمـاء الذين يتـحـتم على الدولة أن تعمل على تدريبهم وتعليمهم أصول ومبادئ وفلسفة الدعوة ، والتـفرغ للقيـام بواجبهم مع استعمـالهم كل الوسائل المـكنة والمتاحة فى عصرهم لنشر الإسلام وشرح تعاليمه للمسلمين وغير المسلمين .

إلا أن فـضيلة الفـقـيـد الدكتـور فـرج فـودة الذى يقـول إنه نذر حيـاته لتصحـيح الفكر الإسلامى (!!) ، يعـترض اعتـراضـاً كبيـراً على الدقـائق القليلة التي تعرضـهـا الإذاعة والتليفـزيون ، لمجرد إذاعـة الأذان كامـلاً ، ويعـترض على تفكير التليفـزيون فى تنفيـذ اقـتراح قـرأ فى الصـحف أن الأجهـزة المختصـة فى التليفـزيون تبحثه ، وهو شرح للحديث النبوى الذى يلقى بعـد إذاعـة الأذان ، ويرى أن البرامج الدينيـة تمثل اختـراقـاً للإعـلام

وخطراً على مدنية الدولة .

يقول الفقيد الدكتور فرج فودة فى كتابه (الطائفية إلى أين؟) ص: ٣١ , ٣٢ :

« ومن الطريف أن أذكر أنى فى بحث عن التطرف الدينى قد انتقدت بعض مظاهر التراجع الإعلامى أمام المد الدينى ، وأعطيت مثالاً على ذلك بالحرص على إذاعة أذان الصلاة كاملاً مهما كانت البرامج المذاعة ، بعد أن كان الأمر يقتصر فيما سبق على التنبيه إلى موعد الأذان ، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إذاعة أحاديث نبوية بعد الآذان ، وأنه ليس ببعيد ذلك اليوم الذى نسمع فيه شرحاً للحديث النبوى بعد إلقائه (!!) ».

ويقول :

« والغريب أنه نشر فى الأخبار بعد نشر هذا البحث بستة شهور أن الأجهزة المختصة فى التليفزيون تبحث اقتراحاً بذلك ».

وكم أعجب لخوف الدكتور فرج فودة من البرامج الدينية التي يذيعها التليفزيون، واعتراضه على هذه البرامج ، على الرغم من أن مهمة أجهزة الإعلام فى الدولة هى العمل على تربية الشباب وتهذيب أخلاقهم ، والمحافظة على القيم الدينية والخلقية ، حتى من خلال ما يعرضه من برامج أخرى كالتمثيليات والندوات وغير ذلك من برامج ،

حتى التى يطلق عليها اسم البرامج الترفيهية .

لكن الدكتور فرج فودة اعتبر أن البرامج الدينية فى التليفزيون هى من سلبيات الواقع الحالى ، وأن وجودها يعد خطأ كبيراً ترتب عليه عدد من السلبيات المؤثرة على قدرة هذا الجهاز الخطير على التأثير فى الرأى العام !!.

يقول فى كتابه (حوار حول العلمانية)(١) تحت عنوان "التلفزة الدينية" : « وقع المشرفون على التليفزيون فى مجموعة من الأخطاء التي ترتب عليها عدد من السلبيات المؤثرة على قدرة هذا الجهاز الخطير على التأثير فى الرأى العام ، فمن ناحية ، أخلى التليفزيون مساحات كبيرة من ساعات إرساله للبرامج الدينية ، شجع على ذلك ارتفاع أصوات المتطرفين بالهجوم على برامج الشاشة الصغيرة ، مما أدى إلى مزيد من الخطوات فى هذا الطريق ، وأى إحصائية لعدد ساعات الإرسال الدينى ونسبتها إلى مجمل ساعات الإرسال وتطور هذه النسبة فى السنوات الثلاث الأخيرة ، تؤكد على انسحاب التليفزيون من خطه (العادى) وهو انسحاب لن يحده شئ ، لأنه لا حدود للتنازلات التي يطالب بها المتطرفون ».

ويذكر أمثلة أخرى على أخطاء التوجه الإعلامى التليفزيونى فيقول :

---

(١) ص : ٤٠ ، ٤١

«ومن الأمثلة الأخرى على أخطاء التوجه التليفزيونى ما أصبح يسمى بظاهرة الشيخ الشعراوى الذى خلق منه التليفزيون المصرى نجماً تليفزيونياً بإصراره على التركيز عليه ، وإعطاء مساحة يومية له فى التليفزيون » [1] .

وبعد أن يكرر مثل هذا الكلام ويعترض على زيادة مساحة البرامج الدينية وقطع الإرسال لإذاعة الأذان ، ويعترض على ما سمعه عن وضع برامج جديدة ضمن خريطة التليفزيون من نوع الطب النبوى يقول :

« الأمر الذى يمثل فى النهاية اتجاهاً مستمراً لتزايد مساحة الإعلام الدينى ، وتحول الإعلام القومى أو الوطنى إلى إعلام إسلامى ، وهو ما يشكل خطراً على مدنية الدولة من ناحية ، وعلى الوحدة الوطنية من ناحية أخرى »[2]

رغبته فى إبعاد الصحافة عن نشر أى موضوعات دينية

ويبدو أنه كان لا يعجبه نشر أى موضوعات دينية بأى صحيفة أو مجلة فى مصر ، لذلك وجدناه فى كتابه (النذير) ، بعد أن يتحدث عن خطورة تزايد مساحة الإعلام الدينى الذى يشكل من وجهة نظره خطراً

---

(١) المرجع السابق.　　　　(٢) النذير : ٢٦ ، ٢٧

على مدنية الدولة وعلى الوحدة الوطنية ، يقول بعد ذلك مباشرة :« وعدا أربع مجلات هى : المصور وآخر ساعة وروزاليوسف وصباح الخير، فإن المد الدينى يتزايد بصورة تصعب ملاحقتها أو حصرها ،كما أن الإعلام الوطنى أو القومى يتراجع باستمرار فى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية (١).

ويلاحظ هنا أنه لم يذكر ضمن هذه المجلات مجلة أكتوبر التى خصصت له صفحتين كاملتين من صفحاتها الضخمة ، لمهاجمة الإسلام ورموزه والسخرية منه ، لأنها تسمح ببعض مقتطفات من الدين تنشرها فى الصفحة الدينية بها .

اعتراضه على أداء الشعائر الدينية :

الغريب أن الدكتور فودة لم يكتف باعتراضه على إذاعة البرامج الدينية فى التليفزيون ، وإنما اعتبر أن موافقة الدولة على تيسير أداء الشعائر الدينية يعد من مظاهر الخلل فى معالجة التطرف الدينى ، وكأنه يرى أن معالجة التطرف الدينى ، هو رفض الإسلام تماماً وعدم الاهتمام به ، إلا إن كان يرى أن التدين ذاته والالتزام بأحكام وتعاليم الإسلام أو

---

(١) المرجع السابق.

الدعوة إليه هو من قبيل التطرف الدينى .

ويمكن الرجوع إلى اعتراضه على استخدام مكبرات الصوت فى المساجد فى كتابه (النذير) ص ٢٦، ٢٧ واعتراضه على تعطيل الأعمال فى المصالح والوزارات الحكومية لقضاء الصلاة جماعة ص ٣٧، ٣٨ فى كتابه (النذير) أيضاً ، كما يمكن الرجوع إلى اعتراضه على اهتمام التوجيه المعنوى بالناحية الدينية وإصدار القوات المسلحة لمجلة دينية ، ودعوته إلى ضرورة إعادة دراسة وتجربة التوجيه المعنوى فى ظل أى أسلوب جديد للمعالجة فى ص ٣٧، ٣٨ من كتابه (النذير) أيضاً .

ونحن نعجب من تعرض الدكتور فودة لهذه الشعائر لأننا لا نرى أن هناك أية علاقة بين هذه الموضوعات وموضوعات أخرى كالحجاب واللحى والسواك بالإسلام الدولة الذى يرفضه الدكتور فودة .

بل تعال لتستمع إلى ما قاله فى محاورة معه نشرت فى كتاب (حوارات حول الشريعة) ص ١٩ يقول : « إن إطالة اللحى ، وارتداء الملابس الباكستانية بحجة أنها إسلامية ، ومطالبة البعض بتسييد الحجاب ، واستعمال السواك بدلاً من معجون الأسنان نوع من المرض الذى يجب استئصاله !! » .

إباحته صناعة الخمور وبيعها فى مصر

وفى نفس هذه المحاورة يقول : « الشكل الحالى لعلاقة السلطة بالدين شكل مقبول ، وما أعارضه هو صبغ المجتمع بالصبغة الدينية كما يسعى إليه التيار الدينى ، فهذا مرفوض - المجتمع الحالى فى مصر مثلاً له إطار مدنى مسموح فيه ببعض المظاهر المخالفة للدين لاعتبار الإطار المدنى - الخمور متاحة فى مصر -، ولكن هذا أدى إلى نتيجة ، وهى أن أقل دولة فى العالم تستهلك الخمور هى مصر - أن يوجد شيخ للأزهر أهلاً وسهلاً ، أما أن يصطبغ المجتمع بالصبغة الدينية فلا - أن يتحجب النساء رغماً عنهن ونمنع الاختلاط فى المدارس الابتدائية ونرفض لبس الشورت فى مباريات الكرة لأنه فوق الركبة - وندمر كل تماثيل مصر الأثرية لأنها أوثان - أو نهد كل قبور الفراعنة ومعابدهم لأنهم كفار - أنا أرفض كل هذا » (١).

الفقيد الدكتور فرج فودة يبيح صناعة وشرب الخمور فى مصر، ولا يمانع فى وجود شيخ الأزهر ليكون مجرد صورة فقط، أما أن يصطبغ المجتمع بالصبغة الدينية فلا يوافق على ذلك ، كما لا يرضى بتحجب النساء ، ولم يقل أحد بحتمية منع الآختلاط فى المدارس الإبتدائية ، ولكنه محض التهييج والإثارة الظالمة التى اتسمت بها كتاباته .

---

(١) المرجع السابق.

تحريض الدولة على ضباط القوات المسلحة المتزوجين من المحجبات

ثم لا يزال السؤال قائماً حول الحجاب ، وستر العورة ، وهل هو من الإسلام الدين أم من الإسلام الدولة ؟؟وهل صبغ المجتمع (وليس الدولة) بالصبغة الدينية يعد من الإسلام الدين أم من الإسلام الدولة ؟؟ وهل حجاب المرأة يعد في نظر الدكتور الفقيد من الإسلام الدين أم من الإسلام الدولة ؟؟

إنه يحرض الدولة على ضباط القوات المسلحة لأنه يرى أن انتشار

الحجاب داخل أفراد أسر القوات المسلحة ظاهرة تستحق الرصد ، وفي هذا يقول الفقيد : « إن هناك مؤشراً يصعب تجاهله ، وهو إنتشار ظاهرة الحجاب داخل أسر أفراد القوات المسلحة ، وهو أمر ملحوظ في نوادي هذه القوات ، والحجاب في حد ذاته لا يمثل خطراً ، لكن الخطر أن يكون مؤشراً لحجاب العقل ، وللانسياق في السلفية التي تقود أحياناً إلى مواجهة مع الشرعية ، وليس مقصوداً بالطبع التصدي لمثل هذه الظاهرة ، فهو أمر غير وارد ، لكننا نوردها لمجرد رصد ظاهرة قد تكون لها دلالة » (١) .

---

(١) النذير . ص : ٣٨

تطاول فرج فودة على الصحابة

زعم فرج فودة فى المناظرة التى انعقدت فى معرض الكتاب بالقاهرة فى يوم الأربعاء الثامن من يناير عام ١٩٩٢ ، والتى كانت بعنوان " مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية " ، والذى كان هو والدكتور محمد أحمد خلف الله يمثلان الجانب العلمانى فيها وكان فضيلة الشيخ محمد الغزالى والمستشار مأمون الهضيبى والدكتور محمد عماره يمثلان فيها الجانب الإسلامى - زعم فى هذه المناظرة أن واحد فى المائة فقط من التاريخ الإسلامى يناصر الدولة الدينية ، وأن ٩٩ ٪ يناصر الدولة العلمانية ، وهذا هو ما يسميه " حجة التاريخ " التى كان لا يمل من تكرارها ، والتى كان يبغى من وراء تكرارها النيل من الشريعة والطعن فى الإسلام .

وهذه النسبة الضئيلة التى يرى أنها تناصر الدولة الدينية فى تاريخ المسلمين تتمثل فى عهد عمر بن الخطاب ، عشرة سنوات ونصف ، وعمر بن عبد العزيز سنتان وثلاثة أشهر ، والمهتدى بالله العباسى أحد عشر شهراً ، فيكون المجموع ثمانية أشهر وثلاث عشرة سنة أى واحد فى المائة تقريباً .

وفيما عدا هذه الفترة لا يرى فى تاريخ الإسلام إلا كتاباً أسود أحاطت به الظلمة من كل جانب ، وقد ألف كتابه الحقيقة الغائبة ،

ليكون بمثابة قراءة جديدة فى عهود الراشدين والأمويين والعباسيين ينتصر بها لنظرية ال ٩٩٪ ، ويؤكد بها صدق ما يقوله من دعوى حكم الدولة الدينية بنسبة ١٪ فقط من عمر التاريخ الإسلامى أى من بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا الحالى .

واعجب أخى المسلم ، لرجل مسلم يعلن تعاطفه مع المرتدين الذين حاربهم أبو بكر وتخطيئه لأبى بكر فى قتاله لمانعى الزكاة لأنه - كما ذكر - فتح الذريعة إلى القتال بين أهل القبلة، وأن موقفه هذا يعد البداية الحقيقية لقتال المسلمين للمسلمين (١) .

والفقيد فرج فودة ردد بهذا الكلام ما كتبه المستشرقون ، واتفق مع صديقه العلمانى محمد سعيد العشماوى الذى زعم أيضاً فى كتابه (الخلافة) أن أبا بكر قد قنن بحروب الصدقة إشهار سيوف المسلمين وابتداء حرب المؤمنين للمؤمنين !!(٢).

بل إن عشماوى يرى أن أبا بكر اغتصب حقوق النبى صلى الله عليه وسلم ، وبدأ بذلك خطوات وضع أحكام دين جديد ، ثم جعل من الخلافة ورثاً له (٣) .

---

(١) الحقيقة الغائبة ص ٤٢-٤٤

(٢) الخلافة . محمد سعيد العشماوى ص ١٠٤.

(٣) راجع المرجع السابق ص ٣٢، ١٠٣.

أما الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وزوج ابنتى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الصحابى الجليل ، والخليفة العادل يقول عنه فرج فودة المسلم إنه لم يعدل فى حكمه وأنه أقام دولته على ثلاث دعائم لا يقر ولا يتصور أحد أن تكون هى دعائم الحكم الإسلام .

يقول عن سياسة الحكم فى أيام الراشدين : « لا قاعدة إذن ولا نظام للرقابة ، والأمر كله موكول لضمير الحاكم ، إن عدل وزهد كان عمر ، وإن لم يعدل وتمسك بالحكم كان عثمان !!

لقد أعلن عثمان أن نظام الحكم الإسلامى يستند إلى القواعد الآتية:-

١- خلافة مؤبدة .

٢- لا مراجعة للحاكم ولا حساب أو عقاب إن أخطأ (!!).

٣- لا يجوز للرعية أن تنتزع البيعة منه أو تعزله ، ومجرد مبايعته له مرة واحدة تعتبر مبايعة أبدية ، لا يجوز لأصحابها سحبها لو رجعوا عنها أو طالبوا المبايع بالاعتزال ، ولأن أحداً لا يقر ولا يتصور أن تكون هذه هى مبادئ الحكم فى الإسلام قتله المسلمون»[1] .

---

(١) الحقيقة الغائبة . ص ٢٨ ، ٢٩.

وعجيب أن يقال مثل هذا الكلام عن صحابى جليل كعثمان ابن عفان إن كل ما ذكره الفقيد من القواعد التى استخلصها من حكم عثمان مردود عليها ، وليس هنا محل الرد عليها . ويمكن الرجوع إلى ذلك فى كتابنا (الإسلام السياسى بين الرافضين له والمغالين فيه) .

كذلك لا نستطيع أن ننقل تطاوله على ابن عباس ، واتهامه بالاستيلاء على أموال المسلمين بالباطل ، وتهكمه عليه ، وعلى من حاول أن يكحل عينيه تأسياً بابن عباس ، وقوله « لو قرأ ما قرأناه عنه ما تأسى به وما اكتحل مثله » ، ويمكن مراجعة ذلك ، وتطاوله على العشرة المبشرين بالجنة فى كتابه (الحقيقة الغائبة) فى صفحات ٥٤ إلى ٦٠ .

الطعن فى علماء المسلمين وتطاوله على شيخ الأزهر

لوحظ أن فرج فودة كان يطعن فى علماء المسلمين ويتهمهم باتهامات لا تليق بهم كعلماء ، بل إنه تهجم على الإمام الأكبر شيخ الأزهر وأهانه إهانات بالغة .

فقد نشرت له جريدة الأهالى فى ٢٣ مارس ١٩٨٨ م مقالاً تحت عنوان " لشيخ الأزهر أن يحمد الله " وقال فيه كلاماً لا يصح أن يوجه إلى إنسان عادى ناهيك أن يكون المخاطب به هو رمز الإسلام بصرف

النظر عن شخصيته واسمه ، فقد قال بتهكم شديد : « إن لشيخ الأزهر أن يحمد الله كثيراً على أن الشريعة ليست مطبقة فى مصر لأنها لوطبقت لاستحق أن يجلد تعزيراً بتهمة القذف ، وأغلب الظن أن ذلك كان سيحدث على ملأ وأن جسده الرهيف كان سيعجز عن تحمل قسوة الجلاد ، فللجسد الإنسانى أحكام . وشتان بين الجسد الذى ذاق حلاوة السمن البلدى وطراوة الزبد الهولندى ، وبين جسد عمر بن الخطاب الذى اسود جلده من أكل خبز الشعير بالزيت » .

ويقول فى هذا المقال الطويل أيضاً : « إنه ليس فى الإسلام قدسية لأحد، وبعد عهد الرسول لا عصمة لأحد ، إلا إذا كان يتصور أنه ظل الله فى أرضه ، أو أنه الإمام المعصوم أو المهدى المنتظر »- ثم أخذ يتهكم على الشيخ الجليل ، ويتحدث عن صكوك الغفران ، وأنه ليس له أن يمنع كتاباً أو يصادر رأياً ، وليس له أن يتصور للحظة واحدة أنه حامى حمى العقيدة والمدافع عن صحيح الإسلام ».

ثم أخذ يتهكم أيضاً على بعض فقهاء المسلمين ويقول : «إن محنة المسلمين ما كانت إلا لأنهم أسلموا قيادهم لمنْ يفتون بحكم أكل الطين الأرمنى وراشف بذاق الصديق ،وحكم معاشرة الجان، وحكم من كان لقضيبه (ذكره) فرعان وأتى امرأة من قبلها ودبرها فى آن واحد ،وهل يغتسل غسلاً واحداً أم غسلين ؟، ثم أنهى مقاله التهكمى الشديد

اللهجة بقوله : « احمد الله ياشيخ الأزهر على العيش الهنيئ والطعام المرئ واذكره واشكره كثيراً لأنه (أى تخلف المسلمين) الحافظ لمنصبك واصْمتْ نصْمتْ وكفْ نَكف لأنك إن عُدْتَ عُدْنا وإن قلت زدنا ، واقرأ عافاك الله قبل أن تكتب فلعلك إن قرأت يفتح الله عليك بابا من أبواب العلم والاجتهاد (!!!) ».

ونحن نقول لمن يرى رأى الدكتور فرج فودة بأنه ليس فى الإسلام قدسية لأحد ولا عصمة لأحد غير النبى صلى الله عليه وسلم ...

لكن :- هل كان يستطيع هو أو غيره من ذوى الرأى الحر أمثاله أن يخاطب رئيس الدولة بمثل هذه اللغة أو هذا الأسلوب؟ أو يتعرض للبابا فى مصر أو أى كاهن مسيحى بمثل ما تعرض به لشيخ الأزهر ؟

إن العبرة ليست بالشخص وإنما بما يمثله هذا الشخص من مكانة علمية أو قيادية، فعضو مجلس الشورى أو الشعب يعطى حصانة احتراما لمنصبه لا لشخصه . وملوك الدول ورؤساؤها ، يراعى الناس مناصبهم ومكانتهم بين الأمم والشعوب فيخاطبونهم بما يليق بهم من احترام وتقدير ، وتعتذر الدول رسمياً لدول أخرى يتعرض حكامها وزعماؤها لنقد أو تجريح يصدر عن الدولة أو أحد من رعاياها .

وهل كان يمكن للفقيد! فرج فودة أن يخاطب السيد رئيس الجمهورية أو أحد القيادات الدينية المسيحية وأن يتعرض له بالنقد اللازع بهذا الأسلوب الساخر ؟

يحرم على الآخرين ما يحلله لنفسه

والغريب أن الدكتور فرج فودة نشر مقالاً فى مجلة اكتوبر فى ٢٤/ ١٩٩٢/٥ تحت عنوان (عصر الأستكيه)، يعترض فيه بشدة على مقالات الدكتور محمد عباس التى يكتبها بجريدة الشعب، وهى عبارة عن رسائل موجهة إلى رئيس الجمهورية ، ويقول عن إحدى رسائل الدكتور محمد عباس إنها أصابته بإرتفاع فى ضغط الدم، ثم يقول : إن سلسلة المقالات التى يكتبها الأخ عباس الذى لم أتشرف بالتعرف عليه سياسياً أو كاتباً من قبل ، تذكرنا بمحاولاتنا الأولى ونحن هواة ، حين كنا نتخيل أننا نجلس إلى السيد الرئيس ونكتب الصفحات الطوال. ونأخذ راحتنا فى الحديث ، وينتهى الأمر بمحاولة نضحك عليها حين نقرؤها (على كبر) .

ويقول : «أنا شخصيا كتبت رسائل مطولة للرئيس السادات وللرئيس مبارك . وكان ذلك قبل نحو عشر سنوات . لكنى والحق يقال لم أبلغ ما بلغه الأخ عباس من مستوى لا أسمح لنفسى بوصفه ». ثم يقول :-

ما معنى أن يتحدث كاتب للسيد الرئيس قائلاً ما معناه: «إن عمرك اليوم قد تجاوز الخامسة والستين وقد اقترب موعد لقائك بربك ، وسوف يسألك عن كذا وكذا وساعتها لن يكون معك كذا وكذا » .

ويقول : «أين اللباقة وأدب الحوار ؟ بل وأين الفكر فى هذا كله ،

ومن هذا كله » .

ويمكن للقارئ الكريم أن يقارن بين كلام الدكتور محمد عباس الذى فهم منه الدكتور فرج هذا المعنى الذى ذكره والذى خاطب به رئيس الجمهورية . وبين قذائفه السامة وعباراته القاسية التى خاطب بها شيخ الأزهر ،والتى وصلت إلى حد القذف والتشهير والتحدى - والتى ذكرنا بعضاً منها قبل هذا الكلام .

لقد أُحِلْتُ إلى مجلس تأديب وأنا عميد لكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٨١ بسبب شكوى قدمتها لشيخ الأزهر ،تضمنت كلمة فسرها رئيس الجامعة بمعنى يوحى بعدم احترامه كرئيس لى، جاء فى شكواى لشيخ الأزهر أن رئيس الجامعة أصدر قرارا بإلغاء ندبى لعمادة الكلية وقلت :- وأنت تعرف يا فضيلة الإمام مثل هذه (الألاعيب). فكانت لفظة (الألاعيب) هى التهمة التى وجهت إلىّ وأحالتنى إلى مجلس تأديب لأنى تخاطبت مع رؤسائى بكلام لا يليق . فما بالنا والفقيد يحشد كل الكلمات المجوجة والغير لائقة ،ويخاطب بها شيخ الأزهر على ملأ من الناس وفى صحيفة عامة يقرأها القاصى والدانى ، مع أن الإسلام الذى ينتسب إليه ويقول إنه مسئول عنه كشيخ الأزهر يأمره بأن يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة . كما أنه يعرف أن النصيحة على الملأ فضيحة.كما يقول الإمام الشافعى رضى الله عنه .

لماذا لا يترك الافتاء فى الدين لغير المتخصصين فيه ؟

عندما كتبت مقالة بمجلة أكتوبر عام ١٩٨٨ تحت عنوان: (مشكلة مصر فى قلة النسل لا فى زيادته) قامت الدنيا ولم تقعد - ورد على مقالى عدد كبير من الكتاب والمفكرين وهاجمونى هجوماً عنيفاً - واعترض بعضهم على استدلالى بآراء لعلماء النفس وعلماء الاجتماع ، وقالوا كيف لى وأنا عالم دين أن أتعرض لمثل هذه القضايا البعيدة عن تخصصى؟ مع أنها من صميم تخصصى، وهى مجرد نظر يات علمية يمكن استيعابها ، ولا تحتاج إلى التعمق أو التخصص الدقيق ،وقد جئت بها لأفند مزاعم دعاة تقليل النسل أو تحديده ، وقولهم بأن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تحتم ذلك ، وأن زيادة السكان المستمرة تلتهم أى زيادة فى الإنتاج ،وبينت بالأرقام والإحصاءات وآراء الخبراء والمتخصصين ، بأن الأمر لا يعدو مجرد سوء تخطيط من الدولة، وأن زيادة النسل نعمة كبرى يجب أن نشكر الله عليها وأن نستثمرها الاستثمار الأمثل ، والذى ذكرت بعضاً منه للتدليل على صحة كلامى .

وقد نادى بعضهم بضرورة إبعادى عن عملى كأستاذ بجامعة الأزهر يمكن أن يبث هذا الفكر الخطير بين طلاب الجامعة الذين يتخرجون فى النهاية ليعملوا فى حقل الدعوة ، ويمكن أن يكون حجر عثرة فى طريق تحقيق رغبة الدولة فى الإقلال من النسل وأن يروجوا لفكر شيخهم

(الجامد المتحجر) الذى يعلنه على الناس ويدلل على صحته .

إن موضوع تحديد النسل أو تنظيمه موضوع عادى لا يُمنع أحد من الناس من الكلام فيه أو التعرض له - وهو لا يتصادم مع عواطف الجماهير أو عقائدهم - وإنما يتصادم فقط مع فكر الدولة وخطتها فى هذا المجال - ومع ذلك - حورب كتابى: (تحديد النسل جريمة فى حق الدين والوطن) وحرضت الدولة على إبعادى عن عملى بالجامعة ،لمجرد أن ما أقوله لا يرضى عدداً من الكتاب أو السياسيين .

فهل هذه هى الحرية التي يدعو إليها الكتاب - ويتباكون على مصرع واحد منهم أساء استغلالها فأثار عامة المسلمين عليه حين هاجم عقائدهم، ودخل منطقة الخطر تحت اسم تصحيح المفاهيم الدينية ، مع أنه ليس من المتخصصين فى الدين - وليس له الحق فى الخوض فى دقائق هذا الدين والغوص مع كبار العلماء المتخصصين فى بحاره العميقة ؟

من قال إن كل قضايا الدين يمكن لكل مسلم ولو كان مهندساً زراعيا كفرج فوده أن يخوض فى دقائقها وتفاصيلها ؟

والله يدعو إلى ضرورة التخصص فى الدين حين يقول : **(فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا**

رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) [1]

ويقـول : **(ولتكن منكم أمــة (أي جماعة) يدعـون إلى الخـير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)** [2] .

ضرورة احترام التخصص

لا يستطيع أي إنسان أن يقف أمام المحاكم ليدافع عن متهم حتى ولو كان أكثر معـرفة بالقـوانين من المحامي المتخصص وأفصح منه لسـانا وتوضيحاً للحق . ولا يستطيع أى انسان أن يجرى عـملية جراحية تحتاج إلى جراح متخصص حتى وإن سهل عليه إجراؤها ، لأن القوانين تحتم أن يقـوم بهذا العـمل طبيب متـخصص حاصل على مؤهل من كليـة الطب ومـقيـد بنقابة الأطباء .وهكذا بالنسبـة للمـهندس وكل أصـحـاب المهن التـخصصيـة ، حتى لا تصبح الأمـور فـوضى ويعـاقب كل من يخـالف تعليمات الدولة وشروط النقابات المهنية .

فلماذا إذن توضع هذه القيود والشروط بالنسبة لكل التخصصات ؟- ويسمح لكل الناس بممارسة تفسير وتأويل أحكام الإسلام وإبداء آرائهم

---

(١) سورة التوبة آيه ١٢٢

(٢) سوره آل عمران آيه ١٠٤

الشخصية حتى فيما أصدره من أحكام وتشريعات ؟- مع أنهم ليسوا مؤهلين علمياً أو مهنياً للقيام بهذا الأمر الخطير الذى يتعلق بعقائد الناس وأمورهم الدينية، والتى يتحتم فى الكثير منها ضرورة الرجوع إلى جمهور العلماء الممثل فى مجمع البحوث الإسلامية، لأن رأى العالم الواحد لا يكفى ، حتى ولو كان فضيلة المفتى أو شيخ الأزهر.

ثم كيف يجيز فرج فودة أو غيره من العلمانين لأنفسهم الحق فى التفسير أو التأويل والتصحيح والتعديل، ولا يجيز مجرد اجتهاد الشباب فى فهم بعض آيات القرآن أو أحاديث النبى الكريم ؟ وإن كنا نعترف أن بعضهم أخطأ فى فهم وتفسير بعض الآيات والأحاديث .

ما حقيقة العلاقة بينه وبين منكر السنة أحمد منصور ؟ (الطيور على أشكالها تقع)

ألا يعرف الفقيد فرج أن منكر السنة يعتبر خارجاً عن الإسلام فلماذا هذا التآلف والتقارب بينه وبين منكر السنة ؟ وما هذه والظروف التى جمعت بينه وبين شريكه فى حزب المستقبل الدكتور أحمد صبحى منصور، الأزهرى التى فصلته جامعة الأزهر بسبب إنكاره للسنة وتهجمه السافر على الصحابة والتابعين ، ألم يكن يعرف الدكتور فرج فوده بأن أحمد صبحى منصور كان الساعد الأيمن للمارق (محمد رشاد

خليفه) الذى ادعى النبوة رسميا ، وأرسل إلىّ شخصياً خطاباً على عنوانى فى المدينة المنورة منذ ثلاثة أعوام يدعونى للإيمان به والتصديق برسالته ، وإلا حق علىّ العذاب خلال ستة أشهر(!!) ، ولازال عندى هذا الخطاب - لقد أرسل النبى الشهيد (!!!)(اغتيل فى امريكا منذ اكثر من عام) خطاباً إلىّ بالقاهرة مؤرخا بتاريخ ٧ جمادى الثانى الموافق ٢٦ يناير سنة ١٩٨٨ وقد وجدت الخطاب الموجود داخل المظروف موجهاً إلى الأخ الدكتور سعد ظلام عميد كلية اللغة العربية السابق وفيه يقول بالحرف الواحد :

"السيد الدكتور سعد اسم على ما يسمى ظلام . هذه رسالة شكر على مساعدتك القيمة لأخى الدكتور أحمد صبحى منصور . وهى طبعاً مساعدات لم تشعر أنت بها والشكر الحقيقى لله وحده سبحانه وتعالى ، ولكننى رأيت المقالة التى نشرتها جريدة اللواء الشيطانى (يقصد اللواء الإسلامى) فى عددها بتاريخ ١٠ ديسمبر والتى كنت أنت مصدرها الرئيسى ، لقد خدمتنا هذه المقالة الرائعة فى الحصول على موافقة الحكومة الامريكية على اعتبار الأخ الدكتور بطلاً مجاهداً برأيه وقلمه ، وضحية واضحة لبلد القهر الكبرى ، أزهر الشيطان ، وبذلك سعدت الجماهير الإسلامية النقية ، لأن الدكتور أحمد صبحى قد أتاح الله له أخيرا أن ينشر حقائق الإسلام وأن يفضح البدع والخرافات الأزهرية ، وأن

يكشف عداوة الأزهر قلعة الشيطان لله ولرسوله وللمؤمنين".

وفى آخر الخطاب يقول :-

والحقيقة أن مقالتك فى اللواء الشيطانى ، كانت أكبر عون لنا إقرأ فى الأعداد القادمة من مجلتنا العالمية (الإسلام الحقيقى) إن شاء الله وبعونه (الأزهر منكر القرآن) (الأزهر يقود مصر إلى الهلاك) (مصر تموت عام ٩٠ بسبب هجر وإنكار القرآن) (من هو شيخ الأزهر من هو الإمام الأكبر) وختم خطابه بقوله : وإلى لقاء يوم القيامة ، ثم وقع (الدكتور رشاد خليفة) .

هل كانت له علاقة بالنبى رشاد خليفة وجون قرنق ؟

والغريب أن النبى المزعوم محمد رشاد خليفة كان مهندساً زراعياً ومن نفس تخصص الفقيد الدكتور فرج فودة العلمى ، أما جون قرنق زعيم المتمردين فى السودان الذى يحارب الإسلام ويرفض تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان، فإن الدكتور فرج فودة يدافع عنه ويفتخر بأنه يحمل نفس مؤهلاته وأن تخصصهما فى الاقتصاد الزراعى، يقول الدكتور فرج فودة فى حوار له فى مجلة السودان الحر العدد السادس فبراير ١٩٩٢ تحت عنوان (قرنق موضوعى ويمكن التفاهم معه)

يقول : « قرنق مثلى يحمل دكتوراه فى الاقتصاد الزراعى وهو أيضاً علمانى - قرنق فى ظل استقرائى لما يحدث شخص موضوعى ، ثم إنه يشكر على المحافظة على السودان حتى الآن ، رأيى الشخصى أن هذا الشخص جون قرنق يمكن التفاهم معه .

أما موقفه من السودان والحكم فى السودان وموقفه من تطبيق الشريعة فى السودان فسيكون له مكان آخر من هذا الكتاب .

فرج فودة وتبنيه لما يسمى حقوق الأقباط فى مصر

كان فرج فودة يعرف أن آراءه وأفكاره التى يعتنقها ويروج لها لن تلقى قبولا عند عامة المسلمين وأنها ستثير السخط عليه . ولن يجد أنصارا من أبناء دينه يؤيدونه أو يدافعون عنه . وبخاصة أنه كان يهاجم الإسلام الذى يدين هو به ، ويتهم كثيرا من أحكامه وتشريعاته بالقصور وعدم ملاءمتها لظروف العصر ، ويشوه رموز الإسلام من الصحابة والفقهاء ، ويتهمهم بالجهل والسفه ، وغير ذلك من اتهامات تضعه تحت طائلة القانون ، ولذا فقد لجأ إلى من يمكن استقطابهم لجانبه ، ووقوفهم وراءه ، وهم إخواننا النصارى الذين أفهمهم بأنه يريد إنقاذهم من ظلم إخوانهم من المسلمين (!!)وأقنعهم بأنه يدافع عن حقوقهم التى يريد دعاة تطبيق الشريعة أن يحرموهم منها - واستغل هذه القضية استغلالاً جيداً فأخذ يستثير النصارى على إخوانهم المسلمين ويدعى لهم وللعالم الغربى المسيحى ، بأنه حامى حمى الوحدة الوطنية التى لا يمكن أن تتم فى ظل حكم إسلامى يطبق شريعة الإسلام وجعل شعاره كلمة حق أريد بها باطل وهى (الدين لله والوطن للجميع) .

وكان يعرف أن الغرب المسيحى سيسانده ويدعمه ويساعد على نشر أفكاره من خلال نشر كتبه وترجمتها إلى كثير من لغات العالم . بالإضافة إلى مساعدته لدى السلطة فى الترويج لآرائه وأفكاره ، من

خلال بعض وسائل الإعلام ، التى لايزال للغرب والمتغربين المصريين التأثير الكبير على العاملين فيها ، أو المتولين مسئولية إدارتها .

وقد انتهز فرج فودة وحماته ، فرصة اختلاف الدولة مع بعض الجماعات الإسلامية للترويج لآرائه وعقائده ، بعد أن اقنع بعض المسئولين فى بلادنا بأن عمله هذا يمكن أن يساعد كثيراً فى محاربة ما تسميه الدولة بالتطرف .

وهنا كانت بداية النهاية وظل الكأس يملأ ! وأعواد الحطب توضع فوق ظهر البعير حتى جاءت النقطة التى ملأت الكأس ! ، ووضعت القشة التى قصمت ظهر البعير !. وخرجت طلقات طائشة لتنهى حياته . نعم طائشة لأن الإسلام لا يوافق على أسلوب الأغتيال على هذا النحو، أياً كانت الأسباب ولا يعطى هذا الحق إلا لحاكم ينفذ به حكما فى حد شرعى أو حكم تعزيزى يقره الشرع وتسمح به اللوائح والقوانين .

إثارة الشكوك حول تبنيه مطالب النصارى

وقد أثار موقف الدكتور فرج فودة من الأقباط وتبنيه لمطالبهم والدفاع عن مواقفهم واختيار أغلبية المؤسسين لحزب المستقبل منهم ، كثيرا من الشكوك والتساؤلات . بل ذكر لى أحد كبار المسئولين ، بأنه كان قد تقدم قبل ذلك بعدد كبير من أسماء الأقباط ، وممن عرف عنهم

أنهم من أصحاب الفكر المتشدد من النصارى وطلب منه المسئولون تقليل العدد حتى لا يبدو للناس أن الحزب حزب دينى مسيحى ، فقدم الأسماء التى أعلنت فى الصحف وفيها أيضاً عدد كبير من النصارى - وقد تقدمت ندوة العلماء بالإعتراض على تأسيس الحزب بعد إحساسها بالغرض الحقيقى من إنشائه، ونشر هذا الاعتراض (القانونى) بجريدة النور - والذى اتهمته بعض الصحف بأنه كان من أسباب التحريض على مقتل الدكتور فرج الذى تم بعد نشره بأربعة أيام فقط . مع أن المتهم الذى قبض عليه فى الحادث قال إنهم خططوا لهذا الاغتيال منذ اكثر من شهرين (١) .

كانت هذه العلاقة الخاصة جداً بالأقباط - وتبنى مطالبهم ، والدفاع عن مواقفهم ، واتهام المسلمين بهضم حقوقهم ، وتخويفهم من تطبيق الشريعة الإسلامية ، التى قال عنها فرج فودة إنها ستفرض عليهم الجزية وتحرمهم من الوظائف القيادية وتمنع قبول شهادتهم - وتعاملهم على أنهم مواطنون من الدرجة الثالثة ، مثار كثير من الشكوك والتساؤلات - فهو يدعوهم إلى المطالبة بتأسيس حزب مسيحى والاعتراف رسمياً بأن رفضه لتطبيق الشريعة الإسلامية ليس ترفا سياسياً ولا مطلبا حزبيا عارضا . وإنما هو عقيدة تملأ أقطار نفسه

---

(١) راجع نص الاعتراض فى ملاحق هذا الكتاب

وسيظل يحمل لواءها ما ظل فيه عرق ينبض .

يقول فى نهاية فصل عقده للحديث عن الأقباط ورفض الدولة الدينية التى تؤدى - بزعمه - إلى الاستطالة عليهم « إننى لن أترك التصدى لهذا الأمر ماحييت - ولن أترك هذه الدعوة ما ظل فىّ عرق ينبض - ولن أتزحزح عن إيمانى بأن كل هذه الدعاوى سياسة ألبست ثوب الدين - وليس دينا ألبس ثوب السياسة - ولن أمل فى أن أكرر على مسامعكم أنها الفتنة . لعن الله من أيقظها وحفظ الله مصر من أخطارها »[١] .

وقد أدى ذلك إلى نسج بعض الشائعات حول علاقة فرج فودة بالأقباط وذيوعها بين الناس - ومن هذه الشائعات القول بأن الأنبا شنودة يفوضه شخصيا فى تمثيل النصارى فى كثير من المحافل - ومنها أيضاً أن الأنبا شنودة أصدر توجيها إلى الكنيسة لتأييده فى الانتخابات البرلمانية بدلالة أنه تقدم للترشيح عن دائرة شبرا التى يتكتل فيها النصارى وليس عن دائرة مصر الجديدة التى يسكن بها .

ولا شك أن هذه الشائعات يمكن تصديقها إذا عرف الناس أن الدكتور مصطفى الفقى سكرتير رئيس الجمهورية للمعلومات ذكر فى إحدى محاضراته العامة للتدليل على حب النصارى للمسلمين ، ووجود التفاهم بينهم ، ووجود وحدة وطنية حقيقية . أن الأنبا شنودة حين طلب منه

(١) قبل السقوط . ص :٨٦.

الرئيس مبارك ترشيح عدد من النصارى لتعيينهم بمجلس الشورى أرسل عددا من الأسماء وكان من بينها اسم الدكتور فرج فودة .

لقد كان دفاع الدكتور فرج فودة عن مطالب النصارى لافتاً للنظر ، وتضحيته بتطبيق الشريعة حتى لا يخدش تطبيقها مشاعر النصارى ، سببا من أسباب هجوم الإسلاميين عليه - على الرغم من أنه يحاول إثبات أن تصميم الإسلاميين على تطبيق الشريعة هو السبب الرئيسى للخلاف الطائفى أو الفتنة الطائفية .

يقول فى كتابه : الطائفية إلى أين ؟ ص: ١٩« للخلاف الطائفى والفتنة الطائفية أسباب عديدة وجذور عميقة . بيد أن أحدها يمثل فى تقديرى سببا رئيسيا - على حين تبقى الأسباب الأخرى رغم أهميتها أسبابا لا ترقى إلى مستوى السبب الرئيسى عمقا وتأثيراً - أما السبب الرئيسى فهو سعى بعض المسلمين فى مصر إلى إقامة دولة دينية إسلامية . واستجابة الرأى العام جزئيا لهذا السعى » .

حتى مطالبته بتحجيم البرامج الدينية في الإعلام كان بسبب اعتقاده أو ادعائه ، أن هذه البرامج من أسباب الفتنة الطائفية - ويقول فى كتابه (الطائفية إلى أين؟ ص ٣٢ ، ٣٣) إن ذلك يؤدى إلى خلق مناخ موات لرياح الفتنة الطائفية . لأن تحول الإذاعة أو التلفزيون من إذاعة مصرية وتليفزيون مصرى إلى تلفزيون إسلامى أو إذاعة إسلامية . أمر

يزيد من إحساس البعض بالسطوة ومن إحساس البعض بالغربة »

كما أن الدكتور فرج يرى فى شرح الشيخ الشعراوى للآيات القرآنية التى تتعلق بالتثليث وغيره من عقائد النصارى سببا من أسباب هذه الفتنة الطائفية (١) .

مع أن مثل هذه الموضوعات التى تشرح للمسلمين هى من أصول عقيدتهم ، ولنا أن نعتقد ما نشاء ، كما أن لهم أن يعتقدوا ما يشاءون ، طالما لا نجبرهم على الإيمان بعقيدتنا ،. فهم يرون أنهم على حق ومن عداهم كافر خارج على الملة الصحيحة ومن أهل النار ، ونحن أيضاً كذلك . وكل أصحاب العقائد بل المذاهب يرون أن مذهبهم وحدهم وعقيدتهم وحدها هى المذهب الصحيح والعقيدة الصحيحة - فليس لهم عندنا سوى السلوك والمعاملة . أما العقيدة فهى أمور شخصية بحتة ، وليس لأحد أن يكره الآخرين على الإيمان بعقيدته - ولا يمكن لأحد أن يقول: إن على المسلمين أن يحذفوا هذه الآيات من القرآن وألا يتعرضوا لشرحها أو فهم معانيها لأن قلة من النصارى تشاركهم الديار - كما أنه لا يقبل من للأقلية الإسلامية فى أى بلد مسيحى ويدين بأى دين من الأديان أن يطالب بحرمان هذه البلاد من شرح تعاليم دينهم التى تقضى بكفر من عداهم ، واعتبارهم ممن سيحرمون من دخول الجنة - ونحن

(١) راجع كتابه : الطائفية إلى أين ؟ ص : ٣٠ . ٣١.

نعرف أن آلاف الكتب طبعت وتطبع فى الغرب وكلها هجوم على الدين الإسلامى وتؤكد على إدعاء الرسول للنبوة . وأنه دجال وكذاب .

والغريب أن يطالب فرج فودة بذلك ، ويهاجم هو تعاليم الإسلام الذى يزعم الأنتساب إليه ، ويتهم كبار الصحابة بالسفه والسرقة ، ويرى أن مايفعله من قبيل حرية الفكر . ويريد من المسلمين عدم التعرض لموضوعات التثليث ، وتفسير بعض ما جاء فى الأناجيل ،حتى ولو من قبيل حرية الفكر ، التى أعطى لنفسه الحق باسمها فى رفض كثير من أحكام وتعاليم الإسلام - مع أن التثليث فى المسيحية ، هو الذى يثبت ضرورة حاجة الناس لدين جديد يصحح الله به العقيدة التى حرفت والتى جعلها الله عقيدة واحدة ودينا واحدا من لدن آدم إلى قيام الساعة .

مطالبة فرج فودة بضرورة مشاركة النصارى فى البرلمان ولو بالتعيين

يرى فرج فودة أنه لابد من مشاركة النصارى فى البرلمان ولو عن طريق التعيين إذا فشلوا فى الوصول إليه عن طريق الانتخاب ، مع أن ذلك لا يتم مع الأقليات فى أى بلد من بلاد العالم ويعتبر أن عدم نجاحهم عن طريق الانتخاب ، آية على فساد المناخ وتراجعه فيقول :-

« فالملاحظ أن انتخابات عام ١٩٨٤ وانتخابات عام ١٩٨٧ قد أجريتا بأسلوب القوائم النسبية وكانت إحدى حجج المؤيدين للقوائم

النسبية أنها تتيح لقيادات الأحزاب السياسية وضع عدد ملائم من الأقباط ويمكن أن ينجح ضمن القائمة - طالما أن التصويت لصالح الحزب بعد فشل جميع المرشحين الاقباط منذ ١٩٥٢ فى النجاح فى أى دائرة على أساس الانتخاب الفردى إلا مرات نادرة - لاتزيد عن أصابع اليد الواحدة . ورغم ذلك فقد كان ملاحظا أن نسبة الأقباط سواء على رأس القوائم أو بداخلها شديدة الضالة ولا تتناسب على الإطلاق مع أى توقعات متفائلة . والنتيجة أن عدد الناجحين من الأقباط ، كان أقل من عشرة أعضاء فى كل مرة أى أقل من٢٪ ولا لوم هنا على الناخبين وإنما اللوم هنا على القيادات الحزبية التى كان يمكنها أن تنتهز الفرصة لتصحيح المناخ وتعديل الأوضاع غير الطبيعية وغير المقبولة » (١) .

ولا يفتأ الدكتور فرج من إبراز مخاوف النصارى من قضية تطبيق الشريعة ، بل يحرضهم على رفض هذا التطبيق الذى سيعيد إليهم اسم الذميين - ويطالبهم بالجزية ، ويرفض قبول شهادتهم ، ويمنعهم من أن يكونوا ولاة أو قضاة - ويرى أن النصارى إن قبلوا ذلك تخلوا عن إنجاز عظيم حققته البشرية وأسمته حقوق الإنسان (٢) .

ويتخيل الدكتور فرج أنه فى حالة تطبيق الشريعة سيمتلك الإحساس

---

(١) المرجع السابق ص : ٨٤

(٢) المرجع السابق ص : ٢٦ , ٢٧

بالقـوة شـيخ الأزهر إلى الدرجـة التى يذهب فـيـهـا إلى مـجلس الشـعب ويحتل صدارة كراسى الزوار مراقبا النواب وهم يناقشون قضية الشريعة - وأنه من المنطقى فى هذه الحـالة أن يدعـو البـابا شـعبـه إلى الصـيـام وإلغـاءالاحتـفـالات الدينيـة . فى الوقت الذى يلجأ فـيـه المسلمـون إلى مساجدهم والالتفاف حول أئمتهم ، ويلجأ الأقباط إلى كنائسـهم ويلتفون حول قساوسهم - وأن ذلك سيكون مظهرا من مظاهر التعبير عن تشرذم أبناء الوطن » (١) .

تحريض النصارى على المسلمين

ولم يكتف (الأنبا) فرج على فودة بذلك، وإنما ظل يحرض النصارى على المسلمين ، ويعلن بأن هناك تعصبا وظيفيا ، ويبـرر مطالبـهم فى المشاركة فى الحقائب الوزارية الهامة ،والرتب العليا فى الجيش والشرطة - إلى حد أنه يؤكد بأن هجرة عشرات الالاف من الأقباط - كما يقول - سببها التعصب الوظيفى (!!). ويقول (٢) :« ولو أعـدت السـؤال (أى هجرة المؤهلات العلمية من الأقـباط) لأحالوك إلى مناصب الدولة العليا فى كل القطاعات . ولذكروا لك أنه قد أصبح عرفا أو كاد يصبح .. ألا

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ص ٢٧ . ٢٨

يتولى الأقباط كراسى وزارية فى الوزارات المهمة مثل الخارجية أو الداخلية ، أو الخزانة ، أو الزراعة ، أو الصناعة ،أو رؤساء مجالس الإدارات . وسوف تتكرر الشكوى بالنسبة للرتب العليا فى القوات المسلحة أو الشرطة ».

فهل رأيتم تحريضا للنصارى على المسلمين مثل هذا التحريض ؟- إن الكثيرين من كبار النصارى وكبار مفكريهم ومثقفيهم ، قد يخجلون من التعرض لمثل هذه الموضوعات ، وربما يكتفون بمجرد التعرض لبعضها بالتلميح وعلى استيحاء ، أما الدكتور فرج على فودة فقد نصب نفسه مدافعا عن حقوق هؤلاء المقهورين المظلومين (!!)- ويرفض حكم الله الذى يكفر من يرفضه [1] حتى لا يجرح شعور هؤلاء النصارى الذين استغلهم فرج فودة ليصعد على أكتافهم إلى العالمية التى ينشدها ولتتحدث عنه صحف العالم وكتابها العلمانيون - وليقولوا - وقد قالوا :- إنه أجرأ مفكر فى هذا العصر ، وحامل لواء الدفاع عن حقوق الإنسان [2] .

---

(١) يجمع العلماء على كفر من يرفض تطبيق الشريعة، وهو قادر على ذلك، أو يعتقد عدم تصلاحيتها للتطبيق. راجع الألوسى والفخر الرازى وابن كثير. وراجع فتاوى الدكتور سيد طنطاوى مفتى الجمهورية فى شهادته أمام المحكمة فى قضية الناجون من النار.

(٢) راجع ما كتبه بعض العلمانيين فى الصحف المصرية بعد الاغتيال

لقد كان كثير من الناس يسألنى عن ديانة الدكتورفرج فودة ويتعجبون حين يعرفون أنه مسلم وأن والده اسمه (على) وأن جميع أفراد الأسرة من المسلمين أبا عن جد .

كانوا يسألون حين يقرأ بعضهم فى كتبه مطالبته بحق مشاركة النصارى فى التشريع والقضاء والجهاد - وضرورة أن تقبل شهادتهم كسائر المسلمين وأن يكون الجهاد فى سبيل الأرض وحدها حتى يتسنى لهم أن يشاركوا فيه - ويتسنى كذلك الإقرار بالشهادة لمن مات فيه من الجميع . ويقول :- معاذ الله أن يتصور أحد أننى أدافع عن أقباط مصر ، فأنا أكره أن يقسم المصريون إلى مسلمين وأقباط وهم لدى مصريون فحسب ...

ثم يقول : إننى عندما أدافع إنما أدافع عن مصر . وإنما أرفض أن يضام مصرى وأن يكون لمواطن حق الشهادة لأنه مصرى مسلم . ولا يكون لمواطن آخر هذا الحق لأنه ذمى [1] وأرفض أيضا أن يكون حق

---

(١) مع أن الدولة لاتفرق بين المسلم والمسيحى فى إطلاق اسم الشهيد على الاثنين وكأنه يريد أن يعترف علماء الإسلام رسمياً بأن قتلى غير المسلمين شهداء . مع أن مثل هذه الأمور هى معتقدات خاصة بأصحاب الأديان ، وليس لصاحب دين أن يقر بما لا يعترف به دينه أو توضحه عقيدته لأن غير المسلمين يرون أنهم أصحاب الدين الصحيح ومن عداهم كفاراً لا تنفعهم أعمالهم ، ولا يدخلهم موتهم فى الحرب ضمن الشهداء لأنهم محرومون بداية من الجنة بسبب كفرهم بما يرون أنه الدين الصحيح.

الحكم لفريق من المصريين دون فريق ، أو أن يكون حق التشريع لفريق دون فريق . أو أن يكون حق ولاية القضاء فى أى أمر لفريق دون فريق. أو أن يكون حق الدفاع عن الأرض - وأكررالأرض ولا شئ غير الأرض- لفريق دون فريق) (١).

الدفاع عن تيارات النصارى السياسية

فى الوقت الذى كان يحشد فيه الفقيد الدنيا بأسرها ضد التيار الإسلامى ، يخذل الدكتور فرج عن تيارات النصارى السياسية ويهون من خطرها - ويدعو إلى إقامة حزب دينى مسيحى - مع أنه يعرف أن القانون فى مصر يمنع قيام الأحزاب على أسس دينية - وهو يرفض أيضا قيام حزب إسلامى .

إلا أنه يحاول تبرير إقامة حزب دينى للنصارى ، ويبين أنه لا خطر يأتى من التيارات السياسية القبطية لأن منطلقاتها فيما تطالب به حضارية وليست دينية - ولأنها لا تكون إلا ردود أفعال وأنه يمكن السيطرة عليها من خلال قيادتها الموحدة - ولأنها أخيرا لا يمكن الشك فى ولائها لمصر الأرض والوطن والتاريخ (٢) ومعنى هذا أنه يرى أن

(١) قبل السقوط . ص : ٨١

(٢) المرجع السابق ص ٤٦

التيار السياسى الإسلامى هو الذى يمكن الخوف منه لأن منطلقاته دينية وليست حضارية . كما أن قيادات هذه التيارات غير موحدة ويصعب التحكم فى الفعل الإسلامى إلا أنه يمكن التحكم فى رد الفعل القبطى من خلال إمكانية التفاهم مع قيادته . وكما يقول : لأن مساحة التفاهم واسعة من منطلق إحساس الأقلية بالخطر وسعيها المبرر لتحجيم المشكلة (١)

والغريب أن الدكتور فرج فودة يرى أن قيام حزب دينى مسيحى سيحجم كثيراً من مبررات الصراع الطائفى مع أنه سيكون وقود هذا الصراع الذى قد لا ينطفئ أبداً .

ويقول :- إن التجربة التاريخية أثبتت أن أقباط مصر يتعاطفون دائما مع الأحزاب العلمانية عن إدراك حقيقى بأن المستقبل للتعايش وليس للانفصال - ويقول :- والدليل على ذلك تجمعهم تحت راية الوفد وولاؤهم له قبل ثورة ١٩٥٢ وبقاؤهم على هذا الولاء حتى بعد انفصال أكبر قياداتهم السياسية (مكرم عبيد) (٢) .

وقد ذكرنا قبل ذلك ما قاله فى نهاية الفصل الذى عقده للحديث عن الأقباط ورفض الدولة الدينية التى تؤدى بزعمه - إلى الاستطالة عليهم، فقد قال الدكتور فرج فودة (المسلم) (إننى لن أترك التصدى لهذا

---

(١) حوار حول العلمانية ص ٣٧

(٢) المرجع السابق . ص : ٤٦

الأمر ماحييت - ولن أترك هذه الدعوة ما ظل فيّ عرق ينبض ، ولن أتزحزح عن إيمانى بأن كل هذه الدعاوى سياسة ألبست ثوب الدين وليست دينا ألبس ثوب السياسة ، ولن أمل فى أن أكرر على مسامعكم أنها الفتنة لعن الله من أيقظها وحفظ الله مصر من أخطارها) .

والعجيب أن النصارى أنفسهم لم يطالبوا بعدم تطبيق الشريعة فى مصر كما فعل فرج فودة ، ولم يدر بخلدهم أن يصادروا حق الأغلبية فى أن تتحاكم إلى الشريعة التى بها تدين .

كل ما طالب به مجمع الآباء الكهنة ، والمجلس الملى ، وممثلوا الشعب القبطى فى الاسكندرية ، فى مؤتمرهم الذى عقدوه بالبطريركية فى ١٧ يناير ١٩٧٧ هو عدم تطبيقها فقط على النصارى .

فمن بين قرارارتهم التى أصدروها بعد إنتهاء المؤتمر . جاء فى هذه القرارات تحت عنوان (حرية العقيدة) ما يلى :-

يقرر المؤتمرون بشأن تطبيق الشريعة ما يلى :-

ثالثا :- تطبيق الشرع الإسلامى ، فيما ينادى به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصرى الأصيل .نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين فى مصر - كما ونعتبر أن أى محاولة فى هذا الشأن للإلزام الجبرى تحت ستار التشريع ، أو القوانين الجزائية ، أنها تنطوى على إكراه المسيحيين على عقيدة أخرى مما يجافى مجافاة

صارخة لأقدس حقوق الإنسان فى حرية العقيدة [١] .

وأعتقد أن ممثلى النصارى لو عرفوا أن تطبيق الشريعة لن يفرض عليهم الجزية ولن يحرمهم من الوظائف القيادية . ولن يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية ، وسيترك لهم حرية العقيدة ولن يحرم عليهم ما هو حلال عندهم كشرب الخمر وأكل لحم الخنزير وغير ذلك مما هو محرم عند المسلمين وأن قضاءهم الخاص بالأحوال الشخصية سيكون خاصا بهم وحسب معتقداتهم- لو عرفوا ذلك وعرفوا أن شريعة الإسلام تجعلهم كالمسلمين ، لهم ماللمسلمين وعليهم ماعلى المسلمين- وأن مايطبق عليهم من قوانين مدنية تعتمد على الأصول الشرعية ، لن تخرج عما يقرره دينهم الذى تتفق تشريعاته المدنية مع تشريعات الإسلام لأنهما قد صدرا من منبع واحد- والأصل واحد. وهما مجرد فروع فى سلسلة الدين الواحد الذى جاء به كل الأنبياء والمرسلين. وقال عنه المولى سبحانه للمسلمين ورسولهم :

(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذى أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) [٢]

كما قال عنه النبى (صلى الله عليه وسلم): "نحن معاشر الأنبياء

---

(١) نقلاً عن كتاب المصحف والسيف . نبيل عبد الفتاح ص ٢٢٥

(٢) الشورى . آية : ١٣

ديننا واحد وشرائعنا مختلفة".

لو عرفوا ذلك- لكانوا هم أول من يطالب بتطبيق شريعة الاسلام التى قلنا إنها تعمل على حماية عقيدتهم ورعاية حقوقهم ومعاملتهم كالمسلمين تماما بتمام. وهذا هو رأى جمهور علماء المسلمين وعقيدتهم التى نعترف بأن المؤسسات الدينية فى مصر قد قصّرت فى توضيحها للناس- أو حيل بينها وبين توضيحها لهم من خلال وسائل الإعلام ، كما شوه العلمانيون صورة الإسلام السمحة وموقفه الصحيح من الأقليات غير الاسلامية فى البلاد الإسلامية (١).

فقارن أخى القارىء بين قول علماء الدين المسيحى- نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحين فى مصر- وبين قول الدكتور فرج فوده. إنه ضد تطبيق الشريعة الاسلامية فوراً أو حتى خطوة خطوة- وتبريره ذلك بمخافة أن يشعر فريق من المواطنين بالخوف لأن يحكم بعقيدة الآخرين ويشعر فريق بالزهو لحكمه بعقيدته.

سامحك الله يادكتور فرج يا ابن الحاج أو الشيخ على فرج !! فقد كنت أنت من أكبر عوامل إثارة الفتنة الطائفية فى مصر وقد اعترف

(١) راجع ذلك فى كتابنا (الدين والسياسة فى الأديان الثلاثة) ، وكتابنا (نصارى مصر بين الحقوق والواجبات).

بذلك عدد من النصارى فى كتاباتهم [١] وفى لقاءاتهم معنا - لأن ما ذكرته فى كتاباتك عن وضع النصارى فى مصر بعد تطبيق الشريعة الإسلامية لا أساس له من الصحة . بل إن تطبيق الشريعة سيكون سبباً من أسباب زيادة الدعاية والحماية والاعتراف بكل ما عليهم ولهم من حقوق وواجبات [٢].

علاقته بالنصارى خارج مصر

أعلن الأستاذ كمال خالد المحامى وعضو مجلس الشعب فى حوار أجرته معه جريدة النبأ ونشر فى ٩٢/٧/٥ أن فرج فودة كان يجاهر بآرائه فى مقاومة تطبيق الشريعة ، وأنه (تاجر بهذا الاتجاه وجعله بضاعته وبوضوح كامل مع الإخوان المسيحيين ومع الصهاينة والماسونية وهى التى تمهد للصهاينة) . وقال إن فرج فودة :- (ذهب للجمعية المصرية القبطية فى كندا وأمريكا وأعطى ندوات فى الكنائس هناك) ويقول كمال خالد :(وقد احضرت نصها وترجمتها). وقال الأستاذ كمال فى نفس الحوار إنه فوجئ بأن(إخواننا المسيحيين جايبين لى الإعلانات

---

(١) كتب القس رفيق حبيب مقالاً فى جريدة مصر الفتاة يقول فيه إن فرج فودة من أسباب الفتنة الطائفية فى مصر.

(٢) راجع كتابنا (نصارى مصر بين الحقوق والواجبات) سنة ١٩٩٠.

التى نشرت على أبواب الكنائس فى كندا وأمريكا وألمانيا وإنه ذاهب يقول إنه حامى حمى المسيحيين فى مصر) ، ويرى الأستاذ كمال أن هذا التصرف قد أثار الأقباط المصريين، و أعلنوا عن رفضهم لهذه الأفعال التى تضر بالوحدة الوطنية.

وقد نشرت جريدة النبأ فى نفس العدد صورة لإعلان عن مؤتمر عقد مع فرج فودة فى كندا مع أعضاء الجمعية المسيحية فى الصعيد (باش) والمركز الاجتماعى والثقافى (بوادو بولونبى) وذلك فى فى ٨٨/٦/٣٠ أما عنوان المؤتمر الذى عقد بدعوة من الجمعية القبطية الكندية ، فقد كان: " الحركات التكاملية الإسلامية والسلطة فى مصر " . وفى عنوان المؤتمر ومكان انعقاده والداعين إليه ما يغنى عن أى تعليق.

مواقف الدكتور فرج السياسية

لو حاولنا تحليل مقالات الدكتور فرج أو حواراته السياسية. لوجدناه يؤمن بغير حدود بما يسميه (النظام العالمى) أى بضرورة هيمنة وسيطرة أمريكا على العالم. بل يصل الأمر به إلى حد الدفاع عن تصرفاتها وتهديداتها لليبيا وغيرها من الدول التى يدعوها إلى ضرورة الاستسلام لهذا الوصى الكبير.

وإذا كان حديثه ، أو الحديث معه ، عن النظام الذى يجب أن يسود

فى أى دولة عربية تجده على الفور يندفع ليطالب بإبعاد الشريعة عن مجال الحكم ، ويخوّف من تدخلها فى شئون السياسة فى هذه البلاد - ولايمانع من إلغاء الديمقراطية التى يقول إنه يدافع عنها إذا كانت هذه الديمقراطية ستأتى إلينا بالتيار الإسلامى الذى يصمم على تطبيق الشريعة. لأن خللأ ما يوجد عند الشعوب التى تختار الإسلاميين وتقدمهم للحكم. وأنهم من وجهة نظره قد خدعوا شعوبهم ولعبوا بعواطفهم واستغلوا حبهم للدين فاندفع الناس نحوهم عن غير وعى.

وفى هذا المقام لايسعنا إلا أن نقدم نماذج فقط لأفكار (الفقيد) فرج فوده السياسية والتى توضح أن عداءه قد امتد ليشمل كل ماهو إسلامى من إيران حتى المغرب العربى ، وأن هذا العداء السافر يقابله ود موصول بكل ماهو اسرائيلى ودعوة صريحة لتناسى كل ماحدث ويحدث من اليهود وضرورة التعاون والتعايش معهم. بل السماح لهم بالإشراف على كل مايتعلق بالتكنولوچيا التى لابد من تسليمنا لهم بتولى الإشراف عليها.

وفى تحليل للوضع السياسى المحيط بمصر عشية الانتخابات الجزائرية يقول:- حدود مصر الآن شمالا حيث أوربا المنشغلة ببناء عالم جديد. وشرقا حيث السلام مع إسرائيل- وجنوبا السودان. وغرباحيث الخطر المحتمل يتنامى بسرعة ،(فى إشارة إلى فوز جبهة الانقاذ الإسلامية فى الجزائر).

موقفه من السودان الذى يطبق الشريعة

وأما السودان. فهو يرى أنه لامفر من غزوه عسكرياً ، ويقول (إن العسكرية المصرية مطالبة اليوم بالنظر فى الجنوب وفتح خرائطه)- ويقول (وأهلا ومرحبا بأعنف المواجهات حتى يلزم كل حدوده).

وعجيب أمر هذا الرجل الذى يشجع على محاربة إخواننا فى السودان ويفرح تماما بدعوة الجنوبيين الذين يعارضون انتماء السودان للعرب أو الإسلام ، ويدعو إلى إعطاء چون جارانج زعيم المتمردين فى السودان وساما هو وأصحابه الذين يطالبون بفصل الجنوب عن الشمال ، والتنكر للعروبة والإسلام. يقول فرج فوده :(قيادات الجنوب وعلى رأسهم چارانج التى تعارض انتماء السودان العربى والإسلامى تستحق وساما ويجب مساندتها فى سعيها) .

ولم ينس فرج فوده أن ينصح قوى المعارضة السودانية بضرورة إلغاء قوانين سبتمبر الإسلامية عندما تصل إلى الحكم.

وسأكتفى أخى القارىء بذكر بعض نصوص من كلمات الدكتور فرج فودة ، والتى تحدث فيها عن السودان خلال حوار تم بينه وبين محرر جريدة السودان الحر ، والذى نشر فى العدد السادس فبراير سنة ١٩٩٢.

يقول فرج فوده: فى السودان قدر هائل من عدم التجانس. وأى حل دينى يخلق مشكلة قد تقود إلى انفصال جزء أو أجزاء من السودان- أنا

مؤمن بالخصوصية لأن لكل دولة أوضاعها الخاصة. ومؤمن أن الديمقراطية ليست نمطا عالميا يمكن تطبيقه فى أى مكان بغير قيود وبغير معاناة".

ويقول:- هناك حد أدنى من الاتفاق فى العالم ولايستطيع أحد أن يخرج عنه. سوف يأتى يوم يوجد فيه مايشبه الحكومة العالمية تحاسب من يخرج عن الحد الأدنى من الأعراف الدولية".

"تجربة جنوب السودان خاصة فترة ١٩٧٢-١٩٨٣- كانت أخصب تجربة لكنها ضربت لسببين هما: أولا إعادة تقسيم الجنوب وثانيا تطبيق الشريعة ، وعندما يدخل الدين فى السياسية فإن ذلك يمزق أى وطن ويخرّب أى وطن وبالتحديد السودان الذى هو أكثر حساسية ".

وهكذا نرى أيها القارىء الكريم كيف أنه لم يكتف بمعارضته لتطبيق الشريعة فى مصر وإنما يعارض تطبيقها فى أى بلد إسلامى. بل يتبجح بالقول بأن تطبيقها سيؤدى إلى ردة حضارية.

إن قضية السودان فى نظر فرج فوده ليست قضية منابع النيل فحسب ، بل هى أيضا كما يقول: (وقوع السودان تحت حكم الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابى وتحوله إلى مستقر للأصوليين والإرهابيين تحت شعارات الثورة الإسلامية)[١] .

---

(١) المرجع السابق

موقفه من ليبيا

الغريب أن الدكتور فرج فوده كان متحاملاً على ليبيا، وهو يسهب ويؤكد ويبرر الاتهامات الأمريكية ضد ليبيا. وينشر مايدعى أنها وثائق تؤكد صحة هذه الاتهامات ، كما يؤكد بأن العالم كله ضد ليبيا هذه المرة. ولانصير لها كما كان للعراقيين بعض المناصرين .

ويعتبر فوده أن موجة الاعتراضات التى عمت الشعوب العربية ضد الاتهامات الظالمة لليبيا. هى بسبب عدم نقل الإعلام العربى للشعب العربى حقيقة حادثة لوكربى التى نقلها الإعلام الغربى على حقيقتها للشعوب الآخرى .

أى أنه يصدّق الإعلام الغربى ، ويرى أن كل مايقوله صحيح. بل يصل به الأمر إلى اعتبار تشكيك الشعب العربى فى اتهامات أمريكا لليبيا. أن ذلك راجع كما يقول: (لأن التاريخ والثقافة كانا لصالح الشك فتاريخنا كله مؤامرات)

أرأيتم حباً وإخلاصاً لاعداء بلادنا ، وكرهاً وحقداً على شعوبنا وتاريخنا أكثر من هذا الذى فعله هذا المفكر العظيم ؟!!

وفرج فوده يرى أن أمريكا لاتكذب، وأن كل الاتهامات التى وجهتها إلى ليبيا صحيحة ، وأنه يجب علينا تصديقها وعدم الاعتراض عليها.

يقول فرج فوده (إن ليبيا ارتكبت ٢٨ حادثا إرهابيا تمتد إلى أرجاء

المعمورة كلها وكل هذه الحوادث سجلها قرار الاتهام الأمريكى بتفصيلات مذهلة بالساعة والدقيقة، استنادا إلى توثيق هائل- ومصادر ومعلومات لايرقى إليها الشك).

وبعد تأكيد سيادته إدانة ليبيا العربية المسلمة- يحذر قادة ليبيا من تكرار ماحدث لبنما ويسرد الحل الأمثل للمشكلة فى رأيه- وهو كما يقول:- الاعتراف.. الاعتراف.. التعهد- التعويض.. التغيير.." ثم يرشح مصر لقيادة هذا المخرج.

التعاطف مع الشعب الإسرائيلى والدعوة إلى التعاون الكامل مع دولة إسرائيل

نعم فى الوقت الذى كان ينظر فيه(الفقيد) للعالم العربى بهذا المنظار الأسود والذى لايفتأ من تجريح شعوبه وقادته بكلماته اللاذعة وأسلوبه الساخر- وفى الوقت الذى يرى فوده أن مستقبلنا لامجال فيه لماهو عربى أو إسلامى- يبين أن تجربة (محمد على) نجحت لأنها لم ترفع رايات الوحدة العربية أو الإسلامية- بل استندت إلى مفهوم المجال الحيوى)- أى أنها مجرد توسع استعمارى فى أرض الغير.

ويدخل من ذلك - على الرغم من عدم صحة مايقوله علميا

وتاريخيا- يدخل من ذلك إلى ضرورة الإقتداء بهذه التجربة فى مستقبلنا.

ويؤكد ذلك فيقول بالحرف الواحد (ولأن إسرائيل هى أقرب حلقات المجال الحيوى لنا. ومن هنا فلابد أن تصبح اسرائيل جزءا من نسيج المنطقة ودولة من دولها. وعنصرا من عناصر تكاملها) (هكذا).

ويبين(الفقيد) أن هذا هو المعنى الحقيقى للسلام لأن السلام ليس معناه (أن نقول للاسرائيلين (السلام عليكم)- فيردون (وعليكم السلام). بل معناه استعداد الدولة العربية وإسرائيل للتعاون والتكامل والتبادل- والذى لايفهم ذلك يغالط. والذى لايتصور ذلك يخدع نفسه. والذى لايعلن ذلك يكذب).

أما شكل هذا التعاون الاسرائيلى العربى فهو يوضحه بأنه (تكتل اقتصادى وسياسى وعسكرى، يشمل مصر، ولبنان ،وسوريا، والعراق، وإسرائيل، يضمن حرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد .

تتخصص مصر فى الصناعات الثقيلة، وسوريا فى المنسوجات، العراق فى البتروكيماويات ،وإسرائيل فى الإلكترونيات)

والحقيقة أن هذا الكلام الرائع يعطى صاحبه الحق فى الحصول على جائزة نوبل فى السلام- ومن يدرى ربما كان يتطلع إلى ذلك- فقد كانت تطلعاته بلاحدود- بل إن تصوراته السياسية لمستقبل العالم تفوق

تصورات إسرائيل فى حلم السيطرة على العالم وإقامة مملكة داود. كما أنها تخطت بكثير نظريات القذافى السياسية العالمية وماتضمنه كتابه الأخضر. بل مايمكن أن تتضمنه كل الكتب البيضاء والسوداء والملونة على حد سواء.

ولاحظ أخى القارى دعوة رجل السلام العالمى فرج فوده ، لترك تخصص الإلكترونيات لإسرائيل ثم إنه يرى أنه لابديل أمام العرب غير هذا- لا الوحدة العربية. ولا التكامل العربى ،ولا الحرب. وليس أمامهم إلا سرعة إنجاز السلام الذى يقود إلى هذا التصور .

وفى الوقت الذى كان يدعو فيه (الفقيد) إلى ضرورة التفاعل والتلاحم مع إسرائيل والتعاون الكامل معها وضرورة إعادة القراءة لحدود مصر الجغرافية ، وللتأكيد على السلام العازل والجبهة الآمنة مع اسرائيل.تراه فى نفس الوقت ينبه على الخطر القادم من السودان. والصراع الحضارى القادم من إيران التى بدأت فى منظوره تعيد إلى الأذهان ذكريات التتار فى زمن غابر- كما ينبه إلى الخطر المحتمل القادم من الغرب (جبهة الإنقاذ فى الجزائر).

ويختم فرج فوده مقاله الذى نشرته مجلة أكتوبر فى العدد ٧٩٤ والتى صدرت فى ١٩٩٢/١/١٢- يختم مقاله بهذه التساؤلات فيقول:-

(ومن يصدق أن الجمهورية الإيرانية الإسلامية قد بدأت تعيد إلى الأذهان ذكريات التتار فى زمن غابر؟ ومن يصدق أن العسكرية المصرية مطالبة اليوم بالنظر إلى الجنوب وفتح خرائطه ؟ وهو مالم تفعله منذ أيام الخديو إسماعيل؟ ومن يصدق أن دائرة حصار قوى الردة الحضارية تكاد تطبق على مصر جنوبا وغربا ؟

ولك أيها القارىء الكريم أن تتساءل:

هل هذا هو الدور الذى ترشحه العلمانية لمصر فى المرحلة القادمة- سلام مع الصهيونية- وحرب سافرة على حملة الشريعة الإسلامية؟.

محاولة فاشلة لاختراق حزب الوفد

برز اسم فرج فودة مع بداية الإعداد لعودة حزب الوفد لممارسة نشاطه السياسى فى أواخر عام ١٩٨٣، وفى هذه الفترة كتب كتابه (الوفد والمستقبل) ، الذى حاول فيه التزلف إلى قيادة الوفد ليحتفظ له بمكان داخل الهيئة العليا للوفد فى محاولة لاختراقه.

ويحكى الأستاذ محمد الحيوان عن تلك الفترة فيقول فى بابه الأسبوعى "تحت الوسادة " الذى نشرته مجلة "حريتى" فى عدد ٩٢/٧/٥ :" كنا نلتقى فى مقر حزب الوفد عند تأسيسه ونتبادل السلام

.. حتى ألف كتابه الوفد والمستقبل وطالب فيه حزب الوفد أن يكون حزباً علمانياً بلا دين .. وأن يعلن الوفد رفضه لتطبيق الشريعة .. وكان أول صدام مع فؤاد سراج الدين .. الذى قال إذا كان حزب التجمع يطالب بالشريعة الإسلامية فهل يمكن أن يطالب الوفد برفضها ؟" .

ويقول الأستاذ كمال خالد فى جريدة النبأ ٩٢/٧/٥ " جاء فى كتابه (يعنى كتاب الوفد والمستقبل لفرج فودة) أن الوفد هو التنظيم الوحيد الذى سيواجه التيار الإسلامى، واستشعرت من هذا التعبير أنه قنبلة موقوتة داخل حزب الوفد ، لأن حزب الوفد لم يدخل فى يوم من الأيام فى منافسة مع التيارات الدينية أبداً" .

ولكن الأمر لم يقتصر على هذه المحاولة ، وإنما طالب فرج فودة فى اجتماع الهيئة العليا بإنشاء تنظيم سرى عسكرى لحزب الوفد يعمل على قلب نظام الحكم ، وهو مارفضه بشدة فؤاد سراج الدين ، وقرر على أثره فصله من الحزب [١] ، ويقول الأستاذ محمد الحيوان تعقيباً على هذه الواقعة :

" واكتشف بعض الأعضاء أن الدكتور فرج قام بهذه التمثيلية لحساب أجهزة الأمن ، ولذلك تقرر فصله من حزب الوفد.. وزاد التصاقه

---

(١) يؤكد هذه الحادثة أيضاً الأستاذ / كمال خالد فى حواره مع جريدة النبأ فى نفس العدد ١٩٩٢/٧/٥

بأجهزة الأمن حتى أنه كان يذهب لإلقاء محاضرات فى أكاديمية الشرطة". (مجلة حريتى عدد ٩٢/٧/٥)

موقف فرج فودة من الإسلاميين والتيار الإسلامى

فى كتابه (النذير) يؤكد الدكتور فرج فوده على حتمية الصراع بين التيار الإسلامى وبين النظام القائم- ويرى أن التناقض بينهما جذرى يستحيل معه الوصول إلى مصالحة أو حل وسط. ثم يعدد مظاهر هذا التناقض- يعدد هذا التناقض كأسلوب من أساليب التحريض على هذا التيار ، الذى أراد أن يثبت للدولة أن وجوده يشكل خطورة كبرى عليها وعلى النظام ، ولذا يتحتم ضرورة تصفيته تماما والقضاء عليه فهو يقول:-

أولا:- إن القضية تتعدى مستوى الخلاف إلى مستوى التناقض الرئيسى بين النظام القائم. والتيار السياسى الدينى- فالرئاسة فى النظام يقابلها الخلافة فى فكر التيار- والشرعية المستمدة من الدستور والقانون فى النظام- يقابلها الشرعية المستمدة من القرآن والسنة فى فكر التيار- والدولة المدنية التى يمثلها النظام تقابلها دولة دينية فى فكر التيار- والتيار فى النهاية لايطرح نفسه كقيادة بديلة لنظام قائم. وإنما كنظام بديل.

ثانيا :- فى حدود ماهو معلن من سياسات التيار- فإن هناك خلافا جذريا حول القضايا الأساسية.. (ثم يطرح عددا من هذه القضايا ومنها قضية الصلح مع إسرائيل- وقضية البنوك الربوية- وقضية الديمقراطية وبين تناقض المواقف فيها بين النظام القائم وبين التيار الاسلامى).

ثالثا :- إن النظام الحالى يستند إلى الوطنية المصرية كمحور أساسى لوجوده ويعتمد قدرا من التوجه القومى كمنطلق لممارساته - وكل من الأساسين " الوطنى والقومية " مرفوض ابتداء من التيار حيث يستبدلهما تلقائيا بفكرة عالمية الإسلام - ويعتبرها إرثا إمبرياليا فى أحسن التقديرات [1] .

استعداء السلطة على التيار الإسلامى

ويلاحظ أن (الفقيد) فرج فودة كان يستعدى السلطة على هذا التيار ويطالبها بالتصدى بحسم له ولما يدعو إليه مما يسميه الدعوة للدولة الدينية - أى المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية .

يقول سيادته مخاطبا القيادة السياسية : (وقبل هذا فإنه قد أصبح من الضرورى على القيادات السياسية فى دولنا التى تهددها هذه الظاهرة، أن تتصدى بوضوح شديد ليس فقط بمواجهة الإرهاب أو العنف ، بل بمواجهة الدعوة للدولة الدينية بحسم وبمنطق واضح ، يركز على

---

(١) النذير . ص: ٣٢-٣٤.

الإنتـمـاء على أسـاس المواطنة وعلى الإطار المدنى للحكم ، وعلى الاحتكار للدستور والقانون . وعلى الفصل بين الدين كقضية خاصة وبين السياسة والحكم كقضايا عامة .وعلى جميع هذه القيادات أن تدرك أن شرعية حكمها مستمدة من الأسس التى ذكرت) [(١)].

ولا يكتفى سيادته باستعداء السلطة على التيار الإسلامى كله أو على من تسميهم الدولة بالمتطرفين ، ممن يعرفون بتشددهم فى الدين ، وإنما كل من يدعو لتطبيق الشريعة فهو من المتطرفين ، لأنه يدعو كما يقول : إلى الدولة الدينية ، وأى عضو من أعضاء مجلس الشعب يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية فهو من التيار الإسلامى الذى يجب على الدولة أن تقاومه وعلى أعضاء البرلمان أن يتصدوا لهم .

والدكتور فرج فودة يعرف أنه لا يوجد أحد فى مجلس الشعب من هؤلاء المتشددين ، الذين يرفضون أساسا فكرة الانتخابات ويخطئون الإخوان والتيار الإسلامى المعتدل فى مشاركتهم للنظام فى العمل السياسى إلا أنه يرى أن كل من يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية يعتبر متطرفاً .

ومع ذلك تعالوا واسمعوا إليه وهو يستنفر أعضاء البرلمان للتصدى للإسلاميين داخل صفوفهم .

---

(١) الطائفية إلى أين ؟ ص : ٢٣.

يقول [1] :- والان ونحن على أبواب مجلس نيابى جديد سوف يحكم مستقبل مصر فى السنوات الخمس القادمة والحاسمة .

أود أن ألفت أنظار أعضاء مجلس الشعب الجديد إلى أن عليهم مسئولية كبرى فى مواجهة رواد الإرهاب الفكرى داخل المجلس، إن عليهم أن يواجهوهم لا أن يصمتوا أمامهم أو يزايدوا .... إن عليهم ترتيب الأوراق التى بعثرت عن عمد ... وأن يدركوا أن المجلس منبر سياسى ، وأنه لا كهنوت فيه ، ولاإسباغ لقدسية دينية على أى مقولة سياسية) .

ثم يسترسل فيقول :-

(إن رسل الإرهاب السياسى سوف يغلّفون أطماعهم السياسية فى مقولات دينية ، وعلى أعضاء المجلس أن يعيدوهم إلى دائرة انطلاقهم الاساسية ، وهى الحوار السياسى ، عن إدراك بأن المجتمع كله سوف يدفع فاتورة الحساب إذا تخاذل البعض أو تخوّف .

إن علينا واجبا أساسياً وتاريخياً ، وهو أن نترك لأبنائنا مناخا فكريا أفضل ، وهو أمر لا يتأتى إلا بمواجهة الإرهاب الفكرى بكل الشجاعة والوضوح والحسم) .

---

(١) الطائفية إلى أين ص : ١٤

إننا بطبيعة الحال ندين الغلو فى الدين فلسنا مع من يحرق كنيسة ، ولسنا مع من يستعمل العنف والقتل لإزالة المنكر ف« واقعنا الراهن ولا نقره على ذلك .لما يترتب عليه فى واقعناالمعاصر من مفاسد راجحة ، ليس لهم أن يحرقوا سينما أو مسرح أو ينسفوا بنكا ، أو يتعرضوا بأى أذى لمن لا يملكون حق السلطة عليه ، وتحميه الدولة بقوة القانون ، مادام منع المنكر يؤدى إلى منكر أكبر كوقوع الضرر المحقق عليهم ، أو على من يمكن إيقاع الضرر عليهم بسببه كالأهل والأقارب والأصدقاء،أو من ينتمى لهم أو يعمل باسمهم .

وهو رأى العلماء المحققين كالغزالى وابن تيمية وغيرهم من كبار الفقهاء والعلماء القدامى والمحدثين (١).

عدم تفريقه بين فصائل التيار الإسلامى

الدكتور فرج فودة كان لا يفرق بين التيار الإسلامى المتشدد والتيار الإسلامى المعتدل فكلهم عنده سواء ، وكل من يتحدث فى الدين ويؤمن

(١)يمكن الرجوع إلى ما كتبته بتفصيل عن هذا الموضوع فى البحث الذى قدمته لمؤتمر الدعوة والإعلام الذى انعقد بالقاهرة فى ٣٠ مايو ١٩٩٢، وكان موضوعه الدعوة الإسلامية بين الوجوب والتطوع.

بأن الإسلام دين ودولة ، أو يدعو لذلك ، أو يجيب على سؤال يؤكد فيه هذا الكلام سيؤدى إلى هذه الفتنة .

حتى العلماء الذين صمم الإعلام على عدم تغييرهم لفترة طويلة على أساس أنهم من أكثر المعتدلين إلتزاما بعرض هذه القضية ، حتى والذين اتهمتهم الجماهير بمنافقة السلطة ومجاملتها لم يسلموا من لسان الدكتور فرج ، فالدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور عبد الصبور شاهين ، والشيخ عطيه صقر ، هم فى نظره الذين أفسدوا عقول الناس فى مصر بسبب ما يبثونه من فكر من خلال الإذاعة والتليفزيون بل قال عن هؤلاء العلماء المعتدلين جداً :- إنهم لو تركوا لأفسدوا الشرق الأوسط كله (هكذا) وقد ذكر ذلك فى شريط مسجل عندنا نشرنا بعضاً مما تضمنه فى هذا الكتاب وقد سجل معه فى ٢٩/ ١٩٨٩/٧ .

ولم يسلم الدكتور أحمد عمر هاشم - الذى لم يسلم أيضاً من المتشددين فى الدين- لم يسلم الدكتور هاشم من التعرض له ومهاجمته فى كثير من كتاباته ، كأنه يريد منه وهو أستاذ الحديث ونائب رئيس جامعة الأزهر ، ألا يتحدث فى الإسلام ، ولا يفسر آية قرآنية أو حديثا نبويا مع أنه من المتخصصين فى هذه العلوم .

مع أن(الفقيد) لم يبخل على جماهير المسلمين بشرح كثير من الآيات القرآنية ورفض كثير من الأحاديث النبوية ، والإجتهاد فيما أجمع

عليه المسلمون من أقوال وأفعال ، تحت اسم تحرير الفكر الإسلامى وتنقيته من الجهل والخرافات .

يقول فرج فودة :- خليق بمثلى أن يشعر بالحزن والأسى وهو يقرأ للدكتور أحمد عمر هاشم تلك العبارة الغريبة (الإسلام لايمنع من التعامل مع غير المسلمين ولكن يمنع المودة القلبية، والموالاه.. لأن المودة القلبية لاتكون إلا بين المسلم وأخيه المسلم)- لا ياسيادة الدكتور المودة القلبية- ولاحظواهنا كلمة قلبية- تكون بين المصرى والمصرى. مسلما كان أو قبطيا ولافرق والقول بغير ذلك تمزيق بين الصفوف.

ثم يستطرد فيقول :(خليق بمثلى أن يشعر بالأسى والأسف ،حين يرتفع صوت الدعاة معلنا ، أن الهندى المسلم أقرب إلى المصرى المسلم من القبطى المصرى- لا والله لايكون. ولن يكون؟ فالمصرى لدينا ، وأنا أقصد المصريين جميعا. لايتميز إلا بحبه لوطنه وولائه لأرضه. وغير ذلك غرض فى النفوس. ومرض فى الصدور. وسوء فى القصد وسواد فى النظرة وفساد فى الوطنية وإثم وطنى عظيم).

هكذا وببساطة يهدم الدكتور فرج فودة قاعدة الولاء والبراء فى الإسلام ، ولايأبه بعشرات النصوص القرآنية فى هذا المقام- دفاعا عما يعتبره حقا للأقباط من المساواة الكاملة- ليس فى الحقوق والواجبات الظاهرة فحسب. بل فى مودة القلوب وتعانق الأرواح.

لقد نسى الدكتور فرج أن المودة القلبية والحب شئ داخلى وإحساس نفسى ، وأن من يؤمنون بدين واحد وعقيدة واحدة. ويلتزمون بماتدعوهم إليه هذه العقيدة ، من حب بعضهم لبعض ، وتآلفهم ، وتعاطفهم ، وتعاونهم ، يؤدى بهم حتما إلى هذه الموالاة بصرف النظر عن الوطن ، أو اللون ، أو الجنس- وهذا هو المشاهد الآن والواقع بين النصارى أنفسهم الذين يؤمنون بهذه الموالاة ويتعاطف بعضهم مع بعض مع اختلاف الدول وبعد المسافات- وتتدخل الدول النصرانية لا لحماية الدول النصرانية الأخرى فقط. وإنما تتدخل لحماية أى نصرانى اعتدى عليه من ينتمى لدين آخر حتى ولو كان المعتدى حاكم دولة له حق المحاسبة والعقاب.

استعداء الأمة كلها على التيار الإسلامى

لقد كان فرج فودة يستعدى الأمة كلها ضد التيار الاسلامى ويؤلب عليه الأمة كلها بمختلف فعالياتها السياسية والفكرية والفنية و الأدبية، فيقول فى نهاية كتابه (النذير) وهو كتاب أعده خصيصاً لهذا الاستعداء .

(لقد قصدت من كتابى هذا أن يكون خطوة على طريق المواجهة. لأنك لن تصحح إلا إذا أدركت الأخطاء- ولن تواجه إلا إذا تعرفت على الأخطاء- ولن تنفعل إلا أمام سوء الفعل- فليهز هذا الكتاب كل ضمير حى. ولينفعل به كل من أحب تراب هذه الأرض المقدسة- وليكن نذيرا للجميع وليكن أيضا (منافيستو) موجها إلى عقل مصر ووجدانها- مضمونه (ياأدباء مصر ويافنانى مصر اتحدوا) (ياعقلاء مصر وياضميرها واجهوا) (يادولة مصر ويارايتها تصدى) (يامسلمى مصر انقذوا الاسلام من جهالة الصبية وحماقة الصغار)!!

ثم يقول :- ولاأخفى عنكم حصيلة ماتوصلت إليه فى صراعى معهم على مدى سنوات فقد قرأت لهم. وسمعت منهم . وحاورت كثرة منهم-وأدركت فى كل الأحوال أنهم طلاب دنيا لادين. وهواة حكم لاحكمة. وأنصار سلطان لاقرآن. وأن الدين لديهم وسيلة- وأنهم يحملون للمجتمع حقدا لاحد له-(!!) وللحضارة كراهية لامدى لها (!!!) وللوحدة الوطنية اشمئزازا لامزيد عليه(!!!) وللقومية المصرية ازدراء

لانهاية له - وللتاريخ المصرى إنكارا لاعرفان فيه- وللمستقبل رفضا لاسبيل فيه إلى قبول(!!) وأنهم يتعشقون التدمير لسهولته(!!) والرفض ليسره وبساطته. وسفك الدماء لأنه يتناسق مع ماهيأوا وجدانهم له) (!!) (١) .

هجومه الظالم على علماء الأمه

لو كان هجوم (الفقيد) على المتشددين من شباب الجماعات الإسلامية. أو الذين يمارسون العنف منهم لكان ذلك مقبولا. ولساعدناه فى ذلك وخططنا معه لمعالجة مشكلة التشدد أو استعمال العنف .

فإن جمهرة التيار الإسلامى ورموز الصحوة الإسلامية فى مصر. يرون أن ممارسة العنف من الشباب باسم الدين ، وإيمانهم بأفكار متشددة فى الدين يتعارض مع سماحة الإسلام ويسر تعاليمه وتشوه صورة الاسلام وصورة الصحوة الإسلامية فى العالم كله- وبخاصة أن أعداءهم لايفرقون بين جماعة وجماعة ويحكمون على كل المتدينين بأنهم متطرفون- وقد ساعدهم الدكتور فرج وإخوانه من العلمانيين على ذلك- حين وجدوهم لايفرقون بين المعتدلين والمتشددين- ولابين المستنيرين أو غير المستنيرين- حتى صار كل علماء الأزهر وشيخهم الأكبر من هؤلاء

---

(١) النذير ص: ٨٢ - ٨٣

المتطرفين لأنهم يؤمنون ويروجون لفكرة الدولة الدينية حين يقولون إن الإسلام دين ودولة.

والغزالى- والشعراوى- والقرضاوى- والهضيبى وكل أصحاب الفكر المستنير فى مصر هم أيضا متطرفون لأنهم يؤمنون أيضا بأن الاسلام دين ودولة.

وقد بينت فى كلام سابق كيف أنهم يرون فى الشيخ عطيه صقر والدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور عبد الصبور شاهين أنهم استطاعوا أن يخربوا العقول لأنهم يشجعون أيضا قيام الدولة الدينية من خلال مايعرضونه فى وسائل الإعلام- مع أن هؤلاء الثلاثة مرفوضون من عدد كبير من أبناء الجماعات الإسلامية المتشددة لأنهم كما يقولون:- (من عملاء السلطة ووعاظ الشرطة) وأنهم يجاملون الدولة على حساب الدين. بل إن معظم علماء الأزهر الآن يطلقون عليهم هذه الصفة ويرفضون حوارهم أو التعامل معهم.

لقد استعدى فرج فوده كل العلماء فى مصر عليه -وهاجم كل العلماء المشهورين تقريبا- ولم يسلم من لسانه إلا فضيلة المفتى بسبب فتواه التى أباح فيها الربا الذى تضمنه شهادات الاستثمار.

أما من عارضوا المفتى من علماء الأمة وأدلوا بدلوهم فى هذه القضية التى تهم جماهير المسلمين فقد استباح الدكتور فرج أعراضهم ، وسمح لقلمه ولسانه أن ينعتهم بأقذع السباب- سواء أكان هؤلاء العلماء من

مصر أم من خارج مصر ، ومع أن آراء وفتاوى هؤلاء العلماء استندت إلى الأدلة العقلية والنقلية ، وكانت فتاواهم جماعية لأنها استندت إلى الدراسات التى أوصلتهم إلى قرارات صدرت من المجامع الفقهية المتخصصة ومن المؤتمرات الإسلامية التى تصدر قراراتها بعد موافقة الأغلبية التى تعرف فى الفقه الإسلامى باسم (جمهور العلماء).

لقد سخر فرج فوده من العلماء الذين أنكروا فتوى المفتى. أو الذين طالبوا بضرورة اجتماع مجمع البحوث الاسلامية لإقرار هذا الكلام . وهو الهيئة المختصة بإصدار مثل هذه القرارات ، وهاجم هؤلاء العلماء هجوما عنيفا واتهمهم فى ذممهم.

قال فرج فودة تحت عنوان (*إنهم يركبون الزلمكه*) (إنهم بعض فقهائنا الأفاضل الذين يركبون المرسيدس (الزلمكه) ويسكن بعضهم فى ڤيلات فاخرة فى الهرم ومدينة نصر ومصر الجديدة- ويسبحون الله فى الليل، ويلعنون المفتى فى الصباح ، ويغازلون الجماعات الاسلامية فى أوقات القيلولة ، ويودعون مئات الألوف فى شركات توظيف الأموال- ويقبضون بالدولار المبارك مقابل أعمالهم الاستشارية فى البنوك الإسلامية- وأحدهم وكان مفتيا سابقا [١] وصل مرتبه إلى سبعة آلاف دولار شهريا. أى حوالى ثمانية عشر ألف جنيه مصرى بالتمام والكمال-

---

(١) يقصد فضيلة الشيخ محمد خاطر مفتى الجمهورية الأسبق

وقد يظن القارىء أنهم يعملون مقابل هذه المبالغ آناء الليل وأطراف النهار- والحقيقة أن ذلك افتئات عليهم لأنه لوصح لمابقى لديهم وقت لقراءة القرآن. وذكر الرحمن وقيام الليل وصلاة الفجر[1]

ويستكمل كلامه الساخر فيقول:-

(والحق أن البنوك الإسلامية قد راعت ذلك كله فقصرت استشارتها على حوار يتيم- يغنى عن سؤال أى علمانى لئيم- وهو حوار يحدث فى نهاية السنة المالية ويبدأ بسؤال فضيلته عن رأيه فى الميزانية- فيأتى الرد المبارك- يكفيكم حسن النيه وطهارة الطويه- فيعود السؤال:- وما رأيك فى حركة الأموال؟ فيرد الشيخ الجليل ، كلها حلال- فيسألونه- وأرباح البنك السنوية؟ فيرد الشيخ- كلها من المضاربة الشرعية. كلها حلال (ميِّة فى الميـة) والحمد لله على أنه لاتوجد أية خسارة- فيردون عليه. كله بفضل الاستخاره .

ثم يستطرد فيقول بسخرية واستهزاء ولسنا ندرى كيف كنا سنحكم على جدوى المشروعات دون استخارتكم؟ ولماذا لاتفتحون مكتبا استخاريا يطرد المكاتب الاستشارية العلمانية من السوق. فيبتسم الشيخ الجليل فى زهد وورع- فيغمزونه فى دلع؟!- هيا أعطنا البركة يامولانا ، والبركة هنا اصطلاح متداول مضمونه أن يخرج الشيخ قلمه الذهبى

---

(١) هل تلاحظ أسلوب التهكم والسخرية من علماء المسلمين ؟

ويوقع على الميزانية. فتصبح حلالاً بلالاً ، ولاينسى وهو يوقع أن يلمح بطرف عينه نسبة الخمسة فى المائة- وهى النسبة التى تحصل عليها هيئة الرقابة الشرعية- وهى نسبة ثقيلة العيار تحتوى عادة على مالايقل عن خمسة أصفار تضاف إلى المرتبات الشهرية بالدولار- ولامانع لدى البنوك من رحلة (بلهنية) يزور فيها الشيخ أفرع البنك بالجزر البهامية- (جزر البهاما)حيث لاضرائب ولايحزنون- فالضرائب تكون فى البلاد الفقيرة مثل مصر- ومصر أم الدنيا كما يقولون، ففيها يقبّل الناس يدى الشيخ- وفيها يركب الشيخ الزلمكة ويحمد الله على مارزقه من بهيمة الأنعام- والسيارة لاينطبق عليها هذا الوصف بالطبع- لكن الشيخ لايقصد السيارة وإنما يقصد الزلمكة .... (١).

إنكاره اجتهاد الفقهاء المتخصصين

فى الوقت الذى يعطى فرج فوده لنفسه حق الاجتهاد فى الدين حتى فى القضايا الكبرى التى لايصح فيها الإجتهاد بعد وضوح النص أو إجماع الأمة كنكاح المتعة أو تحريم الربا وغيره كما نراه يعترض على اجتهاد أهل الاختصاص من العلماء والفقهاء. وينعتهم بأقذع ألفاظ السب والشتم. بما يعاقب عليه القانون، ولايخجل من ذكر أسماء هؤلاء العلماء. ومعظمهم ممن لهم هيبة وتقدير خاص عند جماهير المسلمين ،

(١)جريدة الأهالى ١٩٨٩/١١/٨

ويسخر فضيلته (!!!) من فتاواهم مادامت لاتتفق مع هواه- ويسميهم فقهاء النكد. ففى جريدة مايو الصادرة فى ١٩٨٩/١٠/٩ وجدناه يسخر من العلماء ويهاجمهم ويقول كلاما مشابها لمقاله السابق والذى ذكرناه منذ قليل.

أما عنوان المقال فقد كان كعادة مقالاته عنوانا ساخرا (الفتاوى الدولارية).

أما فى العدد ٨٧٤ من جريدة مايو الصادرة بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٦ فقد كتب مقالا تحت عنوان (فقه النكد) يقول فيه :-

ذلك باب من أبواب الفقه. لاعلاقة له فى تقديرنا بالإسلام العظيم من قريب أو من بعيد- لكن علاقته وثيقة ببعض الفقهاء من المتخصصين فى موضوع الباب وهو : النكد- والقادرين من خلال لوى أعناق النصوص وعكس أزماتهم الشخصية والنفسية- واصطياد الشارد والغريب من الرأى على إعطاء النكد صورة الفتوى الدينية وتصويره على أنه رأى الدين- والدين من قولهم ورأيهم ونكدهم براء .

ثم يستطرد فيقول : أغنية (من غير ليه) أحبها الناس- إذن فهى كفر بواح ومروق صريح. وشرك والعياذ بالله. لماذا ؟ سيجيبونك (لهذا) ويضربون أخماسا فى أسداس، وأسداسا فى أسباع. وستكتشف أن منطقهم سقيم ، وأن فهمهم لايستقيم- وأن دافعهم الحقيقى. هو

ماأخفوه. وما نكتب عنه الآن . وهو النكد- وأنه لولا أن الناس أعجبوا بالأغنية ماكتبوا. ولولا أنهم طربوا للحن الجميل. ما أجهد هؤلاء أنفسهم بهذا الهجوم الثقيل).

ولو رجعت أخى القارىء لهذا المقال لوجدت أنه لم يترك طائفة من أهل العلم إلا غمزها وهيج عليها بطريقة ساخرة منفره.

هل كان كل العلمانيين واليساريين يستعملون هذا الأسلوب الساخر؟

بلغنى أن كثيرين من زملاء وأصدقاء الدكتور فرج من العلمانيين لم يكن يوافق على استعمال هذا الأسلوب الفج المثير للدكتور فرج. وكانوا يرفضون الكتابة بهذا الأسلوب المهيجّ والذى يوجهه فرج فودة لكل الإسلاميين دون تفرقة بين المتشددين والمعتدلين.

ولعل هذا من أسباب اتفاق كل فصائل التيار الاسلامى على ضرورة الرد عليه- وفتوى الجميع بتخطيئه ، ناهيك عمن أفتى بخروجه على ملة الإسلام بعد أن جاهر برفضه لأحكام الإسلام. كالحدود وشرائع القصاص ، وأنكر صلاحية الإسلام للحكم وعدم قدرته (أى الاسلام) على علاج المشكلات الاقتصادية والمعاملات المالية وغير ذلك مما يطلق عليه العلماء إسم (ماعلم من الدين بالضرورة)- وقد ملأ قلوب المتدينين

كرها له وتبرءا منه ، بسبب ماقاله عنهم ، واتهامه لبعضهم بالانحراف الجنسى واعتبار الصحوة الإسلامية رليد انحرافات جنسية بسبب الكبت وغير ذلك من كلام لايليق مثل قوله : إن المتدينين حرّموا حشو الكوسة والباذنجان لأن فى عملية الحشو إيحاءات جنسية- مما يؤكد أن هذا الكلام قد جاء وليد ذهن مضطرب. كما عَبر بذلك فضيلة الشيخ الغزالى فى صحيفة الوفد الصادرة فى يوم الخميس ٢٥ يونيو سنة ١٩٩٢ بعد سؤاله عن رأيه فى قتل فرج فوده- رتشبيه بعض الإسلاميين له بكعب بن الأشرف الذى قتله المسلمون أيام النبى صلى الله عليه رسلم بسبب تهجمه الشديد على الإسلام وتشبيبه بنساء المسلمين .

حين سئل الشيخ الغزالى عن ذلك- قال :- (فرج فوده بيقين كان خصماً للإسلام - وهو لم يكن يدارى هذا - وإن كنت بطبيعة الحال أرفض القتل والعنف كأسلوب للتعامل معه- وأرجو ألايكون هذا الأسلوب أساس التعامل بين أصحاب الأفكار المختلفة- ثم استطرد يقول:-

(هو كان صريحا فى خصومته للإسلام كشريعة ونظام ومعاملات وشئون سياسية واقتصادية- وكان يهدد المجتمع بأفكار خبيثة. مثل إباحة زواج المتعة- وإباحة الرضاعة بين الكبار- وكلا هذين الرأيين رفضهما أئمة الفقه الأربعة فى ثقافتنا الإسلامية).

ولما قال له الاستاذ سليمان جوده الذى أجرى معه الحوار: بأن فرج

فوده كان يناقش ويعادى بعض السلوكيات الخاطئة التى ترتدى الاسلام قناعا. ولم يكن يرفض أو يحارب الاسلام كدين.

رد عليه الشيخ الغزالى قائلا:- من قال هذا؟ إنه جعل التدين فى الصحوة الإسلامية وليد انحرافات جنسية ، وضغوط الكبت التى تحدث عنهما فرويد .

ثم بدأ يذكر له كثيرا مما يخرجه عن الملة حيث قال فى نهاية استشهاده بأنه كان يحارب الاسلام كدين-(ونحن نعلم أن من أنكر معلوما من الدين بالضرورة فلا يمكن أن يكون متدينا) هكذا نشرت الكلمة فى الوفد. إلا أنى أعتقد أن كلمة مسلما تغيرت لتكتب متدينا. لأن النص هكذا (مسلما) والشيخ الغزالى لايجامل فى مثل هذه الأمور.

موقف بعض العلمانيين من معاداة التيار الإسلامى بجميع فصائله

يرى بعض العلمانيين واليساريين أن من الخطأ تعميم الحكم بالتطرف على جميع فصائل التيار الإسلامى- وضرورة الحذر من إدارة ظهر الدولة أو القوى الأخرى لكافة تيارات الاسلام السياسى أو أن تعتبرها شيئا واحدا وتحملها مسئولية هذا الإرهاب وتطالب بتصفيتها.

يقول الأستاذ حسين عبد الرازق وهو من اليساريين- يقول فى جريدة

الأهالى الصادرة فى ١٩٩٢/٦/٢٤ تحت عنوان (الديمقراطية والطريق لمواجهة الإرهاب).

(وحتى لاتتحول معركة مواجهة العنف والإرهاب المتستر بالدين عن طريقهما الصحيح والفعّال. فلابد من الحذر من خطرين أساسيين، يمكن أن يفجرا المزيد والمزيد من العنف) ثم يقول(أول هذه الأخطار أن تدير القوى الديمقراطية ظهرها لكافة تيارات الإسلام السياسى وتعتبرها شيئا واحدا- وتحملها مسئولية هذا الإرهاب وتطالب بتصفيتها) ويقول (إننا كيسار على خلاف جذري- فكريا وسياسيا مع كافة تيارات الاسلام السياسى التى تخلط الدين بالسياسة- وتدعو لإقامة مايسمى بالدولة الدينية- وترفض واقعيا الاعتراف بالآخرين. وتقع أحياناً فى تكفير المختلفين معها- ولاتقدم برنامجا سياسيا ملموسا لعلاج قضايا المجتمع... ولكنا لاننكر حقها فى أن تدعو لما تؤمن به طالما التزمت الوسائل والأساليب الديمقراطية- وأعلنت قبولها لتداول السلطة سلميا- واحترام الدستور والقانون. بل وتدافع عن هذا الحق وتقف ضد استخدام الحكم للعنف والتعذيب فى تعامله معها. ومع قوى سياسية أخرى).

وبصرف النظر عن تصور الأستاذ حسين عبد الرازق وتصور كثيرين من المعارضين لتطبيق الشريعة. بأن كل فصائل التيار الاسلامى يدعون إلى مايسمونه الدولة الدينية وأنه لايوجد برنامج سياسى ملموس عند

التيـار الاسلامى لعلاج قـضايا المجتـمع (وهو غـير صـحيح)- إلا أن كلامه يوضح بأنه ليست كل القوى المعارضة للتيار الإسلامى تنظر إلى كل فـصـائله على أنهم من المتطرفين. أو أنهم جـمـيعـا يرفـضـون الحـوار ويدعون للعنف.

والأستـاذ حـسين عـبـد الرازق يعتـرف بذلك صـراحـة حين يقـول(إن مـحاولة البـعض اعـتبـار كل قـوى وأحزاب وتيـارات الإسـلام السيـاسى مسئولة ومتورطة فى جرائم العنف والاغتيال والعمل المسلح-إستنادا إلى وقـائع فى التـاريخ. أو تفسيـرات لبـعض المقـولات هنا أو هناك. مـوقف خاطىء وغير علمى وضار سياسيا).

ويقـول (ومـسئولية كل القوى الديمقراطيـة أن تواصل(هجوم) الحوار مع تيارات الإسلام السياسى- وتتمسك بما تعلنه بعض هذه التيارات من قبـولها للتداول السلمى للسلطة. وتحاول إلزامهـا به. وتبحث عـمـا هو مشترك وعقلانى وديمقراطى فى مقولاتها وممارساتها.. ولنحذر جميعا- واليسـار بالذات - من محاولة استـخدامنا ضد تيار الإسلام السيـاسى كله. بنفس الطريقة التى استخدم بها هذا التيار من قبل النظام الساداتى فى السبعينات ضد التيـار الماركسى والناصرى فـخسر الجميع لحساب الحكم).

وإذا كانت هذه نظرة اليساريين والكثيرين من العلمانيين ، ولو كانت

بسبب خوفهم من استغلال السلطة لخلافاتهم مع التيار الاسلامى للقضاء عليهم وعلى هذا التيار كما فعل السادات فى السبعينات.

فإن الفقيد فرج فوده قطع كل الخيوط مع التيار الاسلامى وعمل مع الدولة على القضاء عليه وتصفيته. ونسى أنه مستهدف أيضا من النظام الذى يرى فى فكره خطورة. أكبر بكثير من خطورة التيار الإسلامى- وأن ماحدث فى عهد السادات هو أكبر دليل على ذلك(ولكن المنافقين لايفقهون [1]) .

يقول الفقيد (إن التيار الإسلامى كله خداع وكذب وتلفيق وتزوير للحقائق- تدفع للاعتقاد بأنه وراء كل خسيسة ونقيصة فى العالم) ويقول (إن الارهاب الدولى سمة من سمات هذا التيار).

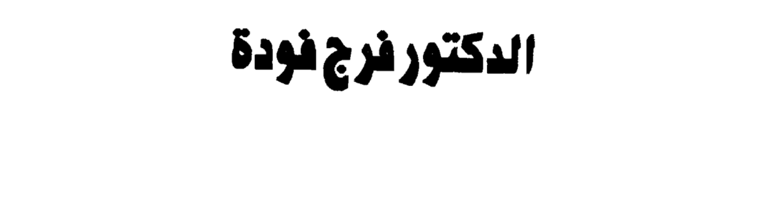
وقد وصلت به الجرأة لأن يقول :(وحتى لايكون الوصف قاصرا على الزمن الحاضر. فإن تاريخ المسلمين كله ليس إلا امتدادا للقهر والاستبداد) .

وقد قال ذلك ردا على الأستاذ فهمى هويدى الذى قال فى إحدى مقالاته (إن من حكام المسلمين من كانوا أهل حكمة وسداد وعلم وحزم).

---

(١) سورة المنافقين آيه ٧

رأى الدين فى
فكر
الدكتور فرج فودة



رأى الدين فى فكر فرج فودة

بعد أن عرضنا كثيراً من أفكار ومعتقدات الدكتور فرج فودة ، والتى قرأنا بعضها فى كتبه ، وسجلنا بعضها على أشرطة كاسيت بصوته ، وما نشره على الناس من خلال بعض الصحف والمجلات ، أو من خلال المناظرات والحوارات التى تمت بينه وبين عدد من العلماء ، وتحدث خلالها عن أمور متعددة ، منها ما يتعلق بالسياسة والاقتصاد ، ومنها ما يتعرض لكثير من أمور الدين وأحكامه وتشريعاته ... وجب علينا أن نبين رأى علماء الإسلام فيما عرضه من آراء وأفكار ، خاصة ما يتعلق منها بقضايا العقيدة ، حتى يتبين للناس وجه الخطأ والصواب فى هذا الفكر ، وموقف الإسلام من معتقدى هذه الآراء ، المروجين لها ، والمصممين على عدم التنازل عنها أو السكوت عن نشرها ... لأن كثيراً من هذه الآراء فيها غلو شديد قد يخرج الإنسان عن ملة الإسلام والعياذ بالله .

ونحن نعرف أنه كان هناك على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين من كان ينتسب إلى الإسلام ويمرق منه ، مع عبادته العظيمة والتزامه الظاهرى بالشعائر الدينية ، حتى أمر النبى صلى الله عليه وسلم بقتالهم . ولذا يقول ابن تيمية : " إن المنتسب إلى الإسلام

والسنّة فى هذه الأزمان [1] قد يمرق أيضاً من الإسلام والسنّة حتى يدّعى السنة من ليس من أهلها . بل قد مرق منها وذلك لأسباب ... " وذكر ابن تيمية أن الغلو فى الدين هو من أسباب المروق منه ... وبين نهى الله عن الغلو فى الدين بقوله :

" يا أهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم . ولا تقولوا على الله إلا الحق ... " الخ .

وقوله تعالى : **" يا أهل الكتاب لا تغلو فى دينكم غير الحق ، ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل ، وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل " .**

وفى الحديث الصحيح : " إياكم والغلو فى الدين ، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو فى الدين " .

وقد وصل فكر الدكتور فرج فودة إلى أكثر مما يسمى بالغلو ، فهو كما يقول الشيخ محمد الغزالى فى مقال كتبه فى جريدة الشعب فى ٩٢/٦/٣٠ :

" إن فرج فودة يقول : إنه يحارب التطرف ، فهل هو من المعتدلين ؟ إن الإسلاميين المتطرفين ابتعدوا عن الحقيقة ٥٠ شبراً ناحية اليمين أما

---

(١) يقصد الأمان الذى كان موجودا فيه .

هو فقد ابتعد ٥٠ شبراً ناحية اليسار ، والمتطرف لا يقنع متطرفاً [١] مثله ، ثم هو رجل يلجأ كثيراً إلى المجون ، وإرسال نكتة بارعة أهم عنده من إكتشاف حقيقة علمية " .

وسطية الدين

والمعروف أن دين الله وسط بين المغالى فيه والجافى عنه ، وهو يرفض الإفراط والتفريط معاً ، وإذا كان النبى صلى الله عليه وسلم قد أمر بقتال المارقين منه ، الذين سماهم المسلمون بالخوارج ، مع تدينهم الشديد فكيف بمن خرجوا عن الإسلام ، ينكرون أحكامه ، ويرفضون أمر الله ورسوله ، ويدعون إلى التحلل والمجون ؟ لقد أمر النبى بقتال من قال فيهم : " يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم أو فقاتلوهم ، فإن فى قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة ، لئن أدركتم لأقتلنهم قتل عاد " [٢] .

وهكذا كان حكم العلماء على كل من فارق جماعة المسلمين ، وخرج

---

(١) اذن فقد قتله تطرفه - واغتاله جرأته على الدين

(٢) فتاوى ابن تيمية الجزء الثالث ص/ ٢٣٨ والحديث رواه البخارى .

عن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وشريعة الإسلام ، حيث اعتبر من أهل الأهواء المضلة ، والبدع المخالفة .

ضرورة بيان الرأى الصحيح

إن الدكتور فرج فودة لو كان قد اعتقد أمراً مخالفاً للدين ولم يروج له أو يدعو إليه ، ويصمم على إقناع الناس به ، لكان ذلك أمراً ميسوراً ، ولكن أن يحلل الحرام المجمع عليه ، أو يحرم الحلال المجمع عليه ، أو يبدل شرع الله المجمع عليه ، فالوضع يختلف والأمر يحتاج إلى بيان خطأ ذلك ، وضرورة بيان حرمة اعتقاده أو الإيمان به ، ولو كان شرع الله مطبقاً . . . لقدم من يفعل ذلك إلى المحاكمة التى يدعوه قضاتها للتوبة مما يعتقد ، ثم يُنفذون فيه حكم الله الذى قضى به على المرتد إن أصر على مقولاته الكفرية .

فى حوار تم معه فى يوم ١٩٨٩/٧/٢٩ أخذ يسخر من الحجاب ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما اجتمع رجل بامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما " ثم يقول ربما كان هذا فى العصر الأول حيث لا مشاغل بحيث تدفع المرأة إلى التفكير فى الجنس ولا أكثر ولا أقل ، أما الأن فنحن نخرج مع المرأة ولا نجد بيننا شيطاناً ولا خلافه (١) .

---

(١) عندنا الشريط المسجل هذا وغيره (المؤلف)

ثم يبلغ الدكتور فودة الذروة فى جحد وإنكار الحقائق فى قضية المرأة عندما يسأل عن المساوئ الكبيرة والفضائح المتنوعة التى ترتبت على الاختلاط في الجامعات ، فيقول : يا سيدى هذا أمر مبالغ فيه - الخطأ موجود فى كل الأوقات - وفى كل الظروف - ارجع إلى الآية ٣٠ أو ٣١ من سورة النور (**ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء**) وهى آية نزلت - عندما تقرأ التفسير - فى عبد الله بن أبىّ ، أنه كان له بيت فيه أربعة من الفتيات يمارسن البغاء (الزنا) وكان نص الآية مطالبة عبد الله ابن أبى بالنأى عن الإجْبار . ولم يرد فى الآية ما يجبره على إغلاق هذا أو منعه - هذا موجود حتى فى المدينة فى عهد الرسول .

أى أنه يبيح الزنا ما دام قد تم عن تراض . وهى النظرة الغربية الآن التى تبيح ممارسة الجنس بين الجنسين ما دام ذلك يتم من غير اكراه .

ومن هنا وجدناه يقول (إن القانون الوضعى يحقق صالح المجتمع فى قضايا الزنا مثلا بأكثر مما ستحققه الشريعة لو طبقت)! .

يقول ابن تيمية :-

" والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه ، أو حَرَّم الحلال المجمع عليه أو بَدَّل الشرع المجمع عليه ، كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء ، وفى مثل هذا نزل قوله - على أحد القولين - :" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك

هم الكافرون " ، أى هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله " (١) .

لا إنكار إلا بحجة وبيان

ويقول الإمام ابن تيمية فى مكان آخر من كتابه " الفتاوى " : " ومما يجب أن يُعلَم : أن الذى يريد أن ينكر على الناس ، ليس له أن ينكر إلا بحجة وبيان ، إذ ليس لأحد أن يلزم أحداً بشئ ، ولا يحظر على أحد شيئاً إلا بحجة خاصة ، إلا الرسول صلى الله عليه وسلم المبلغ عن الله الذى أوجب على الخلق طاعته ، فيما أدركته عقول ، وما لم تدركه ، وخبره مصدق فيما علمناه وما لم نعلمه ، وأما غيره إذا قال : هذا صواب أو خطأ ، فإن لم يبين ذلك بما يجب به اتباعه ، فأول درجات الإنكار أن يكون المنكر عالماً بما ينكره ، وما يقدر الناس عليه ، فليس لأحد من خلق الله كائناً من كان ، أن يبطل قولاً ، أو يحرم فعلاً ، إلا بسلطان الحجة ، وإلا كان ممن قال الله فيهم : " الذين يجادلون فى آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتاً عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار " (٢)

(١) فتاوى ابن تيمية ج٣ / ٢٦٧، ٢٦٨

(٢) المرجع السابق ص : ٢٤٥.

حكم من حلل وحرّم وكيف يعامل ؟

وقد رأينا فيما عرضناه فى هذا الكتاب كيف أحل الدكتور فرج فودة الزنا رغم إجماع كل المسلمين على تحريمه ، ووضوح النصوص الدالة على هذا التحريم، كذلك وجدناه يخالف ما أجمع أهل السنة عليه ، وما اتفق عليه الأئمة الأربعة ، حيث يبيح زواج المتعة [١] ورضاعة الكبار ، مع اتفاق الأئمة الأربعة على تحريم ذلك ، وقد أجمع العلماء على أن من قال بجحود وجوب الصلاة أو الزكاة أو الصيام والحج ، أو أحل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذات المحارم فقد كفر وخرج على ملة الإسلام [٢].

وقد رأيتم كيف صرح بحل الزنا وحل شرب الخمر وبيعه وصناعته ، واعتبر أن أوامر التحريم كانت خاصة بمن نزلت فيهم الآيات ، لأن الحل والحرمة خاص بالاشخاص الطبيعيين وعلى هذا أباح صناعة الخمر وشربها وتوزيعها فى مصر الآن .

ويحتم العلماء ضرورة معاقبة كل من يدعو إلى البدع أو يظهر المنكر .

---

(١) كتب فى هذا الموضوع مجموعة مقالات نشرها بجريدة الاحرار وقد رد عليها عدد من العلماء ، منهم الدكتور محمد القيعى رحمه الله والدكتو محمد سليم العوا والدكتور محمد المسير وغيرهم ، لكنه لم يرجع عن رأيه حتى مات.

(٢) راجع الفتاوى ج٣/ص ٣٥٤ .

يقول ابن تيمية : " يعاقب من دعا إلى بدعة تضر الناس فى دينهم وان كان قد يكون معذوراً فيها فى نفس الأمر لاجتهاد أو تقليد " ويقول أيضاً : " إن ما عاد من الذنوب بإضرار الغير فى دينه ودنياه فعقوبتنا له فى الدنيا أكبر ، وأما ما عاد من الذنوب بمضرة الإنسان فى نفسه، فقد تكون عقوبته فى الآخرة أشد ، وإن كنا نحن لا نعاقبه فى الدنيا " .ثم يقول : " يعاقب الداعية إلى البدع بما لايعاقب به الساكت ويعاقب من أظهر المنكر بما لايعاقب به من استخفى به ، ونمسك عن عقوبة المنافق فى الدين ، وإن كان فى الدرك الأسفل من النار " (١) ، والمنافق هو الذى يظهر ما لا يبطن .

وليت الفقيد فرج فودة نافق فى الدين ، ولم يظهر ما أظهره من رفض لأحكام الدين وسخرية من أحكام السماء .

لابد من الإيمان بأن الإسلام دين ودولة

يقول الشيخ محمد الغزالى فى جريدة الشعب فى ٩٢/٦/٣٠ عند حديثه عن الدكتور فرج فودة ، وإثبات تطرفه وابتداعه فى الدين :

" كيف أقنع رجلاً بأن الإسلام دولة وهو لا يؤمن بأنه دين ، إن المقتنع بالوحى يكفى أن أقول له : قال تعالى " إنا أنزلنا إليك الكتاب

(١) الفتاوى ج ٣/ص ٣٧٣ - ٣٧٥

بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله " ليقتنع بأن القرآن نزل ليحكم المشكلة أن يقول لك امرؤ أنا مسلم ولكنى أبيح الخمر ، وأنا أعرف منك بالإسلام . . . ثم يجئ بعدئذ من يصف مستبيح الخمر بأنه المفكر الإسلامى الكبير !! ما هذا الهذر ؟؟

حكم المستهزئ بآيات الله أو أحكام الدين أو فسر النص حسب هواه

لقد تبين لنا من خلال استعراضنا لبعض ما قاله وكتبه (الفقيد) فرج فودة أنه كان يستهزئ بكثير من أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم ، ويدعى أن أوامر القرآن وأحكامه كانت خاصة بأشخاصها وعصر النبى فقط . وفى هذا مخالفة صريحة لما أجمع عليه علماء المسلمين من أن الأحكام ثابتة ودائمة ، وأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ثم هو يفسر بعض آيات القرآن تفسيراً لا يقبله أصحاب العقل السوى ، ويخالف به أيضاً إجماع الأمة ، كما رأيناه حين فسر آية " ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان أردن تحصنا " بأن الحرمة فى الإكراه لا فى نفس الفعل ، ولا يختلف اثنان فى أن هذا هو استهزاء بالله وآياته ورسوله صلى الله عليه وسلم .

يقول الإمام ابن تيمية فى كتابه الفتاوى [١] : " قال غيرواحد من

---

(١) الفتاوى ج٧ /ص ٢٧٣-٢٧٤

السلف (الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر ، يكفر به صاحبه بعد إيمانه" ويقول أيضاً [1] : " ينبغي للمسلم أن يقدرّ قدر كلام الله ورسوله ، وليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عُرِف أنه أراده لا على ما يحتمله ذلك اللفظ من كلام كل أحد - وجميع ما قاله الله ورسوله يجب الإيمان به ،، فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض " .

ولا شك أن الدكتور فرج فودة بهذا الفكر الذى يبثه بين الناس وهذه المخالفات فى الدين يعتبر مضيعاً للحق الواجب ، ظالماً للخلق .

يقول ابن تيمية : " فمن كان مضيّعاً للحق الواجب ظالماً للخلق ، لم يكن من أهل الجنة ولا مستحقاً لها بل يكون من أهل الوعيد " .

حكم سب الصحابة أو لعنهم

أما سبه لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتهامهم بالسرقة أو الظلم أو الجهل أو غير ذلك مما فعله الدكتور فرج فودة فى بعض كتبه وصرح به فى محاضراته وحواراته ، فهو ولا شك من أكبر الأخطاء التى وقع فيها ، بل إن المتعمد ذلك يعاقب فى الدنيا والآخرة ، ويجب أن يمنع

---

(١) الفتاوى ج٧/ص ٣٦-٣٧

من التعرض لأى واحد من الصحابة ، ما دام قد ثبتت صحبته امتثالاً لأمر النبى صلى الله عليه وسلم : " لا تسبوا أصحابى ، فوالذى نفسى بيده ، لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه"

لأنهم هم الذين قال تعالى فيهم :

(محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم فى وجوههم من أثر السجود ، ذلك مثلهم فى التوراة ، ومثلهم في الإنجيل ، كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه ، يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار ، وعد الله الذين آمنوا منهم وعملوا الصالحات مغفرة وأجراً عظيماً) .

وقال تعالى : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ، فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً)

وهكذا يتبين لنا كيف أنه لا يصح لمسلم أن يسب أو يشتم أو يلعن صحابياً أثنى الله عليه ، وأخبر أنه رضى عنهم ورضوا عنه ، وذكرهم فى آيات تتلى فى كتابهم العزيز .

لقد رأيت كيف قال فرج فودة فى أبى بكر كلاما لا يليق ، واتهمه بأنه خالف أحكام الإسلام حين حارب مانعى الزكاة ، وأنه فتح الباب علي مصراعيه للحروب بين المسلمين ، مع أن أهل السنة والجماعة ،

اتفقوا على ما تواتر عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه حيث قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر رضى الله عنهما ، واتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيعة عثمان بعد عمر رضى الله عنهما .

ليس كل ما جاء فى كتب التاريخ صحيحاً

وإذا كان فرج فودة قد جاء بروايات مكذوبة ، واتفق المنصفون من المؤرخين على كذبها - ليثبت بها عدم التزام الخلفاء ، بالتزام أحكام النظام الإسلامى ، ليدلل بذلك على عدم صلاحية الشريعة الآن للتطبيق ، فقد أخطأ كثيراً ، لأنه على فرض صحة هذه الوقائع - وهى لا شك مدسوسة - بدليل وجود روايات أخرى تكذبها وتنفيها ، وهى أصح سنداً من هذه الروايات ، فإنا نقول له: وما علاقة حكام المسلمين بالإسلام ؟ إن الخلافة ونظام الحكم وأحكام الشريعة الصحيحة التى يمكن أن نحكم لها أو عليها ليس لأحد أن يستدل على نجاحها أو فشلها إلا فيما يسميه المؤرخون بالعصر الذهبى للإسلام أو عصر التطبيق العملى لأحكامه ، وهى فترة الخلافة الراشدة والتى استمرت ثلاثين عاماً فقط ، وقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً " . كما أمر النبى صلى الله عليه وسلم بضرورة

التمسك بما كان عليه هو وأصحابه. حيث قال :(عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلالة) . وكان أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه آخر الخلفاء الراشدين .

وعلماء الأمة وفقهاؤها يرون أنه يجب علينا أن نؤمن بالإمساك عما شجر بين الصحابة ، وأن نعلم أن بعض المنقول فى ذلك كذب ، وأنهم كانوا مجتهدين .. وأنهم بين رجلين : مصيب له أجران ، أو مخطئ له أجر وإنه قد سبقت لهم من الله الحسنى وأن ما كان لهم من السيئات فإن الله يغفرها لهم إما بتوبة ، أو بحسنات ماحية ، أو مصائب مكفرة أو غير ذلك ، فإنهم خير قرون هذه الأمة ، كما قال الرسول " خير القرون قرنى الذى بعثت فيهم .. ثم الذين يلونهم " ، وهذه خير أمة أخرجت للناس .

وقد عُرِف فى التاريخ أنه بعد التحزب والتشيع لبعض الخلفاء ، وصار الرافضة يسبون الصحابة ... أمر العلماء بعقوبتهم ، بل إن العلماء كانوا ينهون ولايزالون - عن سب يزيد بن معاوية ، وقد كره أهل السنة لعن أحد بعينه (١) .

ويقول ابن تيمية : " وإذا قيل سب الصحابة حق لأدمى .. قيل :

(١) راجع الفتاوى ج٣/ص : ٤٠٥ - ٤٠٦

المستحل لسبهم كالرافض ، يعتقد ذلك ديناً ، كما يعتقد الكافر سب النبى صلى الله عليه وسلم ديناً ، فإذا تاب ، وصار يحبهم ويثنى عليهم ، ويدعو لهم ، محا الله سيئاته بالحسنات

ونحن ندعو الله أن يكون الدكتور فرج قد رجع عما كان يعتقده ، وتاب إلى الله وأناب ، وأحب النبى وأصحابه وأثنى عليهم قبل أن يلقى حتفه ، ليكون ذلك حسنات يمحو الله بها سيئاته .

والدكتور فرج فودة لا يريد لأبناء مصر المسلمين أن يعرفوا شيئاً عن دينهم ويرى أن تدريس الدين فى المدارس أو الجامعات لا حاجة إليه ، لأنه يرى أن ما يعرض على الناس فى المساجد أو فى وسائل الإعلام والتى يطالب بالغائها - مع قلتها - حتى لا تتحول وسائل الإعلام إلى وسائل دينية وتبتعد عن خطها المدنى والحضارى والقومى (!!)، يقول الدكتور فرج فودة فى محاورة له فى ٨٩/٧/٢٩ : " لا أفهم إطلاقاً الدعوة التى ينادى بها الان لتدريس المناهج الدينية فى الجامعات ، وكأن الجامعات ليست مؤسسات علمية وحضارية ؟! ، وكأننا لا نحصل على ثقافة دينية وتعليم دينى بكم هائل" .ثم يستطرد فيقول : " التعليم الدينى والثقافة الدينية والأحاديث والقرآن يطاردونك فى كل مكان ، حتى لو انعزلت وعزلت نفسك فى البيت هناك الميكروفونات تخترق أى نوافذ كى تصل إلى ذهنك " . وهو يرى أيضاً ضرورة الغاء المدارس

الثانوية العسكرية ، والغاء مناهج الفتوة في الجامعات ، لأنه كما يقول: " لاأفهم اطلاقاً كيف تبقى مناهج الفتوة فى الجامعات حتى الآن فى دولة ترفع شعار السلام وأنها تمسكت به منذ سنوات طوال " .

ثم يقول : (أنا شخصيا ممن لا يفهمون اطلاقا كيف تبقى مناهج الفتوة فى الجامعات حتى الآن فى دولة ترفع شعار أنها أعلنت السلام وتمسكت به منذ سنوات طوال ؟! لا أفهم اطلاقاً فى ظل مناخ السلام أن تنشأ مدارس عسكرية)!! (المحاورة السابقة) .

هل رأيتم دعوة للاستكانة والذل والاستمرار عليها أكثر من هذه الدعوة ؟ دعوة تدعو إلى عدم الاستعداد للجهاد الذى اعتبره كثير من الفقهاء فرضاً وواجباً على الأمة إذا ما اعتدى عليها معتد أو فكر فى غزوها غاز .؟ مع أن الأمر صريح وواضح ومستمر فى قول الله تعالى: **" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم "** (١) .

ولكن الدكتور فرج فودة أراد أن يلغى فرضاً فرضه الله ، كما أراد أن يحقق غرض أعداء الإسلام فى ترويجه لفكرة نسخ فريضة الجهاد بعد ظهور الإسلام ، كما فعل السير/ أحمد خان العميل الانجليزى فى بلاد الهند، الذى ساعدته انجلترا بسبب دعوته حتى أسس دينه الذى أراد به محاربة الإسلام وهو ما يعرف باسم القاديانية - أو الأحمدية .

(١) سورة الأنفال آيه ٦٠

هل هذا الفكر يخرج فودة عن الدين ؟

يعترض بعض الكتاب العلمانيين من زملاء وأصدقاء فرج فودة على رأى بعض العلماء فى فكره ، وأن هذا الفكر قد أخرجه من دائرة المسلمين الملتزمين بعد أن أنكر ما عُلِم من الدين بالضرورة ،وهاجم الكثيرون منهم كلمة قالها أحد العلماء بعد اغتياله واستنكاره لجريمة قتله ، بأنه خرج بما قاله عن شريعة الإسلام . مع أن علماء الأمة وفقهاءها قد أكدوا بما لا يدع مجالاً للمناقشة أو الرد على أن من يرفض شرع الله ، ويقبل بشرائع أخرى ، وينكر قدرة الشريعة على الوفاء بحاجات المجتمع يعد كافراً وخارجاً من الملة . وقد اعتبر العلماء ذلك من نواقض الدين ، ودونّه كبار الفقهاء فى كتبهم ودرسه طلاب العلم فى معاهد العلم على امتداد العصور والأزمان .

وهذا هو ابن كثير المحدث الذى لا يستطيع واحد من الناس أن يشك فى علمه أو ما يرويه من أحاديث يقول عند تفسيره لقول الله تعالى :

(أفحكم الجاهلية يبغون ، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) (١)

يقول :« ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل

---

(١) المائدة : ٥٠

على كل خير الناهى عن كل شر - وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التى وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات ، مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم وكما يحكم به التتارمن السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيزخان ، الذى وضع لهم (الياسق) ، وهو عبارة عن كتاب مجمّع من أحكام قد اقتبسها عن شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها ، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت فى بنيه شرعاً متبعاً يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله ، حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله ، فلا يحكم سواه فى قليل ولا كثير » (١)

والقاعدة الشرعية التى أقرها العلماء واتفقوا عليها ، وليست كقواعد فرج فودة التي يدعى أنها قواعد شرعية إسلامية : أن من أنكر قدرة شريعة الله وصلاحيتها على الحكم بين الناس ، وتحقيق آمالهم وأمانيهم وامتنع عن تطبيق الشريعة مع قدرته على ذلك،فهو كافر .أما إن لم ينكر صلاحية الشريعة وقدرتهاعلى الحكم بين الناس فلا يكفر بذلك ، ويدخل فيمن أطلق عليهم القرآن اسم " الفاسقين " أو " الظالمين".

---

(١) راجع تفسير ابن كثير - المجلد الثانى - ص : ٦٧ .

وبهذا أيضاً أفتى مفتى الجمهورية الدكتور/ محمد سيد طنطاوى حين سئل عن ذلك فى شهادته أمام المحكمة التى كانت تحاكم أفراد جماعة " الناجون من النار " عام ١٩٨٨ .

لا نوافق على قتل منتسب إلى الإسلام بغير استتابة وحكم من القضاء

ولا يعنى هذا أننا نوافق على قتل الدكتور فرج فودة واغتياله بيد واحد من أفراد هذه الأمة ، لأن الإسلام لا يعرف صورة القتل الذى يمارسه الأفراد ضد بعضهم إلا باعتباره جريمة يعاقب مرتكبها شرعاً. كما أن الإسلام يحرم قتل النفس الإنسانية بغير حق ، ويشمل هذا التحريم كل نفس إنسانية ، ولا يباح قتل المخالف فى الدين ، ولا قتل من يرتكب محظوراً شرعياً ، أو يخالف الناس فى رأى أو فكر علي يد غير الحاكم الذى يعطيه الإسلام وحده هذا الحق بعد ثبوت استحقاقه للقتل، وحكم القضاء بذلك ، بعد ثبوت التهمة التي يستحق عليها هذا القتل بالأدلة القاطعة ، وبعد أن يتاح له الدفاع عن نفسه ، ورد التهمة ودحضها إن أمكنه ذلك .ولا شك أن فى القول بغير ذلك اشاعة للفوضى وافتياتاً على النظام .

ولذا ، فإننا نستنكر قتل الدكتور فرج على هذا النحو رغم رفضنا لكثير من أفكاره، وحكمنا الخاص والشخصى بضلال فكره وانحرافه عن صحيح الدين . بل وإيماننا بما قرره علماء وفقهاء الأمة فى حكم من ينكر صلاحية شريعة الإسلام لقيادة الناس وإصلاح شئونهم .

رأى العلماء والمفكرين
فى فكر
الدكتور فرج فودة
من خلال كتبه ومقالاته

رأى بعض العلماء والمفكرين فى فكر الدكتور فرج فودة من خلال كتبه ومقالاته

الشيخ محمد الغزالى

نعرض هنا نص مقاله الأسبوعى الذى نشر بجريدة الشعب تحت عنوان " هذا ديننا " فى ١٩٩٢/٦/٣٠ .

يقول الشيخ الغزالى :

أسفت لمصرع الدكتور فرج فودة ، ووددت لو بقى لأستأنف معه حوارنا حول : هل الإسلام عقيدة وشريعة ، عبادات ومعاملات ؟ أم هو علاقة خاصة بين إنسان وربه !! ولست واهما أو ساذجا لأتصور أن الدكتور فرج سيقتنع بشئ مما أقول أو يقوله رفاقى .. إننا والحق يقال كنا نخاطب من وراءه ، ونكشف شبهات كثيرة فى الجو الآسن الذى يعيش فيه الناس ، أما رأيى فى الدكتور فرج فودة فهو صورة عربية للعقيد " جون جارانج" الزنجى الذى يحارب الإسلام فى السودان ، ويريد وضع دستور علمانى لشماله وجنوبه معا .. ولكن الدكتور يحارب بأساليب كثيرة منها القلم، وهذا ما جعلنا نتعرض له ولأمثاله ، فنحن نتبع دينا يقوم على الحوار ويقول لخصومه " هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين " . ويقول الدكتور فرج فودة : إنه يحارب التطرف ! فهل هو من المعتدلين ؟ إن الإسلاميين المتطرفين ابتعدوا عن الحقيقة ٥٠ شبرا ناحية اليمين ، أما هو

فقد ابتعد ٥٠ شبرا ناحية الشمال ، والمتطرف لا يقنع متطرفا مثله ! ثم هو رجل يلجأ كثيرا إلى المجون ! وإرسال نكتة بارعة أهم عنده من اكتشاف حقيقة علمية ، وهو ما جادل متطرفا إلا بالحقائق الدينية التى قررناها ، وبسطها علماء الدين الثقات فليس جداله نابعا من علمه ، ولكنه نقل عن غيره ، فماذا بقي عنده من الفكر المستنير أو المنطق الذكى ؟ بقى ما قاله فى آخر مقال نشرته له مجلة أكتوبر حيث زعم أن التدين المغرق يقوم على هوس جنسى ، وأن المتدينين حاولوا تحريم حشو الباذنجان والفلفل لأن هذا الحشو يثير الغريزة، ويذكر بمسالك جنسية !!! أرأيت هذا الهبوط العقلى ، أسَمِعَ امرؤ ما طول حياته بهذا الإسفاف ؟ تلك هى الطبيعة العلمية لفرج فودة !! وقد ملأ مقاله بأفكار عن الدين والمتدينين لاتصدر إلا عن ملتاث الفطرة مريض القلب ، مثل أن الناس كانوا يشاهدون مباريات الكرة فيقول قائلهم : هذا لاعب فذ! ويقول المتدين هذا لاعب فخذ !! لأن الفخذ عند المتطرفين عورة !! وهم لا يرون كشفها !! أين وقع هذا الكلام ؟ في ذهن فرج فودة وحده ! وهو فى هذا يقلد " فرويد " الذى يزعم أن الطفل عندما يرضع من ثدى أمه يترجم عن حركة جنسية !! المأساة التى نواجهها نحن الدعاة هذا الخلط الهائل فى ميدان الإعلام ، كيف أقنع رجلا بأن الإسلام دولة وهو لا يؤمن بأنه دين ؟ إن المقتنع بالوحى يكفى أن أقول له : قال تعالى " إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله " ، ليقتنع بأن القرآن نزل

ليحكم .. المشكلة أن يقول لك امرؤ أنا مسلم : ولكنى أبيح الخمر ، وأنا أعرف منك بالإسلام ...!!

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى سامها كل مفلس

ثم يجئ بعدئذ من يصف مستبيح الخمر " المفكر الإسلامى الكبير ...!! " ما هذا الهذر ؟ .

الشيخ محمد متولى الشعراوى :

أما الشيخ محمد متولى الشعراوى ، فقد حاور الدكتور فرج فودة فى جريدة اللواء الإسلامى ، وبعد أن استمع إلى كثير من آرائه وأفكاره قال: " إذا كان هذا هو فكر الدكتور فرج فودة واعتقاده ، فهو بذلك يعد خارجاً على دين الإسلام " .

وبعد اغتياله استطلعت بعض الصحف القومية والمعارضة رأى بعض العلماء فى اغتيال الدكتور فرج فودة ، فاستنكروا عملية الاغتيال ، إلا أنهم ذكروا رأيهم فيما كان يعرضه من آراء وأفكار .

قال الدكتور عزت عطية وكيل كلية أصول الدين السابق بعد استنكاره للحادث : " إنه يتحتم ضرورة الاعتدال فى عرض الأفكار وعدم الاعتداء على القيم الأساسية التى تقوم عليها حياة الأمة ، لأن من

يفعل ذلك فكأنه يتحدى جموع الأمة " ، ثم يقول : " إن التعدى على الأصول والأساسيات فيه ما فيه من ظلم وعدوان ومحاربة لله ولرسوله وللمؤمنين " .

أما الدكتور على عبد الوهاب الأستاذ المساعد بكلية الدعوة بجامعة الأزهر : فإنه بعد أن يستنكر فى نفس العدد من جريدة الجمهورية الحادث يرى أن ما كان يعرضه الدكتور فرج فودة من آراء وأفكار مثل اتهامه لشرع الله بأنه لايصلح الآن ، وأن القوانين الوضعية أفضل فى معالجة القضايا ، وغير ذلك من آراء مستفزة للمجتمع المسلم (يشير إلى أنه مرتد) ورغم ذلك وحتى ولو ثبت لنا من آرائه كفره ، فليس لنا أن نقتله ، ونترك حسابه إلى الله .

ويقول الأستاذ أحمد عز الدين فى جريدة الشعب ٩٢/٦/١٦ تحت عنوان " من قتل فرج فودة ؟ " يمكن أن يقال أن فرج فودة قد قتل نفسه بما اعتنق من أفكار شاذة "

أما الأستاذ مأمون الهضيبى :

فقد تم حوار بينه وبين أحد محررى مجلة روزاليوسف الصادرة فى يوم ٩٢/٦/٢٩ وتحدث معه عن رأيه فى فكر الدكتور فرج فودة ، وبعد أن ذكر له ، بعضاً من فكره الشاذ ، ، قال له المحرر : اذكروا محاسن موتاكم ، وهو مسلم فى النهاية ،

فرد عليه الأستاذ مأمون الهضيبى قائلاً : لا أعرف ، لست مقتنعاً بهذا ، وأشك فى إسلامه ، ولكن دعنى أقول : إننى لا أعين على قتل أحد ولو كان كافراً ، أو زعم - مجرد زعم - أنه مسلم ، ولو كنت أشك كل الشك فى زعمه هذا ،

آراء أخرى فى فكر الدكتور فرج

وهناك آراء كثيرة ، لكثير من العلماء ، والكتاب ، والمفكرين ، فى الدكتور فرج وفى فكره ، مثل الأستاذ المستشار الدمرداش العقالى ، والأستاذة الحاجة زينب الغزالى ، والأستاذ الدكتور السيد رزق الطويل عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر ، والأستاذة صافيناز كاظم الكاتبة الصحفية ، والدكتور أحمد عبد الرحمن المفكر الإسلامى المعروف ، والأستاذ الدكتور عبد الجليل شلبى عضو مجمع البحوث الإسلامية وأمين عام المجمع السابق ، والدكتور عبد الصبور شاهين الأستاذ بكلية دار العلوم ، الذى قال بعد المناظرة التى حاور فيها فرج فودة بعض رموز التيار الإسلامى " فى معرض الكتاب القاهرة عن الدولة الدينية والدولة المدنية " .

" وأنا آسف جداً لوجود مثل هذه الفئة المقززة التى تنطق باسم العلمانية. فهى فئة بلا جذور وبلا فكر وبلا لون ، وإن كان لها رائحة فهى رائحة نتنة لا تنبت إلا جنزاً ونكداً " .

ثم قال : " وآسف أيضاً لتورط مشايخنا الأجلاء فى المناظرة مع هذه الفرقة الغوغائية " .

هل كانت الدولة تتبنى فكر الدكتور فرج فودة؟

هل كانت الدولة تتبنى فكر الدكتور فرج فودة ؟

لقد تخطت عملية الترويج لفكر الدكتور فرج وإشاعة انحرافه وتطرفه صفحات الكتب التى ملأت الأسواق - فقد بدأت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى تروج له وكأنها تتبناه - بل وجدناه يحضر معظم اللقاءات التى يحضرها السيد الرئيس وبخاصة لقاءاته مع الإعلاميين مع أنه ليس واحدا منهم ، كما وجدناه يعطى فرصة لحوار السيد الرئيس ومناقشته ، ويحظى بوقت كاف يشرح فيه وجهة نظره ، ويهتم السيد الرئيس بما يقوله ، ويعده أحيانا بتنفيذ مقترحاته التى تحظى بقبول واستحسان . ولعل أكبر دليل على ذلك ما عرضه التلفاز علينا حين اقترح على السيد الرئيس ضرورة إصدار قانون الإرهاب ، وقد أخذ الدكتور فرج وقتا كبيرا ليبين للسيد الرئيس ضرورته وأهميته .

ولذا فقد اعتقد كثير من الشباب أن كل ما يقوله وينشره الدكتور فرج إنما يمثل رأى الدولة الرسمى الأمر الذى دفع الشباب لزيادة ثورتهم على الدولة بتحديهم لها - وأحسوا بأنهم قد وصلوا إلى مرحلة الجهاد بالسلاح . فبدأت عمليات الإرهاب والاغتيالات ، وزاد نشاطهم فى العنف مع أفراد الشرطة الذين يمثلون فى نظرهم الدولة الكافرة - والتى رأى الشباب المتحمس لدينه أنها قد أسفرت عن وجهها الحقيقى المناوئ للإسلام بالسماح بنشر كلام يُعد فى نظرهم كفرا - واشتد عنفهم أكثر

حين سمحت بشتمهم وتشويه صورتهم واتهامهم بالجهل والشذوذ الجنسى كما كانت تنشره مجلة أكتوبر وجريدة الأحرار .

والحقيقة أننى شخصيا كنت أعجب لموقف مجلة أكتوبر وموقف رئيس تحريرها - الذى كان يسمح بنشر هذه البذاءات ، وفى نفس الوقت يرفض أى رد على ما ينشر فى مجلته . مع أن القانون يعطى الحق بالرد فى نفس المكان وبنفس القدر - ورغم أن المقال الذى سلمته بنفسى للمجلة ورجوت الأستاذ صلاح منتصر فى نشره كان مقالا علميا هادئا لا توجد به أى كلمة خارجه - كما ادعى هو بعد لومه بعدم النشر -

وقد اتضح الأمر جيدا حين قرأت المقال الطويل الذى نشره الدكتور يونان لبيب رزق فى صفحة الحوار القومى بجريدة الاهرام التى صدرت فى ١٩٩٢/٦/٢٤ تحت عنوان (هذه الحادثة الرهيبة وتفسيراتها الساذجة - تديين السياسة) وقد قدمت الصفحة لهذا المقال الخطير بما يفيد أهميته .

وقدأكد فيه الدكتور يونان تبنى الدولة لفكر الدكتور فرج باعتباره قوه مناوئة للتيار الإسلامى الذى يطلق عليه اسم (أصحاب الدولة الدينية) وبينّ أن حزب المستقبل ، الذى طلب تشكيله فرج فودة كان من المفترض أن يزيد من هذه القوة المناوئة للتيار الإسلامى ،الذى أصبح يملك من أسباب القوة ما يمكّنه من المواجهة للسيطرة على الشارع السياسى المصرى .

بل إن الدكتور يونان - ذكر أن الدولة صرحت بالعمل لبعض الجماعات السياسية المعروفة بخصومتها التاريخية للإخوان المسلمين كالحزب الناصرى ، الذى قال عنه إنه يملك من القوة ما يمكنه من المواجهة مع هذا التيار الذى أصبح يشكل خطراً على النظام .

وقد ذكر الدكتور يونان أن الدولة اضطرت إلى إفساح هامش لدعاة الدولة المدنية وقدمت الدكتور فرج فودة كنموذج لها على أساس أن الرجل (يقصد فرج فودة) بدأ منذ أكثر من عقد يناضل فى مناصرة الدولة المدنية ورفض الدولة الدينية . وأكد أيضاً على أن الدولة أفسحت له مجلة قومية هى مجلة أكتوبر وأعطته فيها بابا ثابتا يعبر فيه عن آرائه بشكل منتظم ، بعد أن كان يتردد - هكذا يقول الدكتور يونان - بمقالاته على الصحف والمجلات الحزبية والقومية والتى كانت تنشر له أحيانا وترفض النشر فى أحيان كثيرة

ويستطرد الدكتور يونان فيقول : (ولأول مرة يظهر الرجل على شاشات التليفزيون أكثر من مرة خلال الأسابيع القليلة الماضية - الأمر الذى لم يكن دعاة الدولة الدينية على استعداد لتحمله لوقت طويل فإن تقديم " الفكر الآخر " مرفوض تماما من جانبهم).

وهذا الذى قاله الدكتور يونان يؤكد بوضوح تبنّى الدولة الرسمية لفكر الدكتور فرج اعتقادا منها أن ذلك يمكن من مقاومة التغلغل

الإسلامى والسيطرة الإسلامية على أجهزة الدولة ومؤسساتها ، والأخطر من ذلك - أن الدكتور يونان بيّن فى مقالته أو دراسته ، أن الدولة خططت لإضعاف هذا التيار ومقاومته بأساليب كثيرة غير استعمال وسائل الإعلام ، ودفع الإعلاميين من خلالها لمهاجمة التيار الإسلامى ، ومنها المواجهة مع هذا التيار من خلال مؤسسات التعليم .

ومن غير شرح أو توضيح ، أنقل لكم أيها السادة نص ما قاله الدكتور / يونان لبيب رزق فى نفس المقال الذى نشرته الأهرام وذكرنا لكم بعضا مما فيه .

يقول الدكتور لبيب (فى مؤسسات التعليم - بدأ نفوذ الإخوان فى الاتحادات الطلابية فى الجامعات فى الانحسار ، سواء بسبب تأييد سلطات الجامعة لمن عرفوا بطلاب النشاط ، أو نتيجة لإفشال الاستراتيجية التى استمر يعتمد عليها طلاب الإخوان فى استيلائهم على الاتحادات الطلابية ، استراتيجية " الأقلية المنظمة " التى تقود "الأغلبية الصامتة " وذلك من خلال أسلوب بسيط يقوم على تعطيل الدراسة يوم انتخابات الاتحاد - فلا يوجد فى الميدان سوى " الأقلية المنظمة " مما يكشف حقيقة حجمها - هذا من جانب - ومما يتيح لسلطات الجامعة ووفقا للقانون - تعيين أعضاء الاتحادات بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى للناخبين من جانب آخر) .

ويستكمل الدكتور يونان كلامه ليلقى بقنبلة شديدة الانفجار فيقول :-

" فى نفس المؤسسات وعلى مستوى المدارس التابعة لوزارة التعليم جاء تعيين الدكتور حسين كامل بهاء الدين كدلالة خاصة على اتجاه الحكومة لمواجهة أصحاب هذا التيار فى تلك المدارس ، بحكم ما هو معروف عن الرجل من ماض تاريخى يؤكد كونه أحد المؤمنين بدور الدولة المدنية " .

انتهى كلام الدكتور يونان الذى يؤكد مساندة الدولة لفكرفرج فودة ولأصحاب الفكر العلمانى لمجرد خوفها من التيار الإسلامى الذى تظن أنه يعمل على تغيير النظام - مع أنى أستطيع التأكيد على أن دعاة الدولة الإسلامية - وليس الدولة الدينية بما فيهم الإخوان المسلمون - لا يريدون سوى اعتبار القرآن والسنة - أى الشريعة الإسلامية - هى المرجع القانونى والأساسى للتشريع ، ويكفيهم مجرد إعادة النظر فى القوانين المخالفة للشريعة بصرف النظر عمن يحكم ، وإيمانهم الخالص بما يسمى تبادل السلطة ووجود المعارضة ، ورفض ما يسمى بالدولة الدينية أى (الثيوقراطية) التى تحكم باسم الحق الإلهى - حتى وإن أخطأ بعض دعاة الحكم بالإسلام فى بلاد أخرى كالجزائر أو غيرها لأنهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة النضج والفهم الصحيح لروح الإسلام ، (هذا إن كان ما ينسب إليهم من رفضهم للديمقراطية صحيحاً) .

هذا وسأترك الموضوعات الأخرى التى تعرض لها الدكتور / يونان

فى مقاله وهو علمانى أيضاً لأرد عليها إن شاء الله فى وقت آخر - حيث ذكر كثيرا من المغالطات بخصوص التيارات الدينية فى العالم ونظم الحكم التى أسماها سنية - فى السودان وأفغانستان وما يمكن أن يحدث فى الجزائر مالو استولت جبهة الإنقاذ على السلطة .

ونعود مرة أخرى لنسأل هل كانت الدولة تتبنى فكر الدكتور فرج فودة ؟

الوقائع التى ذكرتها ، والاستنتاج الذى يمكن أن نخرج به من وقائع أخرى - تؤكد ذلك - نعم تؤكد ذلك - وتبين أن الدولة قد استغلته على الأقل لمناهضة التيار الإسلامى إن لم تكن تتبنى فكره وتعمل بالفعل على انتشاره - أو أن هناك تدخلات خارجية تفرض فرج فودة وفكره على المجتمع المصرى من خلال عملاء يعيشون بيننا ، لهم نفوذهم الذى يفرض على الحكام ما يريدونه أو ما يقدمونه لهم ، على أساس أن مصلحة البلاد فى حاجة إلى ما يقدمونه أو يشيرون به .

ولعل مقالاً نشرته جريدة الوفد بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٤ للأستاذ لمعى المطيعى تحت عنوان (رسالة إلى الغائب الحاضر فرج فودة) يوحى بأن أفكار الدكتور فرج فودة التى يحارب بها الإسلام والمسلمين تحت مسمى رفضه للدولة الدينية قد اتفق عليها مع كثيرين من النصارى - وأن دولا غربية تساعد الدكتور فرج فودة فى نشر هذا الفكر وتروج له ، يقول

الأستاذ لمعى المطيعى فى رسالته إلى فرج فودة (بعد وفاته) :

(إن مناظرة (دولة دينية أم مدنية) فى المعرض الماضى كنت أنت فارسها أمام خمسة عشر ألف مستمع . ووصلت آثارها بسرعة البرق إلى البلاد العربية واهتمت بها البلاد الأوربية - ومازلت أذكر صوت الصديق (الدكتور أنور عبد الملك) وهو يسألنى من باريس عما نشرته جريدة (لوموند) هناك عن المناظرة ويريد أن يطمئن عليك - ونقلت إليك هذه المحادثة - وساعتها طلبنا من الدكتور / غالى شكرى أن يرجع إلى أعداد (لوموند) بمؤسسة الأهرام لنعرف بتفاصيل ما كتب).

وسأترك للقارئ الكريم أن يفهم وحده ما يعنيه هذا الكلام وما يمكن أن يخرج به من اهتمام النصارى فى الداخل والخارج بفكر الدكتور فرج الذى يعتمد على مهاجمة الإسلام ورفض تطبيق الشريعة ، وجعل الدولة مدنية لا دينية لا علاقة لها بأى تعاليم دينية (عقدية)أو حتى (تربوية) وتعالوا بنا لنقرأ معا نهاية الرسالة التى وجهها الأستاذ لمعى المطيعى إلى (الغائب الحاضر) الشهيد فرج فودة (!!)

يقول الأستاذ المطيعى :- (نحن نريد أن نصل إلى نتيجة يا دكتور فرج) - نريد أن يقوم المسئولون بتنفيذ الإقتراحات الآتية :-

* الاقتراح الذى تحدث فيه فرج فودة مع الرئيس حسنى مبارك يوم ٣١ مايو الماضى فى عيد الإعلاميين بإصدار قانون دائم يحمى الوطن

من الإرهاب .

* الاقتراح الذى طرحه الكاتب أحمد بهاء الدين يوم ٢٧ مارس ١٩٨٧ فى عموده اليومى بالأهرام بإصدار قانون يحرّم التحريض أو الازدراء بأى إنسان أو جماعة بسبب الدين أو اللون أو الجنس .

* الاقتراح الذى نادى به رجال الدين الإسلامى والمسيحى بأسيوط فى الأسبوع الماضى بجمع الأسلحة غير المرخصة من أيدى المواطنين .

* الاقتراح الذى كتبنا عنه كثيرا وهو قيام جبهة واسعة من الأحزاب كلها بما فيها الحزب الوطنى والاتحادات المهنية والعمالية لمواجهة الإرهاب ووضع خطة إصلاح) .

والدليل الثالث على أن الدولة كانت تتبنى فكر الدكتور فرج فودة - توفير الحماية الدائمة له على الرغم من أنه ليس ممن يسمح القانون بتوفير الحراسة الدائمة لهم لأنه ليس من الوزراء .... ناهيك عن أنه لايشغل أى منصب رسمى فى الدولة يعطيه هذا الحق كرؤساء مجالس إدارات الصحف أو غيرهم من أصحاب المناصب التى تحتاج إلى حماية من يتولاها ويقوم على شئونها .

يقول الأستاذ محمد فريد زكريا وكيل حزب الأحرار ، فى جريدة الأحرار الصادرة يوم ١٩٩٢/٦/١٥ فى عموده الأسبوعى ، بأنه نبه صديقه الدكتور فرج فودة إلى خوفه على حياته بعد غلاظة هجومه على

شباب الجماعات وأنه توسل إليه فى عام ١٩٩٠ أن يخفف من كتاباته لأنه يخشى عليه من أن يهدر دمه مجنون . ويحكم عليه بالموت متصورا بجهل أنه يضحى بنفسه من أجل الإسلام والمسلمين ، إلا أن الدكتور فرج قال له (اطمئن فالحكومة توفر لى حماية كبيرة عند المنزل وعند المكتب) - يقول الأستاذ محمد فريد زكريا ، إن الدكتور فرج أزاح ستارة الشباك ثم أشار بأصبعه إلى الكشك الموجود على ناصية كلية البنات وقال (لقد أقامته المباحث لحمايتى - وعند مدخل العمارة توجد حراسة) ويقول الأستاذ فريد قلت له : (معنى هذا أن هناك تحريضا لك من الحكومة وأنها تشجعك - وتقول لك استمر ونحن نوفر لك الحماية) فرد عليه قائلا : إن رسالتى أن أنقى الإسلام من خطايا المسلمين ولن أسمح أن يكون الإسلام حكرا على أحد).

انتهى كلام الأستاذ فريد - ولكن الواضح من ردّ الدكتور فرج عليه بأن الدولة تحرضه فعلا وتشجعه على كتابة ما يكتبه عن التيار الإسلامى فى الصحف والمجلات - لأنه لم ينف عن نفسه هذه التهمة . وإنما أكدها بقوله (إن رسالتى أن أنقى الإسلام من خطايا المسلمين . ولن اسمح أن يكون الإسلام حكرا على أحد).

أى أنها تحرضنى وتشجعنى وتحمينى ، حتى يمكن القيام بهذه الرسالة التى نذر حياته لها كما قال فى مناسبات عديدة .

والسيد وزير الداخلية فى بيانه عن حادث الاغتيال الذى ألقاه أمام مجلس الشعب لم ينكر قيام الدولة رسميا بحمايته ، وتعيين حرس خاص لهذه الحماية . وإنما ذكر بأن الدكتور فرج فودة طلب بنفسه إلغاء هذه الحراسة الخاصة التى تقيد حريته وتحركاته .

وقد ذكرت بعض الصحف القومية والحزبية التى كتبت عن تفاصيل الحادث أن حراسة الداخلية لمنزله كانت موجودة ، وأن الداخلية ألغت الحراسة الشخصية فقط وربما كان هذا من أسباب إشاعة أن الدولة هى التى تخلصت منه لتضرب عصفورين بحجر واحد - القضاء على فرج فودة بسبب ما تنتظره على يديه من مشاكل وبخاصة بعد الموافقة على تأسيس حزب المستقبل والقضاء على شوكة الجماعات الإسلامية وتحجيم دورالتيار الإسلامى والتصفية الجسدية لبعض قيادات الجماعات الإسلامية بحجة القضاء على الإرهاب والتطرف .

قالت جريدة الجمهورية الحكومية الصادرة فى يوم ١٩٩٢/٦/١٠ أى بعد اغتياله بيومين وتحت عنوان كبير (الفقيد رفض تعيين حارس شخصى له واكتفى بحراسة المنزل) ثم ذكرت الجريدة أن طاقم الحراسة أمام المنزل مكون من حارسين . قال أحدهما ويدعى (هانى إيليا نجيب)

ولاحظوا هنا أن الحارس مسيحى .... ووضعت الجريدة نقطا للتدليل على حذف بعض الكلمات ولم تذكر اسم الحارس الثانى الذى

يبدو أنه مسيحى أيضاً .

ولن أستدل بذلك على مدى الصلات التى تربط بينه وبين إخواننا الأقباط ، فهذا شئ لا أرفضه ولا أمنعه - وإنما يمكن أن يستدل به على مدى خوفه على حياته من حرسه الخاص إذا كانوا من المسلمين الذين يهاجم فرج دينهم وعقيدتهم ويستفز مشاعرهم ومشاعر كل المسلمين بما يكتبه عن الإسلام وتعاليمه - ثم لماذا كانت كل سكرتيراته من المسيحيات وآخرهن (الأخت) تريزا (والأخت) ليندا .

أما جريدة الشعب الصادرة فى يوم الثلاثاء ٦/٢٣ فقد ذكرت فى صفحتها الأولى أن المتهم أفاد بأنهم قبضوا عليه فى الزاوية الحمراء - ثم جاءوا به إلى مكان الحادث - وادعوا أنهم قبضوا عليه هناك - وأن اعترافه بالاشتراك فى الحادث تم بعد التعذيب الشديد الذى أثبتته النيابة فى التحقيقات

وهنا يمكن أن نقول :من قتل فرج فودة إذن ؟

ملاحق الكتاب

١- أصداء إنشاء ندوة العلماء فى الصحف والمجلات العربية

٢- البيان الأول للندوة

٣- خطاب إلى لجنة الأحزاب

٤- الرد على مقال نشره فرج فودة بمجلة أكتوبر

٥- (اللهم لاحسد) نموذج لمقالات فرج فودة

٦- من المتطرف ؟ رد على المقال السابق

أصداء إنشاء ندوة العلماء فى الصحف والمجلات العربية

* جريدة **الحقيقة** فى ٩٢/٣/٢١ تحت عنوان :

ندوة علماء الأزهر تتحدى العلمانيين

بدأ عدد من علماء الأزهر وأساتذة الدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر فى التصدى لما يثار حول الإسلام من شبهات وما ينسب إليه من أكاذيب .من خلال لقاءات ومناظرات علنية بعيدة عن الاتجاهات السياسية والحكومية تحت مسمى (ندوة العلماء).

واتفق العلماء على ضرورة بيان رأى الإسلام فى كل ما يشغل بال المسلمين الآن من قضايا ومشكلات إبراء للذمة وسيقومون بعمل ندوات ودروس عامة بصورة دورية فى المساجد .. مع الرد على كل ما ينشر فى الصحف ويمس العقيدة والشريعة.

علمت الحقيقة أن الذين سيتولون مسئولية الندوة هم د. عبد الغفار عزيز رئيس قسم الدعوة بكبية أصول الدين ، ود. محمود حماية رئيس قسم الدعوة بأسيوط ود. حلمى صابر، ود. محمد عبد المنعم البرى بكلية الدعوة بالقاهرة واستعدادهم لمناظرة

من يرغب فى أى وقت يريد .

* جريدة الأهرام ٩٢/٣/٢٣ ، مجلة الأزهر عدد شوال ١٤١٢-ابريل١٩٩٢ تحت عنوان

ندوة علماء مصر

تعكف مجموعة من أساتذة جامعة الأزهر والمفكرين الإسلاميين البارزين على إعداد النظام الأساسى لتكوين رابطة جديدة يطلق عليها اسم "ندوة العلماء" تهدف إلى وضع التصور الإسلامى والرد على كل ما يثار من شبهات وأكاذيب حول الإسلام فى مصر والعالم وذلك للمساهمة فى توضيح الرؤية الإسلامية الصادقة لكل ما يشغل بال المسلمين من آراء وقضايا .

ومن بين أعضاء الرابطة : الدكتور عبد الغفار عزيز رئيس قسم الدعوة بكلية الدعوة بالقاهرة والدكتور محمود حماية رئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين بأسيوط بالإضافة إلى لفيف من كبار رجال الفكر الإسلامى .

*جريدة الجمهورية فى ٩٢/٣/٢٧ تحت عنوان

علماء الأزهر يدافعون عن الإسلام

تم تشكيل رابطة جديدة للدفاع عن الإسلام والرد على الافتراءات التى توجه

إليه باسم ندوة العلماء ، تهتم الرابطة ببيان المفاهيم الصحيحة فى القضايا والمشكلات التى تهم المسلمين من خلال الندوات والمناظرات مع دعاة العلمانية وشباب الجامعات الإسلامية .

يرأس الرابطة د. عبد الغفار عزيز رئيس قسم الدعوة الإسلامية بكلية أصول الدين بالقاهرة التابعة لجامعة الأزهر وعضوية محمد البرى الأستاذ بكلية الدعوة، محمود حماية رئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين بأسيوط، حلمى صابر الأستاذ بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة.

وقد نشرت عن تشكيل الندوة أيضا جريدة المساء المصرية، كما نشرت جريدة المسلمون السعودية وجريدة الاتحاد بالامارات نص الخبر المنشور بجريدة الأهرام.

كذلك فقد قامت مجلة حريتى بعمل تحقيق صحفى مع أعضاء الندوة ونشرته فى صفحتين كاملتين- كذلك كتب الأستاذ/ محمد فودة رئيس تحرير حريتى فى مقاله الرئيسى بالمجلة فى عددها رقم ١١٥ بتاريخ ١٩ ابريل ٩٢ ، تحت عنوان (مواجهة التطرف بين العمل الرسمى والعمل الشعبى).: يتحدث عن فشل المؤتمرات التى يعقدها وزير الأوقاف لأنها لم تأت بنتيجة ملموسة وأن هذه المؤتمرات فيها من المظهرية أكثر من كونها عملاً مدروساً خالصاً لوجه الله والوطن ، وبعد أن تحدث عن الأسباب الرئيسية وراء فشل هذه المؤتمرات والتى منها أنها لا توجه الى قطاعات الشباب التى تؤمن بالتطرف ، ومنها أيضاً أن العلماء الذين يشاركون الوزير مصبوغون بالصبغة الرسمية ،أى أنهم موظفون بالدولة والشباب لديهم حساسية خاصة ضد كل ما هو رسمى.

ثم قال بعدها :" من هنا فإننى عندما قرأت عن أن هناك مجموعة من العلماء الذين ليس لهم أى انتماء إلا للعمل الإسلامى شكلت رابطة جديدة تنهض بهذه

المهمة .. مهمة الدعوة إلى التسلح بمفاهيم الدين الإسلامى السمحة والإلتقاء مباشرة مع هؤلاء الشباب الذى يؤمن بالتطرف وسيلة للوصول إلى غاياتهم، يناقشونهم ويحاورونهم الرأى بالرأى ، والحجة بالحجة .. استبشرت خيراً وأدركت أن هناك أملاً فى وضع حد لأعمال العنف التى تظهر بين حين وآخر وتؤثر على الاستقرار والأمن.

ثم استطرد يقول : ومن هنا أيضاً فإننى أرى أننا يجب أن نشجع هذه المجموعة من العلماء الأفاضل التى يرأسها عالم جليل هو الأستاذ الدكتور عبد الغفار عزيز رئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر ، و يجب أن نيسر لهم سبل اللقاء بأعضاء هذه الجماعات وزعمائها، فى أماكن تجمعهم ويجب أن نستمع بوعى وبقلب مفتوح للنتائج والتوصيات التى يخرجون بها من هذه اللقاءات ، ونعمل على تنفيذ ما يمكن تنفيذه منها ، خدمة للصالح العام وجذباً لفكر هؤلاء الشباب ووضعه فى الطريق الصحيح وتقليصا للفكر المتطرف. ... كما أدعو كل عالم ومفكر يبتغى مصلحة وطنه مصر وأمته الإسلامية أن ينضم إلى هذه الرابطة ، حتى نراها تكبر وتكبر وينتشر نشاطها فى طول البلاد وعرضها من أجل هدف سام وغال وعزيز هو رفع راية الإسلام بعيدا عن التعصب والعنف من جهة ، وخدمة للاستقرار والأمن من جهة أخرى.

واستطرد رئيس تحرير مجلة حريتى فقال : " إن مجلة حريتى ليسعدها أن تتابع نشاط هؤلاء العلماء ولقاءاتهم مع الشباب ، وأن تتبنى نشر أفكارهم وآرائهم حتى أعلنوا أيضاً أنهم سيتصدون لفكر وآراء العلمانيين الذين زاد نشاطهم فى هذه الآونة تحديا للإسلام وهجوماً عليه حتى بات فكر هؤلاء العلمانيين ونشاطهم خطرا يستفز حمية الشباب المسلم إننا نقول لهؤلاء العلماء : " ابدأوا على بركة الله والله معكم ما دمتم تبغون وجهه الكريم ومصلحة وطنكم وأمتكم".

البيان الأول الصادر عن ندوة العلماء

هذا هو أول بيان يصدر عن ندوة العلماء نشرته جريدة النور بتاريخ ٢٨ رمضان سنة ١٤١٢ وقد كتبه الأستاذ الدكتور محمود حماية رئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين فرع أسيوط ، وعضو ندوة العلماء . وقد جعلت له الجريدة العناوين الرئيسية التالية :

- **بيان من علماء الأزهر . . لمواجهة العلمانيين**
- **البيان الأول من أساتذة جامعة الأزهر**
- **العلمانيون أداة غربية . . لتشويه الإسلام**

دأب العلمانيون على الهجوم على الإسلام وتشويه تاريخه والسخرية من علمائه والنيل من شريعته الغراء ، لقد سخروا أقلامهم وكرسوا حياتهم لحرب الإسلام، وصرفوا جماهير أمتنا عن تعاليمه وشعائره ، وإستعداء السلطة على دعاته وحملته . .

والغريب أن العلمانيين يطعنون الإسلام بخنجر مسموم ولايكفون عن الزعم بأنهم مسلمون وأنهم محبون للإسلام ولكنهم يزعمون أن حرب الشريعة الإسلامية وتاريخ الإسلام والهجوم على صحابة الرسول صلى

الله عليه وسلم كل ذلك شئ والإسلام شئ أخر !!!

وهذا هو مكمن الخطر وبيت الداء والطامة الكبرى التى تتمثل فى أن يُطعن الإسلام ممن يحملون أسماء إسلامية، وأن يحارب شريعة الله أشخاص تقول شهادة الميلاد إنهم مسلمون، نعم لو حارب ديننا وهاجم شريعة ربنا مستشرق أو مبشر لعُرف السبب وبطل العجب، ولألقت الأمة به وبكلامه فى سلة المهملات !! لأنه حينئذ هجوم من عدو واضح العداء، ولكن يبدو أن أعداء الإسلام من الصهاينة والصليبيين رأوا أن حرب الإسلام والقضاء عليه لن يأتى بثمرته المرجوه ويحقق نتائجه كاملة إذا قام به المستشرقون والمبشرون، ففكروا وخططوا، وهداهم تفكيرهم الآثم وبغضهم للإسلام ونبيه وشريعته أن يجندوا من بين صفوفنا وممن ينتسب لديننا من يعلن الحرب على الإسلام .

وقد كان العلمانيون هم الأداة التى يستعملها الغرب والصهاينة فى تحقيق أغراضهم الدنيئة، وأساليبهم الخبيثة، ووسائلهم القذرة، وهذا هو سر الحملات الشرسة والطعنات الغادرة التى يطالعها شعبنا الكريم فى أكثر الصحف والمجلات ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية .

وما كان للأزهر الشريف الذى حمل أمانة الدعوة إلى الإسلام والحفاظ على تعاليمه ومقدساته والدفاع عن حياضه، ما كان له أن يقف مكتوف الأيدى أمام هذه الحملات الظالمة التى يقوم بها هذا الفريق من العلمانيين

وفلول الشيوعيين المصريين .

والذين يتصورون أن الأزهر يمكن أن يسكت أو يهادن عندما تهاجم شريعة الإسلام قوم مخطئون . . لقد عاهد الأزهر ربه أن يكون وفياً لدينه حارسا لتعاليمه ، يقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه أن ينال من هذا الدين العظيم الذى ارتضاه الله لعباده مصداقا لقوله تعالى :

" اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا "

وإن علماء الأزهر الشريف ليضعون أمام شعبنا الكريم الذى دافع عن الإسلام ضد أعدائه فى الداخل والخارج طوال تاريخه الطويل ، يضعون الحقائق التالية وينقلون شيئاً قليلاً من هجوم العلمانيين وفلول الشيوعيين ، على شريعة الإسلام وتعاليم الإسلام وصحابة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

وإن الأزهر الشريف ليطلب من شعبنا المؤمن بكل فئاته وطبقاته حكاماً ومحكومين أن يقفوا خلف الأزهر ويساندوه ويشدوا من أزره وهو يتصدى لهذه الطغمة الباغية من العلمانيين والشيوعيين .

إن العلمانيين بهجومهم الدائم على الإسلام وشريعته وتاريخه وصحابة نبيه يمثلون خروجا على الشرعية والنظام فى هذا البلد المسلم الذى ينص دستوره على أن دين الدولة هوالإسلام ؟ وعلى أن مبادئ

الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع .

وها نحن نذكر شيئا من حملة رموز العلمانيين المنظمة ضد الإسلام حريصين أن ننقل نفس عباراتهم التى تسطرها أقلامهم الآثمة هجوماً على دين الأمة وتراثها ومقدساتها حتى يعلم الشعب كله حكم الله فى هؤلاء وأمثالهم .

لم يخف الدكتور فرج فودة رفضه المطلق لكل ما يتصل بشرائع الإسلام أو يمت إليه بصلة ، وقد نالت الشريعة الإسلامية قسطاً وافراً من هجومه وعدوانه . يقول بالحرف الواحد :

« ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فوراً أو حتى خطوة خطوة » [(١)] .

ويقول فى حوار مع جريدة الأنباء الكويتية :

« أرفض تطبيق الشريعة وصوتى عالى جدا فى هذا الصدد »[(٢)] .

ويقرر أن العودة إلى تعاليم الإسلام وشريعة القرآن التى جاء بها محمد عليه الصلاة والسلام انتكاسة وردة حضارية .. يقول بالحرف الواحد :

« إن الدعوة لإقامة دولة دينية (أى تحكم بالقرآن والسنة) فى

(١) حوارات حول الشريعة لأحمد جودت ١٤-١٥

(٢) راجع كلمه المحرر بجريدة النور الصادرة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٠م

مصر تمثل ردة حضارية شاملة بكل المقاييس »[1] .

ويتقدم خطوة أخرى فيقول دون مواربة معلناً للدنيا كلها أن قوانين البشر أفضل من قوانين الله ، وأن القانون الوضعي أصلح وأنفع للمجتمع من القوانين التي تعتمد على القرآن فيقول في هذا الصدد :-
« ورأيي أن القانون الوضعي يحقق صالح المجتمع في قضايا الزنا مثلاً أكثر مما ستحققه الشريعة لو طبقت . . »[2] .

أي والله هكذا يقول : - شريعة البشر خير من شريعة الله !!! ويذكر دون حياء أن قوانين الغرب التي جاء بها الاستعمار من أوروبا أقدر على حكم مجتمعنا من الشريعة الإسلامية ، لأن شريعة الله قاصرة عاجزة وقوانين الغرب التي جاء بها الاستعمار أقدر منها !! يقول بالحرف الواحد : « إن القانون الحالي يعاقب على جرائم يعسر على الشريعة أن تعاقب عليها ، ويعكس احتياج المجتمع المعاصر بأقدر مما تفعل الشريعة »

والدكتور فرج فودة يكره شعائر الإسلام كرهاً شديداً ، فإذا كان

---

(١) الطائفية إلى أين ؟ ص٢٠

(٢) حوار حول قضايا إسلامية ١٧٨-١٧٩

المسلم الصالح يفرح بشيوعها وذيوعها وانتشارها فى وسائل الإعلام - وليت هذا حدث - لأنها تدل على عودة إلى الله سبحانه ورغبته فى مرضاته ، إذا كان المسلم الصادق كذلك ، فإن فرج فودة يضيق بالشعائر الإسلامية ويحزن ويكتئب إذا نودى بالآذان فى التليفزيون أو قرئ حديث نبوى شريف .

هذا كله - عنده - تخلف ورجعية وخضوع للتطرف فى وسائل الإعلام !!!

يقول -وما أسوأ ما قال - : « قد انتقدت بعض مظاهر التراجع الإعلامى أمام المد الدينى ، وأعطيت مثالاً على ذلك بالحرص على إذاعة أذان الصلاة كاملاً ومهما كانت البرامج المذاعة . . . ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إذاعة حديث نبوى بعد الآذان !! ». أى أن جهاز التليفزيون أصبح متطرفاً، والقائمون عليه متطرفون لأنهم لم يكتفوا بالمسلسلات والأفلام الهابطة والرقص والغناء بل تجرؤا -والويل لهم- على إذاعة آذان الصلاة وحديث قصير للنبى الكريم صلى الله عليه وسلم!!

وكأن المفروض على السادة المسئولين أن يبعدوا عن الشاشة الصغيرة كل ما فيه ذكر الله ولو شيئا ضئيلا جدا مثل الآذان!!!

حتى حديث العلامة الشيخ محمد متولى الشعراوى الذى تسعد بسماعه ملايين المشاهدين فى مصر والعالم العربى والإسلامى، والذى لا

يتقاضى فضيلته عليه أجراً- على قدر علمنا- والذى يعتبر مفخرة وثروة لبلدنا مصر وللأزهر الشريف ، حتى هذا الحديث الممتع يضيق به الدكتور فودة ويرى أن الخطأ التليفزيونى الذى لايغتفر أن أعطى الشيخ تلك المساحة ليخلق ما يسمى بظاهرة الشيخ الشعراوى . يقول د. فودة :- « ومن الأمثلة الأخرى على أخطاء التوجه الإعلامى بالتليفزيون ما أصبح يسمى بظاهرة الشيخ الشعراوى الذى خلق منه التليفزيون المصرى نجماً تليفزيونياً بإصراره على التركيز عليه وإعطاء مساحة يومية له فى التليفزيون » .

أما الخطأ الذى لايغتفر للوزارات والمصالح الحكومية فهو إقامة صلاة الظهر فى صالاتها مما يؤدى إلى تعطل المصالح وقلة الانتاج !!! فتحت عنوان "تحليل أخطاء أساليب المعالجة الحالية" ، يذكر منها :- « تعطيل الأعمال فى الوزارات والمصالح الحكومية لقضاء الصلاة جماعة مع تعطيل العمل وتخصيص صالات المبانى لأداء الصلاة رغم وجود أماكن مخصصة لذلك وكل هذا مخالف للقانون » (١).

حتى القوات المسلحة لم تسلم من نقده العلمانى السخيف ، إنه يرى أن التطرف غزا قواتنا المسلحة - جعلها الله درعاً للإسلام- أتدرون لماذا؟ لأنها سمحت لعلماء الأزهر بدخول قواتنا المسلحة ليقولوا للجنود

---

(١) النذير ٣٩-٤٠ .

قال الله وقال الرسول تحت عباءة التوجيه المعنوى !!

والأمر الغامض الذى لايفهمه الدكتور فودة إصدار مجلة دينية اسمها "المجاهد" حتى ولو تم توجيهها لصالح النظام على حد تعبيره .

استمع إليه يقول بجرأة لايحسد عليها :- « إن خللاً واضحاً قد طرأ على أساليب التوجيه المعنوى بالقوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧ حيث تم صبغ هذا التوجيه بصبغة دينية ربما كانت مفهومة.أو مبررة ، لكن غير المبرر هو استمرارها والتوسع فيها حتى الآن ، وباليقين فإن هناك مساحة واسعة للتوجيه الوطنى والتاريخى وغيرها من المجالات : الرحبة والأساسية ، وليس مفهوما أن تصدر القوات المسلحة مجلة دينية هى (المجاهد) حتى ولو تم توجيهها لصالح النظام .

وإنى أذكر الكاتب متسائلاً - فى هدوء - وأقول له : لقد خلا الجو للعلمانيين والشيوعيين أواخر الخمسينات وحتى نهاية الستينات وصالوا وجالوا وأغرقوا الأجهزة الإعلامية بكتبهم وأقلامهم ومقالاتهم وندواتهم ومنظماتهم واستهلكوا ميزانية الأمة فى بذخ ، وكان أعظم نجاح لهم حققوه ، وأعظم الأوسمة التى ازدانت بها صدورهم هى هزيمة ١٩٦٧ م وماتلاها من أيام النكسة السوداء .فهل كانوا يريدون أن يظلوا فى قيادة التوجيه المعنوى لكى تكتمل الهزيمة مرة أخرى سنة ١٩٧٣؟؟

فإذا كانوا قد نسوا، فإن الأمة لن تنسى أن التحول الفطرى للشعب

المؤمن والتوجيه المعنوى الذى قام عليه علماء الإسلام يعبئون الجنود ويعدونهم للنصر هو الذى حقق للأمة أملها ، ورد إليها كرامتها وعزتها فى رمضان المعظم الذى واكب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وإنه لولا هذا التوجيه المعنوى - الذى ضاق به صدرك - ولولا هذه الشحنة الإيمانية الرائعة التى ملئت بها أفئدة الجنود ماكان هذا الأداء الرائع ، والنداء العظيم (الله أكبر.. الله أكبر) الذى أطلقه الجنود وعبروا به من الهزيمة إلى النصر، ومزقوا بتلك الصيحة جحافل الظلام ورموا بأنفسهم إلى جحيم النيران غير مبالين بما يصيبهم فى سبيل دينهم ، حتى صنعوا من أجسادهم موانع بشرية ضد الألغام وفوهات المدافع المعادية .

ولا ينسى الكاتب الجرئ أن يسجل ملاحظة ينبه بها الأمة على خطر داهم انتشر بين صفوف القوات المسلحة . أتدرون ما هو الخطر العظيم الذى أزعج فرج فودة ؟ إنه انتشار ظاهرة الحجاب وستر العورات داخل أسر أفراد القوات المسلحة !! فعلى المخابرات العسكرية أن ترصد هذا التطرف ، لأن المفروض عند هذا الكاتب أن ترتدى زوجات الضباط آخر صيحة فى الأزياء، ويكشفن عن شعورهن وأجسامهن ، ليطمئن كاتبنا على أن الأمور فى الجيش على خير ما يرام ، ليس فيه ما يعكر الصفو والمزاج .

يقول الدكتور فرج فودة فى هذا الصدد :- « إن هناك مؤشراً يصعب

تجاهله وهو انتشار ظاهرة الحجاب داخل أفراد القوات المسلحة وهو أمر ملحوظ فى نوادى هذه القوات ، والحجاب فى حد ذاته لا يمثل خطرا ... لكن الخطر أن يكون مؤشرا لحجاب العقل ، وللانسياق إلى السلفية (يقصد تعاليم الإسلام) التي تقود أحيانا إلى مواجهة مع الشرعية ، وليس مقصودا بالطبع التصدى لمثل هذه الظاهرة فهو أمر غير وارد لكننا نوردها لمجرد رصد ظاهرة قد تكون لها دلالة !!! (١) .

أما السقطة الكبرى للدكتور فودة ، والجريمة التى لا تغتفر بكل المقاييس فهو هجومه السافر اللئيم على خيار صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم ، لقد أعلن الحرب وتطاول على أبى بكر الصديق ، وتطاول على عثمان بن عفان رضى الله عنه واتهمه بالظلم وعدم العدل ، وتطاول على الصحابى الجليل ابن عباس واتهمه بأنه لص سارق !! وتطاول على العشرة المبشرين بالجنة الذين كان يجلهم النبى صلى الله عليه وسلم ، فأعلنها حرباً شعواء على الزبير وسعد بن أبى وقاص وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف !! وإنى أعتذر للقارئ الكريم عن نقل كلام هذا الكاتب وإجرامه فى حق الصحابة الكرام تقديراً لمكانتهم وحفاظاً على شخصياتهم وحتى لانحقق رغبة هذا المارق فى نقل الأباطيل وإشاعتها عن أكرم الرجال وأطهر الأصحاب . إنهم أصحاب النبى صلى

(١) التذير . ص : ٣٨

الله عليه وسلم الذين لايحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق عليم النفاق .

أما موقف الدكتور فودة من علماء الإسلام والاستماتة فى السخرية منهم وتهوين شأنهم لدى العامة والخاصة فأمر معروف مشهور ، ويكفى أن أشير فقط إلى طعنه وهجومه على فضيلة الأمام الأكبر شيخ الأزهر دون خجل أو حياء ، يقول فى مقال له نشر بجريدة الأهالى ٢٣/٣/ ١٩٨٨ م :- « لشيخ الأزهر أن يحمد الله كثيرا على أن الشريعة ليست مطبقة فى مصر (!!) لأنها لو طبقت لأستحق أن يُجلَد . . . وأغلب الظن أن ذلك كان سيحدث على ملأ ، وأن جسده الرهيف كان سيعجز عن تحمل قسوة الجلاد ، فللجسد الإنسانى أحكام ، وشتان بين الجسد الذى ذاق حلاوة السمن البلدى وطراوة الزبد الهولندى ، وبين جسد عمر بن الخطاب الذى اسود جلده من أكل خبز الشعير بالزيت . . . . . » إلى أخر ما ورد فى مقاله من سخرية واستهزاء . . .

والسؤال الآن: هل ترضى أمتنا أن يهان فيها علماء الإسلام على صفحات الجرائد والمجلات، بينما يحترم غيرهم من رجال الأديان الأخرى ؟؟لحساب من يحدث هذا كله ؟!!!!

والحق أننى حزين على ما آل إليه حال كاتبنا (العملاق) الذى يريد فيما يبدو أن يلفت الأنظار إليه ويضع نفسه فى دائرة الضوء مهما كلفه

ذلك من ضياع مبادئ، وقيم وعقائد .

وإنا لنتساءل : لصالح من يسخر الدكتور فرج فودة قلمه؟!! ألحساب الشيوعية ؟ ومبلغ علمه قبل علمنا، أنها ماتت ومرغت فى الوحل بأيدى أصحابها ومعتنقيها الذين طالما ناضلوا وحاربوا وقاتلوا من أجلها !!

أم تراه يكتب وقد ارتدى زى المستشرقين والمبشرين ، وظن أنه يستطيع أن يحقق من داخل الحصون ما عجز عنه المبشرون والمستشرقون من خارجها ؟!

والفرق أن هؤلاء وان كان يعمل لحسابهم، فالفرق بينه وبينهم أنهم كانوا يستحون بعض الشئ ، ويصدرون عن شبهات علمية، ويخاطبون الناس من خلال منطق وإن كان مغلوطاً .

أما الرجل ويشهد الله على ما نقول :- فهو يكتب بلا حياء ويسطو على محاريب العلماء، ولا سند له من دين أو تاريخ، أو علم أو خبرة أو أمانة . . . وما أشبهه بذلك الذى قاله فيه شاعر قديم :

كناطح صخرة يوما ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

نسأل الله لك يا أخانا أن يعينك على فهم ما نقول ، وقول ما نفهم . . !! ونحن إذ نعلن ذلك على الملأ، نعلن أننا قررنا أن نقوم بدورنا فى الإبلاغ والدعوة للإصلاح فقد اتفقنا مع عدد من علماء الأمة

ومفكريها أن نقوم بهذا الدور تحت مسمى "ندوة العلماء" . على أن لا يقتصر عملنا على مجرد الرد على ما يثار حول الإسلام من شبهات وإنما سنقوم بإذن الله تعالى بإبداء الرأى فى كل ما يشغل بال المسلمين من قضايا يدور حولها الخلاف أياً كانت موضوعاتها. والله من وراء القصد .

عن الندوة - توقيع كل من :

ا.د عبد الغفار عزيز

رئيس الندوة - رئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين بالقاهرة

ا.د محمود حماية

أمين الندوة - رئيس قسم الدعوة بكلية أصول الدين بأسيوط

ا.د حلمى صابر

أستاذ بقسم الثقافة بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة

ا.د محمد البرى

أستاذ مساعد بكلية الدعوة الأسلامية بالقاهرة

ا.محمود محمد عبد الرحيم

مدرس مساعد بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة

خطاب ندوة العلماء إلى لجنة الأحزاب

هذا هو نص الخطاب الذى أرسل إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية باسم ندوة العلماء، ونشرته جريدة النور فى ١٩٩٢/٦/٣ أى قبل حادث الأغتيال بخمسة أيام فقط - والذى قالت عنه بعض الصحف أنه كان المحرض على قتل الدكتور فرج مع أن المتهم الذى قالت عنه الصحف إنه قبض عليه فى مسرح الجريمة، قال إنهم قد خططوا للقتل منذ أكثر من شهرين ، وكانت الندوة قد كلفت أحد أعضائها وهو الأستاذ الدكتور حلمى صابر الأستاذ بكلية الدعوة بكتابة هذا الخطاب وارساله إلى الجهات المختصة - فأرسل منه نسخاً إلى رئيس الجمهورية ورئيسى مجلس الشعب والشورى بالإضافة إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب ، والخطاب مذيل بتوقيعات أعضاء هيئة التدريس بكلية الدعوة بجامعة الأزهر، وكذلك توقيعات أخرى مختلفة مؤيدة لاعتراض ندوة العلماء من بينها الأستاذ المستشار مساعد المدعى العام الاشتراكى سابقا، والأستاذ الدكتور رئيس نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة و الأستاذ الدكتور عميد هندسة القاهرة .

السيد الموقر / رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .... وبعد

فقد طالعتنا الصحف في يوم الخميس ١٤ مايو ١٩٩٢م بإعلان المدعى العام الاشتراكى بناء على إخطار من سيادتكم له بإشهار حزب جديد يدعى (حزب المستقبل)، ويحتوى هذا الإشهار على قائمة بأسماء السادة المؤسسين لهذا الحزب والتى ضمت مائة وأربعة وستين اسماً .

وقد تفضلتم مشكورين ببيان أن من لديه اعتراضاً على أى من الأسماء المذكورة أن يتقدم إليكم باعتراضه مؤيداً بما لديه من مستندات خلال شهر من تاريخ هذا الإعلان ، وقد نظرت فى أسماء المؤسسين لهذا الحزب فوجدت بها عدداً كبيراً من العلمانيين ومن غيرهم من أصحاب الأفكار الشاذة ، وقد جعل الدكتور فرج فودة وكيل المؤسسين لهذا الحزب مما يترك انطباعاً للوهلة الأولى أن اتجاه هذا الحزب سيكون علمانياً صرفاً .

والعلمانية كما هو معروف أنها مصطلح يعنى : الفصل بين الدين والحياة ، فهى تساوى كلمة " اللادينية " ، وقد جاء فى دائرة المعارف البريطانية عن العلمانية : أنها حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بهذه الدنيا وحدها ، فهى - أى العلمانية - اتجاه يقوم على تنظيم كافة شئون الحياة وفق معايير

بشرية بحته دون النظر أو الرجوع إلى الدين فى شئ ، وقد قرر مجمع اللغة العربية أن العلمانية كمصطلح يضبط بفتح العين نسبة إلى العالم أو الأرض والمعنى المراد منه فى معظم بلاد أوربا الغربية - وخاصة - فرنسا هو فصل الدين عن الدولة .

ومما يؤسف له أن وكيل المؤسسين لهذا الحزب والكثيرين معه فى الحزب المقترح يتبنون هذا الاتجاه الذى يقوم على الدعوة إلى التخلص من هذا الدين وعزله مطلقا عن حركة المجتمع .

فالدكتور فرج فودة علمانى حتى النخاع ، وقد خلع عليه بعض الصحفيين لقب " العلمانى المقاتل " حيث أوقف جهاده وفكره وحياته كلها على منع تطبيق الشريعة الإسلامية ، أو إقامة الدولة الإسلامية فى أى صورة من الصور ، وبأى وسيلة من الوسائل ، وهو يعلن ذلك فى كتبه وفى لقاءاته الفكرية بلا مواربة أو خداع .

***

وها هى الدلائل الواضحة على اتجاه وكيل المؤسسين لهذا الحزب :-

أولاً : الرفض المطلق لتطبيق الشريعة الإسلامية :-

فقد سئل فى حوار أجرى معه حول موقفه من قضية تطبيق الشريعة ، فأجاب : " ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة

... لأننى أرى أن تطبيق الشريعة لا يحمل فى مضمونه الا مدخلا لدولة دينية"

(كتاب حوارات حول الشريعة ص ١٤) .

ويقول أيضاً : " إن الدعوة لإقامة دولة دينية فى مصر تمثل ردة حضارية شاملة بكل المقاييس "

(كتاب الطائفية إلى أين ص ٢٠) .

ثانياً : يقول بتفوق القانون الوضعى على الشريعة الإسلامية

فهو يرفض من حيث المبدأ التحاكم للشريعة الإسلامية ، ويتجاوز الحد فيقول :"إن القوانين الوضعية تحقق المصلحة للمجتمع أكثر من الشريعة الإسلامية " ، ويقول : "ورأيى أن القانون الوضعى يحقق صالح المجتمع فى قضايا الزنا مثلاً أكثر مما ستحققه الشريعة لو طبقت " ، ويقول عن القانون الحالى:" إنه يعكس احتياج المجتمع المعاصر بأقدر مما تعمل الشريعة "

(كتاب الحقيقة الغائبة ص :١٢١) .

وقد كتب مقالاً فى مجلة أكتوبر عدد الأحد ١٩٩٢/٥/١٠م تحت عنوان "ماذا حدث للعقل المصرى؟" يتهكم فيه ويسخر من عقول السادة أعضاء اللجنة التشريعية فى مجلس الشعب لأنهم طالبوا بتحريم سفور

المرأة والشـذوذ الجنسى والزنا بتـراضى الطرفين ، ويقـول :" العنوان أصابنى باكتئاب شديد ! " .

ويهزأ بعقول المشرعين فى مصر لحماية الفضيلة والأخلاق فيطالب وزير الصحة - متهكماً - بدعم أسعار المهدئات والمسكنات لكى تكون فى متناول السادة المشرّعين فى البرلمان الذين يحرصون على حماية الأخلاق والعفاف ،فهو يريدها تبرجاً وسفوراً وإباحية ! ويهزأ من الذين يريدون حماية الأخلاق فى المجتمع ، ويدعى أن جرائم الاغتصاب لم تظهر إلا فى عصر الحجاب أما عصر الميكروجيب فلم يكن هناك شئ من ذلك ! وكأنه يغمز إلى أن الحجاب وراء هذا السقوط الأخلاقى .

ثالثاً : أنه شديد العداوة لكل ما هو اسلامى ، ويفرط فى عداوته لوجود الشعائر الإسلامية وظهورها فى ساحة الإعلام والسياسة

فقد ذكر فى كتاب (الطائفية إلى أين ؟ ص ٣١و٣٢) : أن البرامج الدينية تمثل اختراقا للإعلام وخطراً على مدنية الدولة، ويعتبر الأذان فى التلفزيون تراجعاً إعلامياً أمام المد الدينى ، ويرى أن من الأخطاء الفادحة التى وقع فيها المشرفون على التلفزيون أنهم أعطوا مساحات كبيرة من ساعات الإرسال للبرامج الدينية - خاصة - الشيخ / الشعراوى فى تفسيره وأحاديثه ، وقد سماها - متهكماً - ظاهرة الشيخ الشعراوى، وقد هاجم بعنف إدارة التوجيه المعنوى بالقوات المسلحة

لأنها اصطبغت بالصبغة الدينية ، ويتعجب كيف أنها سمحت لمجلة مثل " المجاهد" أن تنتشر بين القوات المسلحة ، ويعتبر ذلك خللاً واضحاً قد طرأ على أساليب التوجيه المعنوى بالقوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧ م ؟

ويعتبر الدكتور فرج فودة أن الدعوة إلى الحجاب ، والدعوة إلى منع الاختلاط فى المؤسسات التعليمية بين الذكور والإناث، والدعوة إلى إطلاق اللحية وإلى استعمال السواك وإحياء السنن، يعتبر سيادته تلك الأشياء أمراضاً يجب استئصالها من المجتمع المصرى !!

رابعا : هجوم الدكتور فرج فودة على التاريخ الإسلامى ، وتطاوله على بعض أصحاب النبى الكريم صلى الله عليه وسلم وعلى الرموز الإسلامية وعلماء الأمة

فنجده فى كتاب (الحقيقة الغائبة ص ٦٠) : يتطاول على الصحابى الجليل عبد الله بن عباس ويتهمه بسرقة بيت المال فيقول : " هل الاستيلاء على أموال المسلمين بالباطل حلال على مسلم لكونه عاصر الرسول أو الخلفاء أو الصحابة ، حرام علينا لأننا جئنا فى عصر غير العصر وزمان غير الزمان ؟ ......

ثم يقول : أتذكر أن أحد أعضاء تنظيم الجهاد كان يكحّل عينيه وعندما سئل ، قال تأسياً بابن عباس ، ولعله لو قرأ ما قرأناه عنه " ما تأسى به وما اكتحل مثله !!........"

يا سبحان الله : ما أشد جرأتك أيها الدكتور على ابن عباس حبر الأمة وفقيهها ، وهل الروايات الساقطة التى التقطهتا من هنا أو هناك تجعلك تحكم هذا الحكم ... ما هكذا يا سعد تورد الابل ؟

ولم يكتف الدكتور بمهاجمة الصحابة الأجلاء ، بل نجده يكيل السباب والطعن والسب لشيخ الأزهر فى كلمات يعف اللسان عن ذكرها لا لشئ غير أن فضيلة الأمام تصدى لزمرة المارقين من دعاة الفصل بين الدين والدولة .... ينظر هذا الهجوم فى جريدة الأهالى عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٨٨ م وهاجم أيضا زمرة العلماء الذين تحفظوا على فتوى المفتى بإباحة شهادات الاستثمار وقال كلاما يعف اللسان عن ذكره حتى سماهم " فقهاء النكد " ... يراجع مقاله بجريدة مايو عدد ٨٤٧ الصادرة بتاريخ ٨٩/١٠/١٦ .

خامسا : الهجوم على التيار الإسلامى واستعداء النظام وتحريضه على ضرب هذا التيار

فهو يحذر القيادة السياسية من تزايد الدعوة للدولة الدينية ، ويطالبهم بأن يقفوا بحسم ضد هذا التيار ، ويحذر أعضاء البرلمان ويستنفرهم للتصدى للإسلاميين داخل البرلمان والدكتور فرج فى أسلوبه للتحريض على الإسلاميين يلعب دائما بورقة الأقباط فى مصر وينصب نفسه حاميا لحماهم ، ويقول يجب أن نضحى بقضية تطبيق الشريعة

بالكلية حتى لا نخدش مشاعر النصارى فى مصر "

يا سبحان الله ! وهل يجهل أحد فى مصر من المسلمين ومن النصارى مدى العناية التى كفلها الإسلام لأهل الكتاب ، وقد أصبح المبدأ الشرعى " لهم مالنا وعليهم ما علينا " يحفظه كل إنسان على أرض مصر ؟ وهل يجد الأقباط تحقيقا للسلام والأمان فى بقعة من بقاع الأرض أكثر من أرض مصر وبين إخوانهم المسلمين هنا ؟ ثم أين موقف سيادة الدكتور من الصهيونية فى فلسطين التى سلبت الحقوق واغتصبت الأرض ؟! لم تر له كلمة واحدة يطالب فيها بحق مغتصب ، أو يهاجم فيها معتديا مثل هجومه على تطبيق الشريعة أو العودة بالمجتمع إلى الإطار الإسلامى الصحيح مما يجعلنا نتشكك كثيراً فى انتمائه السياسى والوطنى ، ويجعلنا نضع علامات استفهام كثيرة حول اتجاهه الفكرى وانتمائه الحقيقى ؟

سادسا : إذا كان ما قدمناه عن وكيل المؤسسين لحزب المستقبل يثير العجب والدهشة لدى كل قارئ ، فإن هناك ما هو أشد عجباً ،وهو اشتراك الدكتور / أحمد صبحى منصور رقم (٦) فى قائمة المؤسسين لهذا الحزب ، وقد لا يعلم البعض من هو المدعى أحمد منصور ، فهو الذى يحمل فكراً شاذاً عن بيئتنا وثقافتنا الإسلامية الصحيحة ، إنه صاحب الاعتقاد بعدم ختم النبوة بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ،

وقد ذهب إلى أمريكا واعتنق أفكار المدعو " رشاد خليفة " الذى ادعى النبوة بولاية أريزونا فى أمريكا فى مسجد توسان ، وهو صاحب الإعتقاد بانكار السنة النبوية وغير ذلك كثير من الأفكار الشاذة مما جعل مجلس جامعة الأزهر يتخذ قرارا بفصله من الجامعة ، ومما هو معلوم أن قرارات محكمة النقض المصرية اعتبرت أن ادعاء النبوة بعد رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم أو التصديق بها قولا أو عملا إحدى الجرائم الأساسية التى تهدر أمن المجتمع وسلامته .

هذا باختصار بيان لبعض الاتجاهات الفكرية التى يحملها دعاة ومؤسسو حزب المستقبل ومن أراد المزيد فعليه بقراءة كتب الدكتور فرج فودة والتى منها : (قبل السقوط ، الحقيقة الغائبة ، حوار حول العلمانية و الملعوب ، الإرهاب ، النذير ، الطائفية إلى أين؟ بالاشتراك مع آخرين) وغير ذلك ، هذا عدا مقالاته وندواته التى يذيع فيها أفكاره واتجاهاته .

وإذا كان الاعتراض على أشخاص المؤسسين لهذا الحزب قد يقصد به ما ثبت ضدهم من أحكام جنائية أو انتماءات مخالفة للشريعة والدستور من عمالة لتنظيم هدام ، أو الانضمام إلى هيئة خارجية تحرص على تخريب المجتمع وتهديد أمنه وسلامته أو غير ذلك ...فإننى أرى أن **الاتجاه الفكرى العام لهذا الحزب الممثلين له لهو أشد خطر على أمن الأمة**

وسلامتها ، لأنه يعادى الأمة فى حسها الدينى ، ويتعارض مع ميول الأمة وتطلعها إلى العودة إلى الإسلام دستوراً وشريعة ، والموافقة على إنشاء حزب يحمل هذا الاتجاه قد يؤدى إلى رد فعل غاضب لدى كثير من جماهير المسلمين الذين يتطلعون إلى إشهار حزب إسلامى فلم يسمح لهم بحجة أن الدولة كلها وبكل مؤسساتها تعمل فى ظل الإسلام.

وإذا كنا الآن نعانى من تجاوزات بعض الشباب المتدين نتيجة لوجود قصور أو بعض القصور فى مواد الدستور أو بعض التشريعات الوضعية ، فما أحرانا أن لا نزيد النار اشتعالا فنسمح بالظهور لهذا الحزب الذى يريدها علمانية بحته ، ولا ننسى ما رفعته هيئة المحكمة الموقرة التى نظرت حادث "المنصة " من رفع مذكرة منفصلة أرفقت بأوراق القضية للعرض على السيد رئيس الجمهورية بصفته الضابط المصدق على الحكم بما رأته من ملاحظات استخلصتها من معايشتها لأحداث القضية ، واقترحت المحكمة فى هذه المذكرة وضع خطة وقائية وعلاجية لوضع حد للتطرف الدينى الذى ينشأ غالباً من التفاعل العكسى مع كثير من مظاهر الفساد والخلل الاجتماعى السائد ، مما يجعل المتربصين بأمن هذا البلد يستغلون انتشار بعض المظاهر المنافية للآداب والقيم الإسلامية فى المجتمع ويضربون على وترها لإثارة الشباب المتدين واستغلال حماستهم واندفاعهم لتقويض أمن المجتمع والقيام بأعمال العنف، وأوصت المذكرة

بعدم ترويج الانحراف الخلقى وبتنقية برامج التليفزيون من مظاهر الابتذال ، وتوجيه مؤسساتنا الثقافية والإعلامية لتقديم الزاد الطيب لهؤلاء الشباب والإسراع فى مراجعة قوانيننا الوضعية لتكون متمشية مع أحكام الشريعة الإسلامية تنفيذاً لحكم الله ومبادئ الدستور، لقطع خط الرجعة على كل مستغل لهذا النقص التشريعى لإثارة حماس الشباب المتدين ودفعه لتكفير حكامه ومجتمعه عن غير حق ، والحق يقال : لقد كانت استجابة السيد رئيس الجمهورية لهذه المذكرة سريعة وأولاها عناية كبيرة حتى ظهر أثارها أو بعض آثارها فى المجتمع .

وإننا باسم "**ندوة علماء الأزهر**" نناشد السيد رئيس الجمهورية ، ونناشد السيد رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية ، وكذلك المدعى العام الاشتراكى ، وكل مسئول فى هذا المجتمع الذى نحرص جميعا على أمنه وسلامته ، نناشدهم جميعا عدم السماح لقيام هذا الحزب حتى لا نزيد النار اشتعالاً. وإننا نعترض على اسمين من هذه الأسماء وهما الدكتور فرج فودة والدكتورأحمد صبحى لما قدمناه عنهما من انتماءاتهما الفكرية واتجاههما غير السوى ، ونعترض على اتجاه الحزب عموماً لأنه سيؤدى إلى بلبلة الأمة وتقويض دعائم الأمن والاستقرار فيها .

وصدق الله العظيم فى قوله الكريم:

"فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم"

اللهم بلغت اللهم فاشهـــــــد .

أسماء السادة الموقعين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الدعوة الإسلامية

م	الاسم	الوظيفة
١-	أ.د. حلمى عبد المنعم صابر	أستاذ بقسم الثقافة الإسلامية
٢-	أ.د. عبد الرحمن العدوى	أستاذ الفقة بكلية الدعوة الإسلامية
٣-	د. يحيى سالم صالح	مدرس بقسم الإعلام الإسلامى
٤-	د.عبد الله على سمك	مدرس بقسم الاديان والمذاهب
٥-	د. زكى محمد أحمد عثمان	مدرس بقسم الثقافة الإسلامية
٦-	د. جودة أحمد جودة العط	مدرس بقسم الإعلام الإسلامى
٧-	د. أحمد ربيع أحمد	مدرس بقسم الثقافة الإسلامية
٨-	د.عبد الله حسن بركات	مدرس بقسم الأديان والمذاهب
٩-	جمال السيد محمد	مدرس مساعد بقسم الأديان والمذاهب
١٠-	عبد السلام بشر محمد سعيد	مدرس مساعد بقسم الثقافة
١١-	عادل محمد محمود	مدرس مساعد بقسم الأديان والمذاهب
١٢-	د. محمود الصاوى عبد الرحيم	مدرس مساعد بقسم الإعلام الإسلامى

أسماء السادة الموقعين من الشخصيات العامة

الاسم	الوظيفة
أ.د مصطفى نور الدين إسماعيل فهمى	أستاذ بجامعة القاهرة
أ.د عماد الدين خلف الحسينى	أستاذ بجامعة القاهرة
أ. د مجدى فكرى محمد فرحات	أستاذ بجامعة القاهرة
أ. د سراج الدين السيد حبيب	أستاذ بجامعة القاهرة
د.مصطفى السعيد	أستاذ بجامعة القاهرة

د.صلاح عبد الكريم	مدرس هندسة القاهرة
د.عصام عبد الحليم حشيش	مدرس هندسة القاهرة
المستشار حسن عبد الحميد	المحامى بالنقض ومساعد المدعى العام الاشتراكى سابقا
د. . بهجت عزت الاناضولى	أستاذ م. بجامعة القاهرة
أ .د . سمير إبراهيم شاهين	أستاذ م. بجامعة القاهرة
أ. د. محمد فهيم حسن	أستاذ م. بجامعة القاهرة
أ. د. فاروق أسماعيل أحمد	عميد كلية الهندسة - جامعة القاهرة
أ.د. بدر الدين غازى	أستاذ بجامعة القاهرة ورئيس نادى أعضاء هيئة التدريس

الرد على مقال نشره فرج فودة فى مجلة أكتوبر

نعرض هنا نص ما نشرته مجلة حريتى فى ١٩٩٢/٥/١٠ وهو عبارة عن خلاصة للرد على أحد مقالات الدكتور فرج فودة التى نشرت بمجلة أكتوبر وأثار فيه كثيرا من الشبه والمغالطات ليثبت عدم صلاحية الشريعة للتطبيق رفضت المجلة نشر هذا الرد رغم إلحاحنا ، وللأسف فقد ادعى الأستاذ صلاح منتصر بعد اغتيال الدكتور فرج فودة ، ولوم بعض الكتاب لسيادته بعدم النشر -ادعى أن ألفاظ المقال كانت غير لائقة ، ولذلك فهو غير صالح للنشر ، ويمكن للقارى أن يتأكد بعد القراءة أن ماقاله صلاح منتصر غير صحيح بالمرة وأن المقال عبارة عن ردٍّ علمى لاتوجد به أى إثارة أو تجريح لأحد وقد نشر المقال تحت عنوان : **(من ندوة العلماء بالأزهر إلى فرج فودة)** ، كما زينت المجله المقال بهذه العناوين الكبيرة :

- **لا فرق بين الإسلام الدين . . والإسلام الدولة**
- **للمرة الألف نؤكد :دستورنا لايؤيد العلمانية**
- **تطبيق الشريعة ليس برنامجا حزبيا**
- **هذه حقوق وواجبات غير المسلمين**

ثم بدأت المجله الرد بهذه المقدمة :- هذا هو الرد الذى أصدرته ندوة العلماء برئاسة الدكتور عبد الغفار عزيز رئيس قسم الدعوة فى كلية أصول الدين على المقالات التى يكتبها فرج فودة فى مجلة أسبوعية . . يقول الرد :-

يحرص الدكتور فرج فودة على التفريق بين الإسلام الدين والإسلام الدولة . . ويعلن قبوله للأول ورفضه للثانى . . وفى هذا خلط فاحش بين حقيقة الدين كما عرفتها المجتمعات الغربية وحقيقة الدين كما عرفتها الأمة الإسلامية . . فالدين الذى يعرفه الغربيون لا يعدو أن يكون علاقة روحية أو جملة من الشعائر التعبدية .

لكن الدين الذى يعرفه المسلمون هو كل ما شرعه الله لعباده من الأحكام : عقائد وشعائر وشرائع ، ومن هذه الأحكام ما يتعلق بالعبادات ومنها ما يتعلق بالمعاملات . . وكل ما يتعلق بالمعاملات يدخل فى دائرة الدولة أو الإسلام الدولة كما هو تعبير د. فرج فودة- وهو من الدين الذى يأمرنا الله باتباعه ، وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هو الفرق بين قوله :" **كتب عليكم الصيام** " ، وقوله : " **كتب عليكم القصاص**" ، وقوله: "**وأحل الله البيع وحرم الربا**" ،وقوله : "**وأن احكم بينهم بما أنزل الله**"؟! أليس كل ذلك قرآناً يتلى وديناً واجب الاتباع ؟!

فإن قال الدكتور فودة :- ولكن هذا التفريق أو التقسيم إلى دين ودولة هو من مصطلحات الدعاة إلى تطبيق الشريعة . . قلنا نعم ، ولقد أرادوا بذلك أن يبرزوا حقيقة التلاحم بين الدين والدولة وبيان أن الدولة جزء أساسى من الإسلام ، وأن الشريعة صنو العقيدة فى هذا الدين وذلك عندما ثار الجدل وكثر اللغط حول صلة الشريعة بالعقيدة وعلاقة الإسلام

بالدولة ، فهو من قبيل ما يسميه أهل اللغة ذكر الخاص بعد العام إبرازاً لأهميته وتأكيدا لمكانته ، كما قال تعالى : " **تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر** " . والروح وهو جبريل من الملائكة لا محالة !!

ومن ناحية أخرى فإنه ليست كل مسائل الدولة من قبيل الشرع المؤول الذى يسوغ أن يطلق عليه أنه " رؤى واجتهادات " بل منها ما هو كذلك . ومنها ماهو محكم قطعى وثابت جلى لا مجال لأن يختلف فيه أو يختلف عليه . . كما أن مسائل العبادات والشعائر ، أى الإسلام الدين - حسب تصنيف الدكتور فرج فودة - ليست جميعها من قبيل الشرع المحكم ، بل منها ماهو كذلك ومنها ما هو من موارد الاجتهاد ، وحسبنا الاختلافات الفقهية الواردة فى كثير من مسائل الطهارة والصلاة رغم أن الطهور شطر الإيمان . . والصلاة هى عماد الدين .

الدستور والقانون

ويحرص الدكتور فرج فودة على التأكيد على أن المرجعية فى الدولة المدنية تتمثل فى الدستور والقانون الوضعى فحسب . . .

ويرفض رفضاً باتاً تدخل الدين فى مجال الحكم والسياسة ، ويرى أن هذا هو الفرقان بين الدولة المدنية والدينية ، وفى ذلك رفض لحاكمية الشريعة ونصوصها المقدسة قرآنا وسنة فى مجال الدولة .

وقد أجمعت الأمة كلها إجماعاً قطعياً مستنداً إلى مئات النصوص

المحكمة على أن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الشرع لا غير ، فما حكم فيه الشرع بحكم قاطع فقد حسم أمره وأغلق ملفه كما قال الله تعالى " **وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً** " وما كان من موارد الاجتهاد أو تركته الشريعة عفواً،وأحالت فيه إلى الخبرة البشرية باعتباره من شئون دنيانا .، فهذا الذى يصول فيه الناس ويجولون فى إطار مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية .

ولسنا نفهم فى الحقيقة معنى قول د. فودة : أن المرجعية المدنية لا تتجاهل المرجعية الدينية ولا تقفز فوقها ، بل كثيراً ما تلتقى معها إذا تحقق الاجتهاد المستنير ....

هل يقصد أن المرجعية المدنية تتقيد بالمرجعية الدينية ولا تخرج عن ثوابتها ومحكماتها ؟!. لو كان الأمر كذلك لا نتفى الخلاف ولما وجد وجه لإثارة كل هذا الجدل .. ولكن هذا بالقطع ليس هو مقصود الدكتور فودة بيقين لأن جوهر العلمانية التى يدعو إليها هو الفصل بين الدين والسياسة ، أى عدم تدخل المرجعية الدينية فى المرجعية المدنية ، أو الفصل المطلق بين المرجعيتين ، بدليل قوله بعد ذلك : بل كثيراً ما تلتقى معها .. والسؤال الآن : وماذا إذا لم تلتق معها ؟!

إذا تعارض حكم الله عز وجل مع أهواء البشر وقوانينهم فلمن يكون

الحكم والسيادة والمرجعية ؟! وأبسط مثال على ذلك إباحة المرجعية المدنية للحرية الجنسية بلا حدود، وتحريم ذلك فى المرجعية الدينية إلا بالزواج أو ملك اليمين واعتباره من أكبر الكبائر !

إن المثال الذى ساقه للتدليل على أن المرجعية المدنية لا تتجاهل المرجعية الدينية ولا تقفز فوقها ليثير سؤالاً منطقياً : ولماذا الأحوال الشخصية وحدها هى التى تتقيد بالمرجعية الدينية ؟وما وجه التفريق بين النصوص الواردة فى هذا المجال والنصوص الواردة فى بقية المجالات ؟ وما هو المبرر الشرعى الذى يبيح لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض ؟

ويتسائل الدكتور فودة حول موقف "الدعاة إلى تطبيق الشريعة من قضية الشورى والديمقراطية، وشرط القرشية بالنسبة للحاكم وقضية الحرية، ومعاملة غير المسلمين ونحوه .. ويرى فى عدم حسم هذه القضايا مبرراً لتكريس العلمانية وإدانة الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية !!

بالنسبة لقضية الشورى وما دار من الخلاف الفقهى حول كونها معلمة أو ملزمة .. فإن الأمر فى هذا الخلاف يسير ، ذلك لأنه - بعيداً عن الجدل الفقهى الدائر فى هذه القضية- فقد تقرر فى أصول السياسة الشرعية أن الخلافة أو رياسة الدولة فى الإسلام عقد من العقود، تمثل الأمة أحد أطرافها ويمثل الخليفة أو الإمام الطرف الاخر ، وككل العقود

الشرعية يجوز تقييد هذا العقد بما شاء أطرافه من الشروط والقيود ، إلا شرطاً أو قيداً أحل حراماً أو حرم حلالاً ، وعلى هذا فالمدخل المختار لحسم هذه القضية هو تقييد البيعة ابتداء ، وذلك بأن تعقد البيعة على أساس وثيقة دستورية تحدد فيها حقوق كل من الطرفين وواجباتهم ، ويفصل فيها القول ، ويحدد فيها ما إذا كانت الشورى ملزمة على الإطلاق أو ملزمة فى بعض المسائل دون بعضها الآخر ، وتكون إلزامية الشورى فى هذه الحالة مردها إلى العقد الذى لا يستطيع أن يتحلل من قيوده أحد ، والذى يلزم القائلين بإلزامية الشورى والقائلين بإعلامها على السواء ، وكل سلطة تخرج على مقتضى هذه الوثيقة فهى سلطة مبطلة ولا شرعية لها ،وفى كتب أهل العلم إشارات جلية إلى هذا المدخل لايتسع المقام لايرادها فى مثل هذا المقال بطبيعة الحال .

خلاف واتفاق

أما الديمقراطية وموقف الداعين إلى تحكيم الشريعة منها ، فإن الخلاف الوارد فى هذا المقام بين الدعاة إلى الإسلام يعد من جنس الخلاف اللفظى الذى يؤول فى الحقيقة إلى الاتفاق، لأنه مهما تباينت عبارات أهل العلم فى التعبير عن هذا الموقف، فقد اتفق الجميع على مضمون واحد لامنازعة فيه بين أحد منهم، وهو التفريق بين السيادة التى يجب أن

تكون للشرع لاغير وبين السلطة التى تقررها الشريعة للأمة بلامنازع، فالمرجعية العليا فى الدولة الإسلامية هى للشرع لاغير، أما السلطة السياسية فمصدرها الأمة وهى وحدها صاحبة الحق فى الهيمنة على حكامها تولية ورقابة وعزلاً، أما اشتراط القرشية بالنسبة للحاكم فهو مسألة اجتهادية، وهو شرط تفضيلى عند القائلين به، أى أنه إذا أتيح للأمة مرشحان استويا كفاية وديانة وامتاز أحدهما بكونه قرشياً كان هو المقدم فى الاختيار ، أما إذا تعارض هذا الشرط مع الكفاية أو الديانة، فهذان الشرطان أولى بالاعتبار بلا نزاع . . .

ولابن خلدون مذهب معروف فى هذا الشرط، فقد فهم أن المقصود بهذا الشرط هو العصبية السياسية أى أن يكون للحاكم من الثقل السياسى ما يمكنه من الحكم، وهو يكون كذلك إذا كان مؤيداً من الأغلبية فى واقعنا المعاصر .

والحرية مقدسة فى المنهج الإسلامى ، لكنها مقيدة - ويجب أن تقيد- بعدم الإضرار بالآخرين وعدم الخروج على المعلوم بالضرورة من الدين. والمعلوم من الدين بالضرورة مسائل محدودة ومنضبطة ولا مجال فيها لمزايدة مزايد ، فليس من الحرية فى شئ فى المنهج الإسلامى حرية البغاء مثلاً أو الاتجار فى الهيروين ، أو الطعن فى الأنبياء والمرسلين !! ولا أحسب إلا أن هذين القيدين موضع إقرار بين الكافة .

معاملة غير المسلمين؟

أما معاملة غير المسلمين فى ظل تحكيم الشريعة فإن الأصل فيها أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، لهم حقوق وعليهم واجبات: أما حقوقهم فهم آمنون على دمائهم وأموالهم وأعراضهم بمثل ما يأمن به المسلمون، وهم آمنون على شعائرهم ومعابدهم يتركون فيها وما يدينون، وأبواب المشاركة فى بناء الدولة مفتوحة أمامهم على مصراعيها، ولهم على ذلك النصرة، ولهم تنظيم مسائل الأسرة ومايتعلق بالأحوال الشخصية وفقاً لما يدينون، ولايتسع المجال لتفصيل القول فى مثل هذه القضية فى مثل هذا المقام ولكن حسبنا هذه الإشارات الاجمالية التى يمكن إيجازها مرة أخرى فى عبارة :"لهم ما للمسلين وعليهم ما على المسلمين " .وقد عرف تاريخ الدولة الإسلامية من كان من أهل الذمة فى منصب الوزارة ومنصب السفارة وغيرها من المناصب الهامة .

إن تطبيق الشريعة ليس برنامجاً حزبياً تطرحه فئة محدودة على أرض هذا الوطن ، إنه إرادة هذه الأمة، والدين الذى يدين به الكافة !! فهو فوق الأطر الحزبية والتنظيمات السياسية والخلافات المذهبية .. والدولة كل الدولة: حكومة ومعارضة مسئولة أمام الله عز وجل عن أن تقيم هذا الدين وأن تجيّش له الطاقات، وأن تعد له الرجال وأن توظف كل إمكانياتها المادية والبشرية لإقامته على وجهه كما أمر الله ..

والحمد لله، فإن دستورنا لايؤيد العلمانية وإنما يقر فى مادته الثانية

أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع .

غياب أم مكابرة

ويقرر الكتور فودة أن المتاح من الاجتهاد فى القضايا الشرعية لا يخرج عن نطاق اجتهادات فقهاء القرنين الثانى والثالث ثم شنع على هذه الاجتهادات بما جاد به قلمه !!

ولاندرى هل هذا منه غياب عن الواقع؟ أم إنه محض العناد والمكابرة؟! . . . . . ترى هل سمع فرج فودة بمشروعات القوانين التى أعدها الأزهر ووزارة العدل وغيرهما من الجهات؟! هل سمع سيادته بآلاف الرسائل الجامعية فى مختلف مجالات السياسة الشرعية القضائية والمالية والدستورية وغيرها سواء فى جامعة الأزهر أو غيرها من الجامعات الإسلامية وهى كلها اجتهادات ناضجة لصياغة أحكام الفقه الإسلامى صياغة معاصرة فى هذه المجالات ؟ . .

هل سمع سيادته أن ما كتب فى الاقتصاد الإسلامى وحده يربو على بضع مئات وفق التقرير الذى قدم إلى المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى الذى عقد بمكة المكرمة قبل عشرة سنوات ؟ ترى كم بلغ عددها الآن ؟! وكم بلغ عدد ما كتب فى غيرها من المجالات ؟

نسأل الله أن يقينا وإياه شر البهت والمكابرة . . .

وفى نهاية هذا التعقيب لايسع ندوة العلماء إلا أن تدعو للجميع بالهداية وتدعو من يرغب فى محاورتها حول هذا الموضوع إلى الإعلان عن رغبته فى ذلك وتحديد الموعد المناسب زماناً ومكاناً .

والله من وراء القصد .

اللهم لا حسد

هذا هو آخر مقال للدكتور فرج فودة نشر له قبل اغتياله بيومين، فى مجلة أكتوبر تحت عنوان "اللهم لا حسد"، وهو يمثل نموذجاً لكتابات الفقيد وأسلوبه فى السخرية والاستهزاء بكافة فصائل التيار الإسلامى.

اللهم لا حسد.

هكذا الدنيا على رأى الأستاذ محمود السعدنى : " إذا أقبلت (باض الحمام على الوتد) ، وإذا أدبرت (بال الحمار على الأسد)" . وقد أقبلت بالنسبة لعلماء النفس فى مصر ، وأدبرت بالنسبة للعقلاء فى بلدنا المحروسة ، أقبلت بغير حد وأدبرت بغير حد .

***

الجنس يلعب دورا أساسياً فى تفسير السلوك هذا رأى فرويد ، والمشكلة أننا نواجه الجنس بمزيج من المشاعر أحيانا نواجهه بالخجل الشديد ، وأحيانا أخرى بالتجاهل الأشد . حادث العتبة كان محوره الجنس ، وقد ناقش الجميع تفاصيل الحادث ، تحدثوا عن الفتاة ، وتحدثوا عن الفتى ، تحدثوا عن الجريمة وتحدثوا عن العقاب . تحدثوا عن

أدق التفصيلات ، ولم يتحدث عن المشكلة الجنسية أحد .

معنى هذا أن المشكلة سوف تتفاقم ، وسوف تتعقد وسوف تشتد ، والرابح فى النهاية عيادات الطب النفسى ، واللهم لا حسد.

***

الجماعات الظلامية لها من المشكلة الجنسية نصيب ، صحيح أنها ظاهرة احتجاج سياسى لها أسبابها الاقتصادية والاجتماعية ، ولها أيضا غطاؤها الدينى نتيجة تفسيرات صبيانية . إلا أن الجنس يلعب دورا مؤثرا فى التفكير والسلوك.

فى تونس أدركوا هذه الظاهرة ، لا يوجد تونسى واحد لم يسمع عن أو لم يشاهد شريط (على العريض) . ثالث قيادات جماعة النهضة ، الشريط لدى وهو شريط فيديو بشع شاذ ، منذ شهرين تلقيت شريط فيديو آخر ، بطل الشريط هذه المرة هو الأستاذ عبد الفتاح مورو المؤسس الأول لحزب النهضة ونائب الرئيس ، الأستاذ مورو يناضل بطريقته وفى مكتبه مع صديقة تونسية بالغة الجمال ، ضاق بهما المكان فلجآ إلى الأرض ، ولم يجدا ما يفترشانه سوى سجادة الصلاة . البعض لام الدولة لتسجيلها الشريط ، لكن الأستاذ مورو استحق اللوم الأشد ، لم يقف معه أحد ، ناشدته الصحف أن يلجأ للقضاء صمت ولم يرد .

ماذا يكسب الانسان إذا ربح حزباً وتأثيراً وخسر نفسه ، ماذا يبقى للحزب إذا الرأس فسد .

فى سمالوط منذ خمس سنوات حرمت الجماعات أكل (الكوسة) والباذنجان . . حجة الجماعة أن (الكوسة) يتم حشوها وكذلك الباذنجان، وفى الحشو إيحاء جنسى ، هكذا زعم الصبيان .

إذن فالبائع يستحق الجلد ، والمشترية تستحق أن يقام عليها الحد . انتهت القصة حين لم يسمع إليهم أحد .

الحق أقول للقارئ إننى شعرت بتعاطف شديد معهم ، البطالة وأزمة الإسكان وارتفاع المهور وغريزة الجنس لا ترحم ، إذا اغتصب أعدموه ، إذا هتك العرض طالبوا بإعدامه ، إذا عالج مشكلته بنفسه أفتوا بحرمة ما فعل ، فلتختف المرأة من أمامه، وأد البنات حرام ، إذن فليكن النقاب هو الحل ، ولتدفع المرأة الثمن ، بيد أن الغريزة باقية ، وهى غريزة لا ترحم ، والكوسة والباذنجان لا بواكى لهما إذن فلتدفع الكوسة الثمن وليدفع الباذنجان الثمن ، ولن يبكى على الكوسة أحد .

***

منذ أوائل القرن ونحن نلعب كرة القدم ، أطربنا رفعت الفناجيلى ، وأمتعنا أبو جريشة ، وأسعدنا الخطيب ، كانت عيوننا تتابع الكرة ولا أكثر ، وظهرت الجماعات الظلامية وغريزة الجنس لا ترحم ، تابعنا الكرة وتابعوا أفخاذ اللاعبين ، كنا نهتف هذا لاعب فذ ، وكانوا يهتفون هذا لاعب فخذ ، كما نهتف باللاعب اقذف الكرة فى المرمى ، أصبحوا يهتفون باللاعب ، غط فخذك أيها الداعر . اكتشفنا فجأة أن فخذ

اللاعب عورة وفتنة ، الأحاديث الدينية الصحيحة تنفى ذلك . كتبنا هذا ووثقناه لم يستمع إلينا أحد.

انصرفت أذهانهم إلى (فتنة الأمرد) ، الفتى الأمرد هو الفتى صغير السن . أمامى كتاب من كتب زمننا السعيد ، يقول الكاتب : إن فتنة الفتى الأمرد تعادل فتنة سبعين امرأة. فى الملعب يوجد ٢٢ لاعباً ، فتنة كل منهم تعادل سبعين ، أكثر من ألف وخمسمائة فاتنة تلهب خيال صبية الجماعات ، ناهيك عن الحكم ومراقبى الخط ، أما الاحتياطى فيا ألطاف الله ، فتنة ، فتنة ،فتنة ، مجتمع كافر لا يرحم ، ألف وخمسمائة فاتنة فى ملعب صغير ، أزمة إسكان وبطالة وارتفاع مهور ، كبت وألم ، ومعاناة بغير حد .

***

بعض كبار الفقهاء أصابهم المد ، أحدهم أفتى ألا يجلس رجل مكان امرأة فى الأتوبيس إلا بعد مرور دقائق عشر ، الحكمة أن تختفى حرارة الجسد ، آخر أفتى بكراهة تشريح الطبيبة لجثة الرجل ، ثالث أفتى بحرمة أن تخلع الفتاة ملابسها أمام كلب ذكر ، رابع أفتى بحرمة الموسيقى اذا اهتز الجسد ، جسد . . . جسد . . . جسد

من يفتى معنا بحرمة هذا البلد ، من يحترم معنا والداً وما ولد ، من يدرك معنا أن الانسان خلق فى كبد ، وأن الحرمان كبد ، وأن الكبت كمد ،

أيحسب هؤلاء أن كرامة الانسان قد ضاعت سدى ، أيحسب هؤلاء أن لن يقدر عليهم أحد .

***

جريدة مايو بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٩٢ نشرت الموضوع التالى فى الصفحة الثانية.. جلست الفتاة المنقبة أمام لجنة الفتوى فى دار الافتاء . بكت الفتاة بدمع سخين . الفتاة تحمل مؤهلاً متوسطاً ، الملهاة أنها تزوجت أمير الجماعة ، المأساة أنه طلقها بعد شهور أربعة ، المأساة الأكبر أنه زوجها فى اليوم التالى لنائب الأمير ، تكررها مرة أخرى (فى اليوم التالى) . سألته عن شهور العدة فأخبرها أن القرأن يذكر أنها ثلاثة قروء ، القروء معناها الشهور ، فضيلة أمير الجماعة فسر القروء بأنها قراءة القرآن الكريم .ذكر لها أنه قرأه ثلاث مرات فى ليلة واحدة ، استمع الشيخ الجليل للقصة وهو مذهول ، ساد الصمت القاعة ، والفتاة تتساءل عن مصير الولد ، ابن من سيكون ؟!

ابن الأمير أم ابن نائبه ، القصة نسخة كربونية من قصة لفتاة الغردقة، كانت مشكلة كتبها الأستاذ ضياء الدين بيبرس على صفحات هذه المجلة منذ أكثر من عام ، كان العنوان على ما أتذكر (النصب باسم الإسلام) ، الفرق الوحيد بين القصتين أن الفتاة الأولى من الغردقة ، والثانية من القاهرة ، وأن الأولى جامعية والثانية تحمل مؤهلاً متوسطاً . فى الحالين سؤال عن مصير الولد .أزمة الاسكان والبطالة وارتفاع المهور

والجنس لا يرحم ، فى الزمن البعيد السعيد لم تكن هناك مشكلة، كان الزواج غالباً بأربع ، وكان التسرى بالجوارى بغير حد من عدد ، كان التسرى دون قيد . الراغبون فى استعادة التاريخ ينقلون سطراً ويتركون سطراً ، وليس ثم من بديل ، كل الحوار ينتهى لحارة سد .

***

ماذا أقول لسائلى عن حل ، أعرف من بلغوا سن الأربعين دون علاقة سوية ، أعرف أيضاً أن الأسباب شتى ، لكنى ألمح ذلك المارد خلف كثير من ظواهر السلوك ، تدفعنى رغبة عارمة إلى المداعبة وإثارة الابتسام ، لكنى حزين فعلا ومتألم ، حتى الحضارة الإنسانية لم نعد نرى فيها سوى هذا المارد . الحرية ، الجنس ، الدعارة ، الانحلال ، الإيدز ، الشذوذ . هذه هى مفردات الحضارة فى أذهان الكثيرين منا ، لا شئ عن الوصول للقمر ، ولا عن الكمبيوتر، ولا عن الهندسة الوراثية ، ولا عن تقدم وسائل الاتصال ، ولا عن النظافة والنظام واحترام الوقت وأداء العمل ، لا شئ . حتى عندما يذهب إليهم شبابنا ، يذهبون وفى ذهنهم غزو هذا العالم الجديد ، بأسلوب وحيد .

لست أدرى حقا أيهما أفضل ، الذي يعيش بالجنس ؟ . . . أم الذى يعيش للجنس ؟

مثل هذه الأسئلة مزعجة ، لأن لغتنا الجميلة تكفلت بالإجابة .لغتنا هى لغة (أفعل) التفضيل ، نحن الأروع والأعظم والأرقى والأحسن..

أحسن ، لاداعى لإرهاق الذهن ، لا داعى لكشف الغطاء ، فليس فينا من يحب النقد .

***

الشئ بالشئ يذكر ، الصحف الدينية تقود حملة على (التبرج) ، منطقهم بسيط ، هتك العرض سببه هياج الشبان ، وهياج الشبان سببه المرأة ، فى المجتمعات القديمة كانت المرأة تتستر وكانت النتيجة عشرات الكتب فى فتنة الأمرد ، فى العصر العثمانى كانوا يجمعون المكوس من بيوت الدعارة . فى نهاية العصر العباسى الأول وطوال العصر العباسى الثانى كانت بغداد تمتلئ بالحانات ، والمراقص، وكان فى بغداد وحدها فى عصر المأمون مائة حانة (للغلمان) ، وفيها كما يقول أبو حيان التوحيدى فى كتابه (الإمتاع والمؤانسة) ، كان يفتضح أصحاب النسك والوقار ، خاصة عندما يخرج عليهم الأمرد ، ويفك أزراره ، ويفتح إزاره ، ويقول أقبلوا علىّ يا أسيادى .

أحيانا أسأل نفسى ما الذى تغير ، هل اكتشفنا إسلاماً جديداً من ربع قرن؟ هل التركيب الفسيولوجى لغدة البروستاتا كان مختلفاً لدى الآباء والأجداد عنه لدينا ؟ أم أنه أسلوبنا القديم المعروف، لابد من شماعة نعلق عليها مشاكلناوأخطاءنا، الشماعة هذه المرة هى المرأة . تثور مشاعرنا فنطالبها بلزوم المنزل، تفور دماؤنا فنطالب بالنقاب وما هو أكثر ، تشتعل غرائزنا بالعقاب على التبرج ، بل أيضاً على السفور

. المرأة هى الشماعة ، ولا تفسير لذلك إلا اعتقادنا بأنها أضعف ، وإننا كشرقيين ، من حقنا أن نفرض عليها ما نراه ، ومن واجبها فى تقديرنا ألا ترد .

***

لماذا نطالب الآن بإلغاء المرأة ، لماذا لا يطالب الجوعى بإلغاء الطعام، لماذا لا يطالب (العطاشى) بإلغاء الماء ، السبب منطقى ، لايستطيع الانسان العيش بغير طعام أو شراب لكنه يستطيع أن يعيش بغير جنس ، وفى هذه الحالة سوف يعيش ، ولكنه لن يدع غيره يعيش .. وهذا ما نحصد .

يا وزير الصحة مطلوب منك أنْ ترد ، طالبتك فى مقال سابق بدعم المهدئات الجنسية ولم ترد ، عدم استجابتك هذه المرة تهدد الأمن القومى .. الأمن القومى مهدد ، الإرهاب يزيد ، والتطرف يشتد ، والحل فى يدك ، وإلى أن تعالج الدولة مشكلات الإسكان والبطالة ، فلابد من دعم المخرج الوحيد للمشكلة ، بل هو المخرج الأوحد .

الزواج صعب ، والاختصاء غير إنسانى ، والقضاء على المرأة غير ممكن ، وحل المشكلات المعقدة يحتاج إلى زمن طويل، والكافور هو الحل، الكافور هو الحل ، من أجل إنقاذ البلد .

• ويا أطباء علم النفس ، اللهم لا حسد .. اللهم لا حسد.

مَنْ المتطرف ؟

هذا هو المقـــال الذى طلبت ندوة العلمـــاء من الأســـتـــاذ الدكتورمحمود حماية رئيس قسم الدعوة بجامعة الأزهر بأسيوط وأمين عام ندوة العلماء كتابته للرد على المقال الذى نشرته مجلة أكتوبر للدكتور فرج فودة الذى عرضناه قبل هذا المقال والذى يمكن أن يكون من أسباب التعجيل باغتياله - لأنه نشر قبل الاغتيال بيومين فقط .

ثم نعرض فيما بعد نص اعتراض ندوة العلماء على تأسيس حزب المستقبل الذى نشر قبل الاغتيال بأربعة أيام وقالت بعض الصحف إنه كان المحرض على الاغتيال .

سيرى القارئ كيف أن ما أثاره (الفقيد) فى هذا المقال كان عبارة عن ردح لا يصح أن يكتبه كاتب يقال عنه إنه من دعاة التنوير والإصلاح .

اتفقت كلمة العقلاء ورجال الفكر على التفريق بين عمل الدعاة وعمل القضاة ، فللدعاة رسالة محددة تتمثل فى مواجهة الفكر بالفكر ، والرد على الشبهة بالحجة ، لا سلاح لهم فى ذلك إلا الكلمة ، ولا همّ لهم فى هذا المقام إلا استفاضة البلاغ وإقامة الحجة .

أما القضاة فلهم رسالة أخرى تتمثل فى إقامة الحكم الشرعى على من خرق الثوابت المجمع عليها فى هذا المقام ، فأنكر معلوماً من الدين بالضرورة ، أو قدح فى الأعراض ، أو تطاول على المقدسات ، أو انتهك حرمة أحد من الأحياء أو الأموات ، وذلك من خلال تحقيق الوقائع ، واستجلاء الملابسات . وإتاحة الفرصة الكاملة للدفاع ، وتمكين المتهم من أقصى ما تقرره العدالة من الضوابط والضمانات فى باب المحاكمات .

وإن الخلط بين رسالة الدعاة ورسالة القضاة لهو أول الخلل الذى يجب أن نبدأ بالتذكير به وإلقاء الضوء عليه بين يدى هذه الكلمة التى نود أن نشير فيها إلى بعض الملابسات التى أدت إلى قتل الدكتور فرج فودة ، لعل إخواننا المسئولين والمفكرين يعملون على مراعاتها فى المستقبل .

١- أول ما يلفت النظر أن وسائل التعبير من صحافة وغيرها تكاد تكون مقصورة على بعض الاتجاهات دون غيرها ، فالكاتب من أصحاب هذا الاتجاه حين يريد أن ينتقد التيار الإسلامى يجد أمامه كل الصحف وكل المجلات القومية منها والمعارضة ، فإذا أراد علماء الإسلام أن يصححوا بعض المقولات فيما نشر فدون ذلك سدود وقيود !! وتلك حقيقة يجب أن نسلم بها ، كان الدكتور فودة يستطيع أن يكتب فى أوسع الصحف والمجلات انتشاراً ، دون أن يجد مشقة فى ذلك ،

فهل أعطينا هذا الحق لمخالفيه فى الرأى والفكر ؟

إن مجلة أكتوبر - مثلاً - خصصت له صفحتين كاملتين أسبوعياً يكتب فيهما ما يحلو له من نقد لاذع للجماعات الإسلامية ، فهل سمحنا لغيره بمناقشة الدكتور فودة فى فكره حتى لا يكون الحديث من طرف واحد ؟

لماذا يسمح للدكتور فودة بالكتابة فى مجلة أكتوبر ولا يسمح لغيره من علماء الأزهر وأساتذة الجامعات بالرد عليه ، والرد حق كفلته القوانين ؟

٢- **الحقيقة الثانية** : أن حرية التعبير لا تعني - عند العقلاء - الهجوم على المقدسات الإسلامية ، والنيل من الإسلام ، والسخرية من صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم .

قد يقول قائل : إن فودة كان يحارب التطرف ، ونحن نقول : محاربة التطرف شئ ، ومحاربة الإسلام شئ آخر !! لو كان الأستاذ فودة يحارب التطرف - علم الله - لوقفنا جميعاً معه ، نؤيده ونشد من أزره ، ولكن كان - وآسفاه - يحارب التدين ، ويطعن الإسلام ، ويهاجم شعائره .

٣- **الحقيقة الثالثة** : أن الدكتور فودة فى مقالاته وكتبه حرص على استفزاز الآخرين ، وذلك بالسخرية والتهكم ، وإشاعة الأكاذيب عنهم ، وكان الأولى بمثله أن يدعو إلى فكرته بالكلمة الطيبة المهذبة ، تأدباً بأدب القرآن الكريم الذى وضع لنا منهج التخاطب بقوله : " **ادع إلى**

سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن" فالعاقل من يعامل الناس بما يجب أن يعاملوه به ، والذى يتأمل مقاله الأخير الذى نشر قبل وفاته فى مجلة أكتوبر يجد الغلو فى التعبير ، والكلمات الساخرة التى تحرك الدم فى العروق ، ومن ذلك قوله - علي سبيل المثال - " الجماعات الظلامية لها من المشكلة نصيب " " فى سمالوط منذ خمس سنوات حرّمت الجماعات أكل (الكوسة) والباذنجان . حجة الجماعة أن (الكوسة) يتم حشوها وكذلك الباذنجان ، وفى الحشو إيحاء جنسى ، هكذا زعم الصبيان،إذن فالبائع يستحق الجلد ، والمشترية تستحق أن يقام عليها الحد " !!

والافتراء واضح فى هذا الكلام الذى لم يقل به أحد من فصائل التيار الإسلامى ، ولنا أن نتصور هذا الشباب عندما يقرأ عن نفسه هذه الأكاذيب التى يستحى من ذكرها عوام الناس فضلاً عن شخص يحمل شهادة الدكتوراه !

ويستمر الكاتب فى التهكم والسخرية فيقول : " وظهرت الجماعات الظلامية (!!) وغريزة الجنس لا ترحم ، تابعنا الكرة وتابعوا أفخاذ اللاعبين ، كنا نهتف هذا لاعب فذ ، وكانوا يهتفون هذا لاعب فخذ ، كنا نهتف باللاعب اقذف الكرة فى المرمى ، أصبحوا يهتفون باللاعب ، غط فخذك أيها الداعر " !!!

ونحن نتساءل بأدب : هل هؤلاء الشباب من مشجعى الكرة ومشاهدى مبارياتها ؟ اللهم لا . . فلماذا إذن يختلق الرجل أموراً لاتتصل بتلك الجماعات ويتخذ منها مادة للسخرية والاستهزاء ؟

ثم يقول فودة : " أمامى كتاب من كتب زماننا السعيد . يقول الكاتب إن فتنة الفتى الأمرد تعادل فتنة سبعين امرأة ، فى الملعب يوجد ٢٢ لاعبا ، فتنة كل منهم تعادل سبعين ، أكثر من ألف وخمسمائة فاتنة تلهب خيال صبية الجماعات ، ناهيك عن الحكم ومراقبى الخط أما الاحتياطى فيا ألطاف الله . . فتنة ، فتنة ، فتنة " !!

أهكذا يكون الحوار ؟ لقد ذكرت الصحف ، أن الفقيد كان يحاور خصومه بالحسنى ويقابل الحجة بالحجة ، وإنى لأتساءل : أين الحجة التى يقدمها الدكتور فودة ؟ وأين الأدب فى الخطاب ؟ هل الحديث عن الكوسة والباذنجان والبقدونس علم ومنطق يجب أن يقابل بمثله ؟ هل اتهام الآخرين بالشذوذ الجنسى أدب وحوار ، أم " رِداحة " وشجار ؟ واستفزاز يدع الحليم حيران ؟!

ويتابع الكاتب سخريته واتهاماته الباطلة فيقول : " بعض كبار الفقهاء أصابهم المدّ ، أحدهم أفتى ألا يجلس رجل مكان امرأة فى الأتوبيس إلا بعد مرور دقائق عشر ، الحكمة هى أن تختفى حرارة الجسد . . . آخر أفتى أن لا تخلع الفتاة ملابسها أمام كلب ذكر " !!

ولا أدرى كيف سمحت مجلة أكتوبر بنشر هذا العبث والتطرف الفكرى ، نحن نعلم أن كلمة الفقهاء تطلق - مثلاً - على الشيخ الغزالى أو الشيخ الشعراوى ، فهل سمعتم يا إخوانى أن أحداً من الفقهاء الكبار أو الصغار أفتى بهذا العبث ؟! هل يعقل أن كبار الفقهاء يفتون بحرمة أن تخلع الفتاة ملابسها أمام كلب ذكر ؟ هل هذا أسلوب المعتدلين الأسوياء أم أسلوب المتطرفين ؟!

.ثم يقول : " مَنْ يفتى معنا بحرمة هذا البلد ، مَنْ يحترم والداً وما ولد ، من يدرك معنا أن الإنسان خلق فى كبد ، وأن الحرمان كبد ، وأن الكبت كمد ، أيحسب هؤلاء أن كرامة الإنسان قد ضاعت سدى ، أيحسب هؤلاء أن لن يقدر عليهم أحد " .

ولا أدرى ماذا يقصد فودة بهذا الكلام ، هل يريد محاكاة القرآن الكريم سخرية واستهزاء ؟ هل يحرض الدولة على الشباب وهو يقول : " أيحسب هؤلاء أن لن يقدر عليهم أحد " حتى تكون الإجابة الطبيعية لرجال الأمن ، كلا سنقدر ونقطع رقابهم . . !

إنه الاستعداء الذى كان لا يكف عنه الأستاذ فرج فودة فى كل كتبه ومقالاته ، ولا يلجأ إليه إلا كاتب يريد إشعال الفتنة بين صفوف الأمة .

ويذكر بعد ذلك قصة عجيبة حقاً ، يزعم فيها أن فتاة منقبة تزوجت أمير الجماعة وطلقها بعد شهور أربعة ، وأن نائب الأمير تزوجها فى

اليوم التالى ، ولما سألته عن شهور العدة أخبرها أن القرآن يذكر أنها ثلاثة قروء ، والقروء قراءة القرآن الكريم ، وأن أمير الجماعة قرأ القرآن ثلاث مرات فى ليلة واحدة " !!!

وأنا أجزم أن هذه القصة مختلقة مكذوبة من أولها إلى آخرها ، فما سمعنا أحداً فسّر العدة بقراءة القرآن منذ دخل الإسلام مصر ٠٠! فهل قال أحد بذلك ؟ أم أنه التشهير والتزوير واستعداء الأمة بكل طوائفها لتتحرك ألستها سبًا ولعنًا ؟ نعم أنا أجزم أن هذه القصة السخيفة ليست صحيحة ، ومادام العلمانيون فى صراع فكرى مع الاتجاهات الإسلامية فما الذى يحول دون حدوث مسرحية كهذه تقوم بها فتاة من (إياهم) ، خصوصا وأن الفقيد كان يهوى الفن والتمثيل ؟!

ثم يقول الدكتور فودة - غفر الله له - " الصحف الدينية تقود حملة على (التبرج) منطقهم بسيط ، هتك العرض سببه هياج الشبان ، وهياج الشبان سببه تبرج المرأة "

ونحن نتساءل : ما الغرابة فى أن تقود الصحف الدينية أو القومية حملة على (التبرج) ؟ أليس ربّنا الذى نعبده ونوحده ونحبه أمرنا بالعفة وستر العورات والبعد عن إظهار مفاتن المرأة للأجانب ؟

أليست المرأة التى تستر جسدها وتغطى شعرها أحب إلى الله من المرأة التى تكشف للأجانب عن جمالها وفتنتها ؟ هل أصبح المعروف عند

الدكتور فودة المتطرف منكراً ، والمنكر معروفاً ؟ هل ستر جسد المرأة المسلمة خير أم شر ؟ وهل هو تطرف أم اعتدال ؟!

إن فودة يقول دائماً : أنا لا أحارب التدين ، وإنما أحارب التطرف ، فهل ارتداء المرأة للزى الإسلامى تطرف أم تدين ؟ ومن المتطرف إذن ؟ الذى يدعو للحجاب أم الذى يدعو للتبرج ؟!

ثم يقول الكاتب : " لماذا نطالب الآن بإلغاء المرأة " ؟! وهذا تفكير عجيب ، إذا طالب عقلاء الأمة المرأة أن تحتشم فى زيها كما فعل وزير الداخلية وغيره من وجهاء الشعب فإن هذا مطالبة بإلغاء المرأة ..! ألا يعتبر هذا تطرفاً فى الفكر ؟ هل الدعوة إلى الحجاب وستر الجسد جريمة؟ هل مطالبة المرأة بالعمل فى الميادين التى تتناسب مع طبيعتها إلغاء لها ؟ هل هذا منطق المستنيرين أم منطق المتطرفين ؟

ثم يخاطب وزير الصحة بقوله : " ياوزير الصحة مطلوب منك أن تردّ طالبتك فى مقال سابق بدعم المهدئات الجنسية ولم ترد ، عدم استجابتك هذه المرة تهدد الأمن القومى ، الأمن القومى مهدد " الإرهاب يزيد ، والتطرف يشتد ، والحل فى يدك "

وإنى لأتساءل فى هدوء : **من المتطرف ؟ الذى يدعو للحجاب ؟ أم الدكتور فودة الذى يتهم المخالفين له فى الرأى بالشذوذ الجنسى ؟ من المتطرف ؟ الذى يتحرى معرفة الحلال والحرام ؟ أم الذى يسخر من الحلال**

والحرام ؟ ويهزأ بالآخرين دون مراعاة لأمانة الكلمة وأدب الجدال ؟
أجيبونا يا عقلاء الكتاب والصحافيين . . !!

الدكتور/ محمود حماية

أمين عام ندوة العلماء

ورئيس قسم الدعوة بجامعة الأزهر بأسيوط

الخـــاتمة

فإذا كان القراء الكرام قد قرأوا بعض مقالات نشرتها الصحف القومية ، وبعض الصحف العلمانية يؤيد أصحابها بعض ما آمن به الدكتور فرج فودة من أفكار شاذة خارجة على الإسلام ، واعتبروه رائداً من رواد الإصلاح والتنوير ، فإن عشرات من الكتاب والمفكرين أعرف الكثير منهم ، لم يسمح لهم بالرد على ما نشر فى هذه الصحف التى يتولى الإشراف عليها عدد من العلمانيين المعروفين بعدائهم للإسلام وميولهم لمثل هذه الأفكار الشاذة ، والذين يتحكمون وللأسف فى صحافتنا القومية ويسيطرون على معظم صفحاتها وأبوابها الثابتة ، ومع ذلك فهناك عدد لا بأس به من الكتاب الإسلاميين والصحفيين المعارضين لفكر الفقيد ، وفكر زملائه من العلمانيين ، قد كتبوا ولا زالوا يكتبون عن رأيهم فى هذه الأفكار المنحرفة . وان كان صوتهم ضعيفاً فبسبب أن الصحيفتين اللتين تتبنيان نشر مقالاتهم صحيفتان معارضتان تصدران كل أسبوع ، وتطبعان أعداداً قليلة نظراً لظروف وأوضاع هذه الأحزاب ، وامكاناتها المادية وهما جريدتا " الشعب " و" النور " بالإضافة إلى بعض ما أكتبه أنا شخصياً فى عمودى الثابت بجريدة " الوفد " التى أشكر المشرفين عليها على إتاحتهم لى فرصة نشر الكثير مما يتعلق بالشريعة وأحكامها والدعوة إلى تطبيقها ، ثم نعود

مرة أخرى لنرد على السؤال الذى هو عنوان الكتاب ، من قتل فرج فودة **- والجواب أن فرج فودة هو الذى قتل فرج فودة - وأن الدولة قد سهلت له عملية الإنتحار ، وشجعه عليها المشرفون على مجلة أكتوبر وجريدة الأحرار - وساعده أيضاً من نفخ فيه وقال له أنت أجرأ الكتاب وأقدرهم على التنوير والإصلاح .**

ولا نملك فى النهاية إلا أن ندعو لمن آمن بفكره وما كان يدعو إليه أن يتوبوا إلى الله توبة نصوحا من قبل أن يخرج الأمر من ايديهم بالموت فيصبحوا على ما فعلوا من النادمين .

د / عبد الغفار عزيز

فهرس الكتاب

رقم الإيداع
١٩٩٢ / ٥٥٥٢
الترقيم الدولى
I.S .B.N.977-5263-03-4



مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية
مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ ت : ٣٦٢٣١٣
مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانىء الأندلسى ت : ٦١٨١٣٧

في هـــذا الكتـــاب

د . فرج فودة

* يعلن رفضه لتطبيق الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة .

* يفتى بإباحة الخمر وبيوت الدعارة .

* يطعن فى الصحابة ويفتح النار على العشرة المبشرين بالجنة

* يدعو إلى أن تصبح إسرائيل جزءا من نسيج المنطقة ودولـة من دولها .

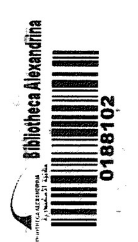
* يدعو إلى إعلان الحرب على السودان ومساندة المتمرد جون قرنق .

* والعلاقات المشبوهة .

* من أهم أسباب الفتنة الطائفية بشهادة المفكرين الأقباط .

* هل كانت الدولة تتبنى فكر فرج فودة ؟

* وأخيرا من قتل فرج فودة ؟!





مدينة نصر - القاهرة

ت - فاكس / ٢٦٣٧٨٠